

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة ماجستير

التخصص: لغوي

وظائف بعض حروف المعاني ودلالاتها النحوية والبلاغية من خلال شرح

المفصل لابن يعيش

من طرف

ليلى بودرباني

أمام اللجنة المشكلة من:

مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي - جامعة الجزائر	د.سالم علوي
رئيسا	أستاذ التعليم العالي - جامعة البليدة	د.عمار ساسي
مناقشا	أستاذ التعليم العالي - جامعة البليدة	د.نصر الدين بوحساين
مناقشا	أستاذ التعليم العالي - جامعة الجزائر	د.محمد العيد رتيمة
مناقشا	أستاذ التعليم العالي - جامعة الجزائر	د. عبد المجيد سالمى

البليدة، فيفري 2009

إهداء

إلى من لو عددت فضلها طول حياتي لقصرت:

فانوس دربي وسرّ نجاحي والدي العزيز.

إلى من سهرت الليالي حتى أبلغ مبلغى هذا، وكانت كالشمعة التي تحرق نفسها لتضيء لي

الطريق والدتي العزيزة.

إلى خير السند إخوتي.

إلى أساتذتي الذين أحسنوا التقييم والتأطير.

إلى روح شهداء الجزائر ومن كسروا جدار الدلّ في فلسطين الحبيبة.

إلى كل هؤلاء وغيرهم أهدي هذا العمل.

<< جزى الله كلا منهم أحسن الجزاء ومن يهده الرحمن هو الموفق >>.

الطالبة:

ليلى

شكر

نشكر الله عزّ وجلّ الذي كان لنا معيناً على إنجاز هذا العمل المتواضع، الذي أنار لنا الطريق وهياً لنا الأسباب وألهمنا الصبر لإنجاز هذه المذكرة.
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى من كان خير سند لي في إعداد هذه المذكرة بتقويماته وتصويباته الأستاذ
عمار ساسي.

وإلى جميع الأساتذة نخص بالذكر الأستاذ سالم علوي لما قدمه لي من مساعدة.
وإلى جميع من ساعدني من قريب أو بعيد ليكون هذا البحث ثمرة جاهرة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطة البحث

- مدخل: ترجمة الزمخشري وابن يعيش

أ- ترجمة الزمخشري

ب- ترجمة ابن يعيش

مقدمة

الفصل الأول: مفهوم الحرف وخصائصه

المبحث الأول: الحرف والأداة مفهوماً واستعمالاً

المبحث الثاني: الحرف بين أقسام الكلم

المبحث الثالث: أهمية حروف المعاني.

الفصل الثاني: البحث النحوي البلاغي التكاملي

المبحث الأول: مفهوم النحو والبلاغة والعلاقة بينهما

المبحث الثاني: لفتات بلاغية لبعض حروف المعاني من خلال مباحث نحوية قديمة

المبحث الثالث: أسلوب بحث حروف المعاني من خلال المفصل في علم العربية

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية لحروف المعاني من خلال شرح المفصل لابن يعيش

المبحث الأول: حروف العطف ومعانيها النحوية والبلاغية

المبحث الثاني: حروف النداء ومعانيها النحوية والبلاغية

المبحث الثالث: حروف الاستفهام ومعانيها النحوية والبلاغية

المبحث الرابع: ملخص عام لأسلوب بحث حروف المعاني من خلال شرح المفصل لابن يعيش.

خاتمة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
100	حروف الإضافة	01
101	الحروف المشبهة بالفعل	02
101	حروف العطف	03
102	حروف النفي	04
103	حروف التنبيه	05
104	حروف النداء	06
104	حروف التصديق والإيجاب	07
104	حروف الاستثناء	08
105	حرف الخطاب	09
105	حروف العلة	10
105	حرفا التفسير	11
105	الحرفان المصدريان	12
106	حروف التحضيض	13
106	حرف التقريب	14
106	حروف الاستقبال	15
107	حروف الاستفهام	16
107	حروف الشرط	17
107	حرف التعليل	18
107	اللامات	19
108	تاء التأنيث الساكنة	20
108	التنوين	21
109	النون المؤكدة	22
109	هاء السكت	23
109	حرف الوقف	24
109	حروف الإنكار	25
109	حروف التذکر	26

ملخص

جاء في الإتقان في علوم القرآن عن أهمية معرفة معاني الحروف: «إعلم أنّ معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها كما في قوله تعالى: [وَأَنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ][1] فاستعملت "على" في جانب الحق و"في" في جانب الضلال، لأن صاحب الحق مستعمل بصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل كأنه منعس في ظلام منخفض لا يدري أين يتوجه.

وقوله تعالى: "[فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ]" [2] عطف على الجمل الأولى بالفاء والأخيرة بالواو لما انقطع نظام الترتب لأن التلطف غير مرتب على الإتيان بالطعام كما كان الإتيان به مترتباً على النظر فيه والنظر فيه مترتباً على التوجه في طلبه والتوجه في طلبه مترتباً على قطع الجدل في المسألة عن مدة اللبث وتسليم العلم له تعالى» [3] ص 591-592.

- إنّ البحث في فهم وإدراك دقائق حروف المعاني من اهتمامات النحاة القدامى، فعنايتهم به لم تكن أقلّ من عنايتهم بقسيميه الاسم والحرف، لأنه طرف أساسي في التركيب اللغوي.

- وتتجلى أهمية هذا القسم من أقسام الكلم في إنشاء الأساليب اللغوية وتمييزها، كما أنه مفتاح لفهم النص القرآني الكريم وتحديد مقاصده، فهو المدخل الذي تكشف به أسرار لغة القرآن الكريم وإظهار جمالها.

لذا ذهب علماء النحو والبلاغة والنقد والتفسير وغيرهم يتبعون معانيه ودلالاته المختلفة.

وقد اتضح لنا أن المنبع الصافي الذي نهل منه معاني هذه الحروف هو كتب النحو الأولى، لأنها أقدم من تعرض لها وحدد معانيها المختلفة باعتبارها وسيلة لتنوع الأساليب اللغوية لما يتضمنه الحرف الواحد من معاني متعدّدة تفهم من خلال السياق والمقام فكان اختيارنا لكتاب شرح المفصل.

- وما دفعنا لاختيار كتاب "المفصل في علم العربية" للزمخشري تفردته عن كتب النحو العامة بعرض وظيفي لحروف المعاني، كما أن الحروف في هذا الكتاب لم تدرس ممزوجة مع مباحث النحو الأخرى بل خصّت بقسم خاص بها إلى جانب الأسماء والأفعال، وهي منهجية جديدة في دراسة النحو.

والمناهجية ذاتها اتخذها ابن يعيش سبيلا في شرحه المفصل غير أن دراسته تميزت بعرض وظيفي للمادة حيث لم يفصل الحرف عن باقي الخطاب في تحديد معناه فراح يزاوج من حين لآخر بين المعنى النحوي والبلاغي له فحاولنا خلال هذا البحث المتواضع أن نسلط الضوء على بعض منها.

الفهرس

	الملخص
	شكر
	قائمة الجداول
	الفهرس
07	مقدمة
10	مدخل
12	1. مفهوم الحرف وخصائصه.....
13	1.1. الحرف والأداة مفهوما واستعمالا.....
13	1.1.1. الحرف لغة واصطلاحا.....
15	2.1.1. الأداة لغة واصطلاحا.....
16	3.1.1. الحرف والأداة في الاستعمال اللغوي.....
18	2.1 الحرف بين أقسام الكلم.....
18	1.2.1. أقسام الكلم.....
21	2.2.1. الاسم وخصائصه.....
23	3.2.1. الفعل وخصائصه.....
25	4.2.1. الحرف وخصائصه.....
28	3.1. أهمية حروف المعاني.....
32	2. البحث النحوي والبلاغي التكاملي.....
33	1.2. مفهوم النحو والبلاغة والعلاقة بينهما.....
33	1.1.2. مفهوم النحو.....
33	2.1.2. مفهوم البلاغة.....
34	3.1.2. العلاقة بين النحو والبلاغة.....
42	2.2. المعاني البلاغية لبعض حروف المعاني من خلال مباحث نحوية قديمة.....
42	1.2.2. سيبويه.....
44	2.2.2. أبو علي الفارسي.....

453.2.2.ابن جني
474.2.2.عبد القاهر الجرجاني
50	3.2. كيفية بحث حروف المعاني من خلال المفصل في علم العربيةللزمخشري
56	3. نماذج تطبيقية لحروف المعاني من خلال شرح المفصل لابنيعيش
571.3. حروف العطف
591.1.3. حروف تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم
582.1.3. حروف وضعت لأحد الشئيين
753.1.3. حروف يأتي فيها معنى الثاني بخلاف الأول في النفي والإيجاب
782.3. حروف النداء
853.3. حروف الاستفهام
861.3.3. الهمزة
912.3.3. هل
933.3.3. أم
97	2.3. ملخص عام لأسلوب بحث حروف المعاني من خلال شرح المفصل لابنيعيش
	جدول معاني الحروف كما وردت في شرح المفصل لابن يعيش-القسم الخاص
101بالحروف
113الخاتمة
115قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

لقد حاولنا خلال هذا البحث المتواضع أن نتناول بالدراسة قسما هاما من أقسام الكلم الذي شغل اهتمام النحاة القدامى منذ بداية الدرس اللغوي عند العرب وهو حروف المعاني هذه الحروف التي تعد طرفا أساسيا في التركيب اللغوي لما لها من دور في إنشاء وتنويع الأساليب اللغوية وتمييز بعضها عن بعض.

هذا إلى جانب أنها الوسيلة الأولى التي تساعدنا على فهم النص القرآني وتحديد مقاصده. ولعل هذا هو الدافع الذي ساقنا إلى اختيار هذا الموضوع واتخاذ موطن بحثنا الذي وسمناه بوظائف بعض حروف المعاني ودلالاتها النحوية والبلاغية من خلال شرح المفصل لابن يعيش للوقوف على المعاني المختلفة لبعض الحروف.

- وقد عني ابن يعيش بتفصيل ما أجمله الزمخشري وقدم لنا " شرح المفصل" الذي نحن بصدد البحث فيه عن وظائف حروف المعاني ودلالاتها النحوية والبلاغية وبالضبط في القسم الخاص بالحروف، لأجل معرفة أسرار الأسلوب القرآني وما لحروف المعاني من دور في تنويع الأساليب اللغوية.

- فكيف ضبط ابن يعيش حروف المعاني بمنهجية خاصة وظف فيها معاني الحروف؟ وكيف جمع بين المعنى النحوي والبلاغي لحروف المعاني أثناء رصده لها وعرضه لدلالاتها واستعمالاتها المختلفة؟ وذلك لإبراز دور ووظيفة الحرف الأساسية على مستوى الجملة، وأن معنى الحرف لا يتحقق إلا ضمن سياق لغوي اقتضاه مقام معين.

- ولأن البحث يقوم أساسا على دراسة قسم من أقسام الكلم الذي اهتم به القدماء وجدنا أن المنهل الأول الذي نأخذ منه مادة هذا البحث هو كتب الأصول الأولى في النحو مثل "الكتاب" لسيبويه و"المقتضب" للمبرد، و"الخصائص" لابن جني وكذا "المفصل في علم العربية" للزمخشري... الخ.

- وقد استفدنا من بعض المعاجم اللغوية في تحديد المفاهيم الدقيقة للمصطلحات مثل "الجمهرة" لابن دريد و"مقاييس اللغة" لأحمد بن فارس وكذا "لسان العرب" لابن منظور.

كما استعنا ببعض الكتب المتخصصة في دراسة الحروف مثل: "معاني الحروف" للرماني، و"الجني الداني في حروف المعاني" للمرادي وكذا "مغني اللبيب عن كتب الأعراب" لابن هشام.

إلى جانب مجموعة من الكتب المتنوعة مثل "سر الفصاحة" لابن سنان الخفاجي، و"الصاحبي في فقه اللغة" لأحمد بن فارس و"دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، وبعض كتب المحدثين مثل "اللغة العربية معناها ومبناها" لتمام حسان وكذا "أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة" لفاصل مصطفى الساقى.. الخ.

فكانت هذه الكتب وغيرها روافد ننهل منها إلى أن أخذ البحث شكله النهائي والمتمثل في مدخل وثلاثة فصول على النحو الآتي:

المدخل:

وقدما فيه ترجمة موجزة للزمخشري وابن يعيش.

- الفصل الأول وعنوانه: مفهوم الحرف وخصائصه.

لقد كررنا هذا الفصل لإبراز معنى الحرف وأهميته ومنزلته في الاستعمال اللغوي فجاء على ثلاثة مباحث.

- المبحث الأول: تعرضنا فيه للمعنى اللغوي وحتى الاصطلاحي للحرف وكذلك الأداة مع التفرقة بينهما وأن مجال استعمال الحرف يختلف عن مجال استعمال الأداة.

- المبحث الثاني: ذكرنا فيه أقسام الكلم وخصائص كل قسم مميزين بذلك الحرف بخصائصه.

- المبحث الثالث: تحدثنا فيه عن أهمية ودور حروف المعاني.

أما الفصل الثاني فقد كان عنوانه: البحث النحوي والبلاغي التكلمي: والهدف منه بيان أهمية عدم الفصل بين النحو والبلاغة في دراسة الجملة وكذا حروف المعاني، التي ترتبط دائما بالجملة وقسمناه إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: بيّنا فيه معنى النحو والبلاغة وأن لا فصل بينهما في البحث اللغوي.

- أما المبحث الثاني: قدمنا فيه لفتات بلاغية لبعض حروف المعاني من خلال مباحث نحوية قديمة.

- وحاولنا في المبحث الثالث: أن نعرض لأسلوب الزمخشري المتميّز في عرض حروف المعاني وكيف أنه يهتم بتحديد المعاني الدقيقة للحروف.

وخصّصنا الفصل الثالث لتقديم الدلالات المختلفة لحروف المعاني وكان عنوانه: نماذج تطبيقية

لحروف المعاني من خلال شرح المفصل لابن يعيش فكان التطبيق العملي للحروف على القسم الخاص بها وذلك في الجزء الثامن والتاسع من شرح المفصل.

وقد تم اختيارنا لحروف العطف والنداء والاستفهام بالتحديد لإلقاء الضوء على جوانب هامة يتطلبها البحث والمتمثلة في إبراز المعاني النحوية والبلاغية لها كما أن هذه العينة التي اخترناها توافق التقسيم الذي ذكره ابن يعيش للحروف فحروف العطف تأتي مع الحروف الرابطة وحروف النداء والاستفهام تأتي مع الحروف التي تدخل على الجمل لتحقيق معنا جديدا.

وتم عرض معانيها المختلفة بالموازنة بين ما جاء في كتب الأصول وبين ما ذكره ابن يعيش في القسم الخاص بالحروف، وكنا نوازن أيضا بينه وبين بعض المصنفات المختصة بدراسة الحروف وجاءت بعد ابن يعيش مثل: "الجنى الدانى فى حروف المعانى" للمرادى وكذلك "مغنى اللبيب عن كتب الأعراب" لابن هشام.

ولأجل الإحاطة بالمعاني المختلفة للحروف كُنّا نعاود أحيانا القسم الخاص بالأسماء فكانت بعض المعاني مأخوذة من أجزاء أخرى من الكتاب وقسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: خصصناه لحروف العطف التي قسمناها بدورها إلى أربعة أقسام بحسب الوظيفة التي تؤديها.

المبحث الثاني: فقد تم فيه عرض المعاني المختلفة لحروف النداء.

المبحث الثالث: تناولنا فيه حروف الاستفهام وقمنا بإبراز المعاني النحوية لها وحتى البلاغية.

- ورأينا أنه من الضروري أن نضيف المبحث الرابع لأجل رصد حروف المعاني عند ابن يعيش وإبراز بعض الجوانب المهمة التي تميّز بها ابن يعيش في دراسته لحروف المعاني، ودعمناه بجدول عرضنا فيه المعاني المختلفة للحروف كما وردت في القسم الخاص بالحروف.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا منهجا وصفيا وظيفيا، فهي دراسة دلالية ومنهجية لحروف المعاني من خلال شرح المفصل لابن يعيش.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من شجعني وأعانني على إكمال هذا البحث وأخصّ بالذكر أستاذي المشرف على رحابة صدره وطيبة قلبه.

فإن كنا قد أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان وسبحان الله الذي لا معقب لكلماته، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مدخل

ترجمة الزمخشري وابن يعيش

أ- ترجمة الزمخشري:

هو أبو قاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري الملقب بجار الله [4] كان رجلا واسع العلم كثير الفضل غاية في الذكاء وجودة وقريحة متفنا في كل علم معتزليا قويا في مذهبه مجاهرا به حنفيا ولد في رجب سنة سبع وستين و أربعمائة [5] مج 2 ص279، ولد بزمخشر (بلد بخوارزم) وتلقى عن النيسابوري وغيره، ثم أربى على من تقدمه، وغدا الإمام المعلم في كثير من الفنون، فشددت إليه الرحال، وكان معتزلي العقيدة [6] ص215.

وذكر ابن خلكان أنه رحل إلى بخارى في سبيل طلب العلم واتصل بكبار رجال الدولة في عهد السلطان جلال الدنيا والدين أبي فتح "ملكشاة" ثم رحل إلى خراسان ثم إلى أصفهان مقر السلطان السلجوقي محمد أبي فتح "ملكشاة". ثم رحل من أصفهان إلى مكة، وكان هذا جواره الأول ثم عاد إلى وطنه ورحل منه مرة أخرى إلى مكة حيث كان جواره الثاني وألف فيه كتابه المشهور "الكشاف" ثم عاد إلى وطنه سنة 535هـ [7] ج4 ص151.

و اشتهر في عصره بالعلم والورع وكان إمام عصره في البيان والتفسير والحديث، كما كان من «أئمة اللغة والنحو ومعجمه أساس البلاغة مشهور، ومن مصنفاته الفائق في غريب الحديث، وصنف في اللغة والأدب والعروض والنحو مصنفات مختلفة، ومن أشهر مصنفاته النحوية: النموذج والمفصل، وعني بصنع حاشية له وشرحه ابن يعيش شرحا ضافيا» [8] ص283.

وجعل المفصل « أربعة أقسام في الأسماء والحروف والأفعال والمشتراك من أحوالها ثم اختصره وسمّاه النموذج، وقد اهتم به أئمة هذا الفن كما اهتم المفسرون بالكشاف فشرحوه وعلقوا عليه وبلغ من تعظيم قدر هذا الكتاب أن شرط الملك المعظم عيسى الأيوبي لمن يحفظه، مئة دينار وخلعة» [9] ص06.

ثم عاد إلى وطنه ومات فيه يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين و خمسمائة 538هـ [5] مج2 ص280.

ب- ترجمة ابن يعيش:

هو يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي ابن الفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بشير بن حيان الاسدي الموصلية الأصل الحلبي المولد والمنشأ الملقب بموفق الدين النحوي والمعروف بابن الصائغ ولد في الثالث رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة. [10] ص 351.

رحل من حلب في صدر عمره قاصدا بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن ابن محمد المعروف بابن الأنباري، فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل مديدة، وسمع الحديث بها، ثم رحل إلى حلب، ولما عزل على التصدر للقراء سافر إلى دمشق واجتمع بالشيخ تاج الدين أبي اليمنى زيد بن الحسن الكندي الإمام المشهور [7] ج 6 ص 45-46.

وقد جالسه ابن خلكان و حضر حلقاته فذكره على أنه كان حسن الفهم لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدى والمنتهى، خفيف الروح، ظريف الشمائل [7] ج 6 ص 47.

وقد شرح بعض الكتب يذكرها ابن خلكان بقوله: « شرح الشيخ موفق الدين كتاب المفصل لأبي القاسم الزمخشري شرحا مستوفيا، وليس في جملة الشروح مثله و شرح تصريف الملوك لابن جني شرحا جيدا وانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرها» [7] ج 6 ص 51.

وشرح المفصل « في غاية الجودة وشهرته تغني عن التعريف به» [6] ص 216 كما أنه «أشبه بدائرة معارف لأراء النحاة من مصريين وكوفيين وبغداديين حتى كأنه لم يترك مصنفا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه و تمثل كل ما فيه من أراء تمثلا منقطع القرين» [8] ص 280.

توفي رحمه الله بحلب و دفن بتربته بالمقام المنسوب إلى سيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة و السلام سنة 643هـ [11] ص 51-352-216.

الفصل 1

مفهوم الحرف وخصائصه

تمهيد:

لقد جاء البحث في حروف المعاني منذ التأسيس الأول للدراسة الشاملة للنحو العربي، التي لا تفصل بين الصوت والصرف والنحو والبلاغة.

وأخذت الكلمة نصيبها من هذه الدراسة حيث ظهرت على ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف، وجرت على هذا التقسيم كل مباحث النحو العربي، فتعددت المفاهيم وراح كل واحد يعطي جملة من العلامات والخصائص التي تضبط هذه الأقسام.

وقد تناولنا من بين هذه الأقسام الحرف لتعدد معانيه بكثرة استعماله في الكلام، مسلطين الضوء على أبرز ما يميزه عن قسيميه.

وفي خضم دراستنا لهذا القسم وجدنا تعدد المصطلحات النحوية، التي جاءت إما مكملة أو بديلة لسابقتها، ولأجل هذا أردنا أن نبيّن مفهوم الحرف، والفرق بينه وبين الأداة، وهل يمكن أن تكون بديلاً له؟ وذلك لتحديد المصطلحات الصحيحة والدقيقة التي تخدم البحث انطلاقاً من المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمتي حرف وأداة.

1.1. الحرف والأداة مفهوماً واستعمالاً

1.1.1. الحرف لغة واصطلاحاً:

1.1.1.1. لغة: جاءت كلمة حرف في المعاجم العربية لتفيد العديد من المعاني اللغوية التي يصب جلها في معنى واحد.

ورد في الجمهرة «حرف كل شيء حدّه وناحيته وناقّة حرف ضامر، وفلان على حرف من هذا الأمر، أي منحرف عنه مائل» [12] ص 138.

وهي عند الأنباري من الأضداد إذ «يقال للرجل القصير حرف، ويقال للناقّة العظيمة حرف، وقال بعض البصريين: يقال للناقّة الصغيرة حرف، وللعظيمة حرف، وإمّا قيل للعظيمة حرف لشدتها وصلابتها، شبهت بحرف الجبل، ويقال: بل قيل لها ذلك لسرعتها شبهت بحرف السيف في مضائه» [13] ص 201، ووجدنا المعنى نفسه عند ابن منظور القائل: «الحرف من حروف الهجاء..حرف كل شيء طرفه وشفيره وحدّه، ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدّد... والحرف من الإبل النجبية الماضية التي أنضتها الأسفار، شبهت بحرف السيف في مضائه ونحائها ودقتها، وقيل في الضامرة الصلبة، شبهت بحرف الجبل في شدتها وصلابتها...» [14] ج 3 ص 128.

نرى أن كلمة "حرف" لم تخرج عن كونها حدّ أو طرف الشيء أو جانبه أو أعلاه، فمعناها ابتعد عن معنى التوسط في الأشياء، إذ تطلق على الناقّة العظيمة أو الصغيرة، وصفة العظيمة إمّا أن تكون لشدتها وقوتها وصلابتها أو لسرعتها في التنقل وذلك لخفتها.

ولما كانت المعاني المجازية ترد جنباً لجنب مع المعاني اللغوية في المعاجم العربية، ارتأينا أن نذكر لكلمة "حرف" بعض هذه المعاني التي لا تتفصل عن المعنى اللغوي الثابت لها.

يقول أحمد بن فارس: «..على حرف واحد أي طريقة واحدة قال الله تعالى: [وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ] [15] أي على وجه، وذلك أن العبد تجب عليه طاعة ربه تعالى في السراء والضراء فإن أطاعه عند السراء وعصاه عند الضراء فقد عبده على حرف، ألا تراه قال تعالى: [فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ] [15]...» [16] ج 2 ص 42.

وقد جمع الزمخشري بين المعنى المجازي والمعنى اللغوي لكلمة "حرف" من خلال قوله: «... كتب بحرف القلم وقعد على حرف السفينة وقعدوا على حروفها، ومالي عنه محرف، أي معدل، ورجل محارف: محدود... وهو يحرف لعياله: يكسب من ههنا وههنا أي من كل حرف... ومن المجاز: هو على حرف من أمره، أي على طرف كالذي في طرف العسكر، إن رأى غلبة استقر، وإن رأى ميلاً فرّ، وناقّة حرف شبيهة بحرف السيف في هزائها، أو مضائها. في السير وحارفت فلانا بفعله، كفاتته، ولا تحارف أخاك بالسوء، لا تكافئه وأصفح عنه ومنه الحديث: [إن المؤمن تبقى عليه الخطايا فيحارف بها عند الموت]» [17] ص 79.

نجد هذا المعنى عند ابن منظور القائل: «وحرف الشيء ناحيته وفلان على حرف من أمره، أي ناحية منه، كأنه ينتظر ويتوقع، فإن رأى منه من ناحية ما يحب، وإلا مال إلى غيرها، وقال ابن سيده: فلان على حرف من أمره أي ناحية منه، إذا رأى شيئاً لا يعجبه عدل عنه وفي التنزيل العزيز [وَمَنْ النَّاسَ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ] [15] ، أي إذا لم ير ما يحب انقلب على وجهه قيل: هو أن يعبد على السراء دون الضراء» [14] ج 3 ص 128.

وجمله القول أن كلمة "حرف" تدل على العديد من المعاني المجازية مثل: المكافأة، والجهة، وفلان على حرف أي ناحية معينة فهو لا يدوم على حال ثابتة، وهذا ما نراه في الشخص الذي يعبد الله على حرف، أي في السراء دون الضراء، وهي معان لا تخرج عن المعنى اللغوي الذي هو الحد أو الطرف أو الناحية.

2.1.1.1. اصطلاحاً:

لقد أخذت كلمة حرف جملة من المعاني الاصطلاحية، نستهلها بقول ابن منظور: «الحرف من حروف الهجاء: معروف واحد حروف التهجي، والحرف: الأداة التي تسمى الرابطة لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل "كعن" و"على" ونحوهما، قال الأزهري: كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني واسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك مثل "حتى"، "بل" و"لعل" وكل كلمة تقرأ على الوجوه من القرآن تسمى حرفاً، نقول: هذا في حرف ابن مسعود أي في قراءة ابن مسعود ابن سيده: والحرف القراءة التي تقرأ على أوجه، وما جاء في الحديث من قوله عليه السلام [نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف] أراد بالحرف اللغة» [14] ج 3 ص 127.

إذن تعددت المعاني الاصطلاحية للحرف فهو يدل على حرف من حروف الهجاء كالباء والتاء والثاء... الخ. أو حرف من حروف المعاني أو يدل على قراءة قرآنية أو لغة من اللغات وما يهمننا هنا حروف المعاني فما مفهومها؟

أورد الزجاجي تعريفاً دقيقاً لحروف المعاني جمع فيه بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحى إذ يقول: «...وسمي القسم الثالث حرفاً لأنه حدّ ما بين هذين القسمين ورباط لهما، والحرف حدّ الشيء فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها» [18] ص 44.

فهو يعلل سبب تسمية القسم الثالث من أقسام الكلام حرفاً معتبراً إياه رابطة لهما. فهو يصل ما قبله بما بعده.

ويقول ابن سنان الخفاجي في تعريفه لحروف المعاني: «أما تسمية أهل العربية أدوات المعاني نحو "من" و"قد" حروفاً فإنهم زعموا أنهم سموها بذلك لأنها تأتي في أول الكلام وآخره فصارت كالحروف والحدود له، وقد قال بعضهم إنما سميت حروفاً لانحرافها عن الأسماء والأفعال، وهي عندنا نحن كلام لأنها منتظمة من حرفين فصاعداً» [19] ص 19.

نراه حدد مفهوم حروف المعاني بالنظر إلى رتبته في الكلام من التقدم على مدخولها فصارت كالحدود بالنسبة له وأنها مخالفة للاسم والفعل في كونها تدل على معنى في غيرها، ثم يشير إلى نقطة مهمة هي أن الحروف ككلام وهذا ما يدلنا على الوظيفة الإخبارية لهذه الحروف والتي تتجسد في تشكيل الأساليب اللغوية.

ونراه جعل حروف المعاني تتكون من حرفين فصاعداً، فهو بذلك يكون قد حذف الحروف الأحادية كحرف الجر الباء وحروف العطف كالواو و الفاء ...

وفي الأخير يمكن أن نقدم هذا التعريف الجامع لحروف المعاني فهي « التي تدل على معان في غيرها وتربط بين أجزاء الكلام وتتركب من حرف أو أكثر من حروف المباني، وهي أحد أقسام الكلمة الثلاثة من اسم وفعل وحرف» [20] ج 1 ص 174.

2.1.1. الأداة لغة واصطلاحاً:

1.2.1.1. لغة:

قال أحمد بن فارس: « الهمزة والدال والواو كلمة واحدة... وهذا شيء مشتق من الأداة، لأنها تعمل أعمالاً حتى يوصل بها إلى المراد، ويقال: رجل مؤدّ عامل، وأداة الحرب لسلاح» [16] ص 73. و« أخذ للحرب أدواته حتى قهر عداته، وفلان مؤد على هذا الأمر أي قوي عليه من قولهم: شك مؤدّ للكامل الأداة وهو أدي للأمانة منك » [17] ص 4. ويشير ابن منظور للمعنى نفسه إذ يقول: « وكل ذي حرفه أداة و هي آله التي تقيم حرفته... والأداة الآلة والجمع الأدوات وأداه على كذا يؤديه إيداء، قواه عليه وأعانه ومن يؤديه على فلان أي من يعينني عليه...» [14] ج 1 ص 100.

إن المعنى اللغوي للأداة لا يخرج عن مفهوم الإعانة والتقوية والمساعدة والتأدية، فالأداة السلاح الذي يساعدك على قهر الأعداء فهي وسيلة تعينك على الدفاع عن نفسك، وفلان يؤديه على فلان أي يقويه عليه، وهي الآلة التي تقيد حرفتك.

وسنرى الآن كيف يتجسد لنا المعنى اللغوي في المعنى الاصطلاحي للأداة.

2.2.1.1. إصطلاحاً:

كي نبين المعنى الاصطلاحي لكلمة أداة اعتمدنا بعض المعاجم المتخصصة التي جاء فيها ما يلي: «أنها الكلمة التي يتوسل بها قائلها إلى إفادة معان مختلفة يقتضيتها التعبير كأدوات الاستفهام والاستثناء...» [21] ص 10.

نفهم من هذا التعريف أن الأداة الكلمة التي تدخل على تراكيب لغوية فتفيد معان مختلفة فهي وسيلة هامة لما تؤديه من وظائف معنوية. إذ تعين المتكلم على تأدية المعاني التي يريد بها وبهذا يتجسد لنا

المعنى اللغوي للأداة من المساعدة والإعانة أو هي « اللفظة تستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الاسم أو الاستقبال في الفعل » [20] ص 100. هنا إشارة مهمة إلى وظيفة الربط التي تقوم بها هذه الأدوات بالإضافة إلى معناها الذي لا يتحقق إلا مع غيرها.

وفي الأخير يمكن أن نقول: «إذا كانت الأداة آلة تقيم الحرفة، فإن الأداة الكلمة تقيم الكلام وتربط بين أجزائه إضافة إلى وظائفها الأخرى في المفردات والجمل» [22] ص 37. وعليه تأتي الأداة في الكلام لتساعد المتكلم على تشكيل المعنى الذي يريده. فهي تعيينه على تنوع الأساليب اللغوية من استفهام ونفي ونهي وأمر وتعجب دون أن ننسى دورها في الربط بين أجزاء الكلام.

3.1.1. الحرف والأداة في الاستعمال اللغوي:

لقد تردّد مصطلح "الأداة" إلى جانب الحرف في الاستعمال اللغوي، إلا أن هذا الأخير هو الأساس الأول الذي بني عليه درس النحوي العربي إلى جانب قسيمية الاسم والفعل « فالكلمة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » [23] ج 1 ص 12، والحرف- كما سبق وأن ذكرنا- وجدت له معان كثيرة في المعاجم العربية فقد يكون حرفاً من حروف الهجاء، أو قراءة قرآنية، أو لغة من اللغات ولم تتحدث عن الأداة كمصطلح بديل للحرف لكن اعتبرت «الحرف: الأداة التي تسمى الرابطة لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالاسم» [14] ج 3 ص 127.

وقد عرف السيوطي الأداة بقوله: « أعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف » [3] ص 145، فالأداة عنده متضمنة لمعنى الحروف والأسماء والأفعال. ومن المعروف أن الظهور الأول لمصطلح الأداة كان عند فلاسفة اليونان وأهل المنطق حين قسموا كلامهم إلى اسم وكلمة وأداة أما ما أثر عن درس النحوي العربي أن البصريين استعملوا مصطلح الحرف بخلاف الكوفيين الذين جعلوا الأداة بديلاً للحرف، لأسباب نستطيع أن نذكر منها ما جاء به مهدي المخزومي بقوله: « إن الكوفيين سمو الحرف أداة لسببين:

- الأول: المغايرة بين لفظ على أحد حروف الهجاء ولفظ يطلق على أحد حروف المعاني.
- والثاني: إن الأدوات عندهم هي حروف المعاني كـ "هل" و"بل" وهي أدوات يستعان بهن للتعبير على الاستفهام والإضراب وغيرها » [24] ص 242، فالأدوات عندهم يستعان بها لتشكيل الأساليب النحوية.

كما نجده يقرّ بأن الفراء [25] هو واضع مصطلح الأداة إذ يقول: «وأعاد النظر في المصطلحات التي سبق للبصريين أن استخدموها فتوصل إلى المصطلحات أخرى بإزائها، رآها أوضح دلالة على المقصود وأقرب إلى طبيعة الدرس... كالأدوات بإزاء الحروف» [26] ص 33.

لأنّ الاختلاف كان قائماً بين البصريين والكوفيين في المسائل النحوية لاسيّما المصطلحات فهذا الفراء «أكثر من التبدل والتغيير في المصطلحات النحوية التي وضعها الخليل وسيبويه وأضاف إليها بعض المصطلحات الجديدة» [8] ص 198، وهو «أول من اصطلح على تسمية العطف بحروف الواو وأخواتها باسم عطف النسق، وكذلك هو أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه وكان سيبويه والبصريون يسمونه الصفة» [8] ص 202.

إذا كان الفراء أول من استعمل هذا المصطلح فماذا عن النحويين الذين جاءوا بعده كيف استعملوا لفظي "حرف" و"أداة".

يمكن أن نبيّن هذا بما جاء في بعض المعاجم المتخصصة التي رأت «أن النحويين غالباً ما استعملوا لفظ الأداة في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة كالتي تتكون من أسماء وأفعال وحروف كعوامل الاستثناء، أو من حروف وأسماء فقط كعوامل الاستفهام والجزم، إذ يقال لهذه العوامل جميعها أدوات الاستثناء وأدوات الاستفهام وأدوات الجزم في حين يقل استعمال لفظ الأدوات في عوامل الجر والعوامل الناصبة للأفعال المضارعة لكونها حروف ليس غير، وعلى هذا فإن كل حرف أداة وليس كل أداة حرف» [21] ص 10.

لكن أغلب المحدثين أخذوا بمصطلح الأداة وتخلوا عن الحرف، من هؤلاء إبراهيم أنيس الذي يقول: «وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدميين... الاسم، الضمير، الفعل، الأداة» [27] ص 266.

كما نجد أيضاً فاضل مصطفى الساقى استعمل الأداة واعتبرها أقرب إلى الدقة من الحرف حيث قال: «سمى الكوفيون الحروف أدوات وهذه التسمية أقرب إلى الدقة نميل إلى الأخذ بها لتشمل حروف المعاني وبقية الأدوات التي تؤدي وظيفة التعليق» [28] ص 92.

إلا أنّ عبده الراجحي يرفض أن يجعل الأداة بديلاً عن الحرف فيقول: «يخطئ بعض الدارسين حين يستعمل في دراسة النحو كلمة أداة فيقول: أداة استفهام أو أداة شرط، وذلك كله خطأ، لأنّ الكلمة العربية - كما حدّدها النحاة - ليس فيها أداة إنّما هي اسم أو فعل أو حرف ليس غير، ولو أنّك أعربت الأمثلة الأخيرة وقلت عن: (هل، متى، من) إنها أداة استفهام لما أعانك ذلك على معرفة موقعها الإعرابي ولا على ارتباطها بما يتلوها من الكلمات» [29] ص 13.

فهو يعني بقوله هذا أن مكانة الحرف بين قسيميه أساسية لتحديد موقعه الإعرابي، لأن مصطلح الأداة ارتبط عادة بالوظائف التي لها علاقة بالمعاني والدلالات الإضافية، بخلاف الحرف الذي يدل على المعنى و يشير إلى الأثر الإعرابي الذي يحدثه، لأننا عادة نقول حروف الجر بالنظر إلى عملها ولا نقول حروف الإضافة بل أدوات الإضافة، وأدوات الاستفهام، وحتى أدوات الشرط مثل "من" فإننا نغلب

معناها الدلالي على عملها الإعرابي فهي من أسماء الشرط الجازمة لفعلين، والشرط فيها غير أصلي يزول بزوال معنى الشرط حيث نقول أدوات الشرط ولا نقول حروف الشرط.

وجملة القول إن مصطلح الحرف أسبق ظهوراً من مصطلح الأداة في الاستعمال النحوي بالإضافة إلى ما للحرف من وظائف ترتبط بالمعاني إلى جانب عملها أو أثرها الإعرابي، أما الأداة فهي تسمية تفيد تنوع المعاني والدلالات في الكلام لذا فكل حرف أداة وليس العكس، فالحرف أعم من الأداة. وعلماء النحو الأوائل مثل سيبويه والمبرد وابن جني وحتى الزمخشري وابن يعيش لم يستعملوا الأداة بل درسوا الكلمة على أنها اسم وفعل وحرف، فالوضع الأول للنحو يقتضي أن نستعمل الحرف لا الأداة.

2.1. الحرف بين أقسام الكلم

إن غاية بحثنا لخصائص حروف المعاني هي إبراز الحرف بصورة تكشف لنا فعلاً أنه يختلف عن قسيميه وتؤكد لنا أهميته، لأننا إذا عرفنا الخصائص تتجلى لنا فيما بعد الوظائف.

1.2.1. أقسام الكلم:

تنقسم الكلمة في العربية إلى ثلاث أقسام: اسم فعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. ووجد هذا التقسيم في الدرس النحوي الأول إذ: «يكاد يجمع النحاة القدماء، بصريين وكوفيين، على أن الكلم في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء ذلك على لسان سيبويه، والكسائي، والفراء، المبرد، والزجاج، وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والرّماني، وابن فارس، والبطليوسي، والزمخشري، وابن الأنباري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وابن هشام، وابن الصانع، والسيوطي وغيرهم» [28] ص 33-34.

فالكلمة عند سيبويه «اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» [23] ص 12.

وها هو ابن مالك من المتأخرين يحافظ على نفس التقسيم الثلاثي للكلمة فيقول:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف: الكلم [30] ص 20

وقبل أن نلج إلى أقسام الكلمة وتحديد كل قسم بخصائصه المميّزة، وبيان مكانة الحرف بين قسيميه، يحسن بنا أن نقدم تعريفاً للكلمة.

فهي على حدّ تعريف الزمخشري: «اللفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع، الاسم والفعل والحرف» [31] ص 06.

فالكلمة عنده هي اللفظة التي تفيد معنى معين بالوضع. فما هو الوضع؟ «المقصود من قولهم وضع اللفظ جعله أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين القوم، فلا يقال، إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأوّل، إنك واضعه، إذ ليس جعلاً أولاً، بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل إنك واضعه» [32] ج 1 ص 3.

فإذا كان هذا معنى الوضع بصفة عامة فإننا نجد محمد محي الدين عبد الحميد يبيّن لنا معنى الوضع العربي بقوله: « أن تكون الألفاظ المستعملة في الكلام من الألفاظ التي وضعتها العرب للدلالة عن معنى من المعاني، مثلاً كلمة (حضر) قد وضعها العرب لمعنى وهو الحضور في الزمن الماضي، وكلمة محمد، وضعها العرب لمعنى وهو ذات الشخص المسمى بهذا الاسم » [33] ص 6-7، فالكلمة لفظ تواضع عليه مجموعة من الناس ليفيد معنى معين.

إلا أننا سنقف عند تعريف ابن هشام للكلمة لما فيه من الدقة والوضوح والشمولية حيث قال: «تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة كقوله تعالى: [كَلِمًا إِثْمًا كَلِمَةً هُوَ قَائِلُهَا] [34]. وفي الاصطلاح على القول المفرد ». [35] ص 17

ونجد إلى جانب تحديده لمفهوم الكلمة يبين سبب اختياره لمصطلح القول على غرار غيره من النحاة الذين أخذوا بمصطلح اللفظ، إذ يقول: « المراد بالقول: اللفظ الدال على معنى: كرجل، وفرس، والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دلّ على معنى: كزيد أم لم يدل كديز- مقلوب زيد- وقد تبين أنّ كل قول لفظ ولا ينعكس » [35] ص 17-18.

نفهم من هذا أن القول هو اللفظ زائد المعنى، أمّا اللفظ فهو مجموعة من الحروف المتتالية التي قد تدل على معنى معين، أو لا تدل على معنى ممثلاً ذلك بكلمة زيد وديز.

أمّا المراد بالمفرد « ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو زيد، فإنّ أجزاءه هي الزاي، والياء، والدال، إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل عليه. بخلاف قولك غلام زيد، فإن كلا من جزئيه وهما غلام وزيد، دال على جزء معناه، فهذا يسمى مركباً لا مفرداً » [35] ص 17-18.

فالكلمة إذن هي القول أو اللفظ الذي يدل على معنى معين شرط أن يكون هذا اللفظ مفرداً لا مركباً كما أنّها تنقسم إلى اسم وفعل وحرف وذكر هذا التقسيم في كل المصنفات النحوية القديمة. إلا أنّ هناك من شكك في أصالة هذا التقسيم مرجعاً الفضل في ذلك إلى مناطقه اليونان وأنّ العرب أخذوا عنهم هذا التقسيم.

فها هو إبراهيم أنيس من اللغويين المحدثين يقول: « قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي... متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل منطق، ممن جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها الاسم والكلمة والأداة » [27] ص 263، حتى أنّه لم يقتنع بهذا التقسيم الثلاثي حيث قال: « ولست أدري بل لعلي أدري لم فرق النحاة بين (علي) و(فوق) وبين (في) و(داخل) وبين (إلى) و(نحو) فجعلوا الأولى حروفاً والأخرى أسماء، وعلى أيّ أساس كانت هذه التفرقة » [27] ص 263.

وأف مهدى المخزومي كتاباً عن مدرسة الكوفة سالكا فيه هذا السبيل مبيناً تأثير المنطق على النحو، وبالخصوص على مدرسة البصرة.

جاء في كتابه: «قد مهدت هذه الفلسفات للانتفاع بالمنطق اليوناني، وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو، ترجمه عن اليونانية أو الفارسية عبد الله ابن المقفع أو ابنه محمد....» [24] ص55.

وقد أحسن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في الردّ على من ادّعى التأثير اليوناني في النحو العربي القائل: «والغريب المقلق أنّ أشهر هذه الآراء التي ألبست لباس البحث النزيه هي التي تنفي كل طرافة للمناهج العربية في النحو. وتكرر أن يكون النحاة أخرجوا شيئاً جديداً لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية على إتيان مثل هذا الصنّع المبتدع، وذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو ورأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيماً، أرسطو طاليسياً محضاً ويا ليتهم ما فعلوا هذا فينجوا من زلّل لم يصب به أيّ عالم من قبلهم» [36] ص28.

إنّ التشابه بين الدّرس النحوي العربي واليوناني في بعض المصطلحات كالاسم، والفعل، والأداة التي جاءت متأخرة لايعني أنهم أخذوا بالتقسيم اليوناني للكلمة. وننفي هذا ونؤيده بما ذكره عبد الرحمن الحاج صالح سابقاً.

فتقسيم الكلمة عند النحاة القدماء لم يأت هكذا، بل نظروا في لغتهم نظرة المتمحص لاستنباط القوانين الصحيحة. فكان هذا التقسيم نتاج تمحيص وتحليل دقيقين إذ «حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى إذ ينشئون على هذين الأساسين قيماً خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم في لغة ما» [37] ص07. وستأتي لاحقاً هذه الاعتبارات التي بواسطتها ميّز النحاة بين الاسم والفعل والحرف.

إلا أنّ هناك من اللغويين المحدثين من حاولوا الخروج عن التقسيم القديم اسم، فعل وحرف وجاءوا بتقسيم بديل له، من هؤلاء تمام حسان القائل: «من هنا تتضح الأقسام السبعة التي ارتضيها للكلمة موضحين مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة. كما يأتي: الاسم، صفة، الفعل الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة» [37] ص90.

نراه غير التقسيم الأول لكنه لم يخرج عن حيّز الاسم والفعل والحرف، إلا أنه احتفظ بمصطلح الاسم والفعل وغير الحرف بالأداة لأن معاني الأدوات عنده هي «وظائفها أي أنّ معناها وظيفي لا معجمي ... وإذا كان هذا المعنى الوظيفي قد أمكن الوصول إليه باسم أو فعل أو ظرف أو ضمير على نحو ما رأينا منذ قليل فإن الكلمة التي تؤدي هذا المعنى توصف في هذه الحالة بأنّها أشبهت الحرف شبيهاً معنوياً وربما أصبحت هي ذاتها أداة محولة لهذا السبب نفسه» [37] ص125.

وقد سبق مهدي المخزومي تمام حسان في جعل أقسام الكلم أربعة بدلاً من ثلاثة كما هو معروف في الدّرس النحوي هي «الفعل، الاسم، الأداة، الكنايات» [38] ص45. واختار الأداة بدلاً من الحرف.

وختاما لما تناولناه نرى أنّ جلّ المصنفات النحوية القديمة ذكرت أن الحرف قسم من أقسام الكلم لا يمكن أن نستغني عنه ولعلّ البارز فيها ما ذكره سيبويه في "الكتاب" عندما حدّد الكلم.

فالحرف إذن من الأسس الأولى التي نظر فيها النحويّ كي يضع القوانين والقواعد التي تضبط هذه اللغة، فهو الأصل الأول الذي ظهرت عليه هذه اللغة.

يقول ابن جني في هذا الصدد: « وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصابر أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني وأنها لا بد لها من الأسماء والأفعال والحروف» [39] ج 2 ص 30. وقد أخذنا بالتقسيم القديم الثابت، لأن التقسيمات الحديثة ما يزال فيها اختلاف بين اللغويين، بالإضافة إلى أن التأسيس الأول للنحو جاء وفق هذا التقسيم "اسم وفعل وحرف"، وهذا ما يجعلنا نستعمل مصطلح الحرف لا الأداة.

وقد اعتمدنا في تحديدنا لخصائص الحرف مجموعة من المقاييس التي نراها مكتملة بعضها بعضا، وبدأنا بتحديد خصائص الاسم ثم الفعل حتى يتجلى لنا الحرف بحقيقته، لأننا نتحدث دائما عن الحرف بين قسميه، ودلالته لا تكون إلا معهما، كما أن النحاة القدامى تناولوه في خضم دراستهم للاسم والفعل.

2.2.1. الاسم وخصائصه:

لقد اكتفى سيبويه بالتمثيل للاسم حيث قال: « فالاسم: رجل وفرس، وحائط » [23] ج 1 ص 12. وللمبرّد تحديد للاسم إذ يرى أنّه: « ما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وعمر وما أشبه ذلك » [40] ج 1 ص 3، فقد أعاد ذكر الأمثلة التي جاء بها سيبويه معرّفا إيّاه على أنه ما أفاد معنى معين غير مقترن بزمن.

أمّا الزمخشري فقد جعل للاسم قسما من كتابه "المفصل في علم العربية" وحدّده بقوله: « ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » [31] ص 06.

والتعريف نفسه ذكره ابن الحاجب بقوله: « الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » [32] ج 1 ص 9.

وعليه فالاسم تتضح دلالاته على المسمى من دون أن يقترن بزمن من الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال.

إلا أن تحديد الاسم باعتماد معناه فقط غير كاف لبيانها لذا نجد من النحاة من ميزه بجملة من العلامات من هؤلاء الإمام الزمخشري الذي يحدده بجملة من العلامات هي:

« دخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة » [31] ص 6.

فالجر والتنوين ودخول ال التعريف علامات مميزة للاسم ذكرها ابن مالك بقوله:

بالجر والتثوين والنداء وال
ومسند للاسم تمييز حصل [30] ص12.

فالجر والتثوين والنداء وال التعريف علامات شكلية عند ابن مالك أضاف لها العلاقة الإسنادية، لما لها من دور في تحديد الاسم.

أما السبوطي فالعلامات عنده لا تزيد عن العشرين جمعها بقوله: «الجر وحروفه، والتثوين، والنداء، وأل، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه، وعود ضمير إليه، وإبدال اسم صريح منه، والإخبارية مع مباشرة الفعل، وتكثيره وتصغيره، وتثنيته، وتذكيره، ولحوق ياء النسبة له، وألف الندبة، وترخيمه، وكونه مضمرًا، أو علما مفردا منكرا، أو تمييزا، أو منصوبا حالا» [41] ج1- 2 ص8. إذن تعددت العلامات بتعدد الأسماء، إلا أنّ هناك علامات قد تصلح لاسم ولا تصلح لاسم آخر، مثل التثوين فإنه يصلح كعلامة للأسماء المعربة المتصرفة ولا يصلح لكثير من الأسماء المبنية مثل كيف وأين... الخ.

لذا وجب الإشارة إلى مقياس الإسناد الذي اعتبره النحاة أدقّ من العلامات الشكلية. حيث ذكر سيبويه في باب المسند والمسند إليه مفهوم الإسناد بقوله: «وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده» [23] ج1 ص23.

فالإسناد ركنان مسند ومسند إليه، أما المسند فهو ما يخبر به كالخبر والفعل، وأما المسند إليه فهو ما يخبر عنه نحو المبتدأ أو الفاعل.

نفهم هذه العلاقة من خلال الأمثلة الآتية:

1- عبد الله أخوك.

2- ويذهب عبد الله.

فالجمله الأولى اسمية والثانية فعلية.

والاسم عن ابن السراج «ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك: عمرو منطلق وقام بكر» [42] ج1 ص2. فالاسم عنده ما كان مسندا إليه.

ويجعل عباس حسن [43] ج1 ص28 في كتابه النحو الوافي للاسم علامة معنوية واحدة هي

الإسناد إليه، وهو أن تنسب للاسم حكما تحصل به الفائدة.

إلا أنّ هناك بعض الكلمات لا تصلح أن تكون مسندا ولا مسندا إليه مثل كان وأخواتها فهي أفعال

إلا أنها ليست ركنًا من العلاقة الإسنادية إذ لا تقبل أن تكون مسندا ولا مسندا إليه.

مثلا: كان زيد منطلقا.

- فزيد اسم كان وهو مسند إليه.

- ومنطلق خبرها وهو مسند.

لذا نرى استعمال مقياس الوظيفة أساسي لتمييز كل قسم بخصائصه، والوظيفة على حد تعبير الدكتور فاضل الساقى هي «المعنى المحصل في استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة في المستوى التحليلي أو التركيبي» [28] ص 203.

ويبين في موضع آخر أنّ الوظيفة في اللغة العربية تنقسم إلى قسمين: وظائف صرفية ووظائف نحوية. فالوظائف الصرفية أو المعاني الصرفية هي معاني الصيغ المجردة مثلا الوظيفة الصرفية للأسماء هي الدلالة على المسمى من دون أن يقترن بزمن معين.

أما المعاني النحوية أو الوظائف النحوية، فتتمثل في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل أو المفعولية التي يؤديها المفعول، والحالية التي يؤديها الحال، ووظيفة التفسير التي يؤديها التمييز [28] ص 203.

وعليه فالمعنى الوظيفي للاسم يمكن أن يميّزه عن غيره من أقسام الكلمة.

فالمعنى الصرفي للاسم يفيد دلالاته على المسمى من غير أن يقترن بزمن معين إلا أنّ هذا المعنى قد يتغير بتغير الصيغة، من تذكير وتأنيث وجمع.. الخ، إلى جانب المعاني النحوية الخاصة للأسماء، كالفاعلية التي يدل عليها الفاعل والمفعولية والحالية التي يؤديها الحال والتفسير التي يؤديها التمييز. [28] ص 203.

لقد بينا جملة من الخصائص التي تميز الاسم بدءا من المعنى الذي هو الدلالة على المسمى من غير أن يقترن بزمن معين ثم العلامات الداخلية عليه بالإضافة إلى العلاقة الاسنادية التي نراها من أهم الخصائص التي تميز الاسم إلى جانب معناه الصرفي، والنحوي .

3.2.1. الفعل وخصائصه:

إن تحديدنا للاسم كان انطلاقا من مقاييس محددة هي المعنى والعلامات والإسناد وأخيرا الوظيفة، لذا سنعتمد على المقاييس نفسها في تحديد الفعل وخصائصه.

فالفعل عند سيبويه « أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، وما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع » [23] ج 2 ص 12.

وعليه فالفعل هو الحدث المقترن بزمن الماضي أو الحال أو الاستقبال.

ويرى ابن السراج أن الفعل «ما دلّ على معنى وزمان» [42] ج 1 ص 3.

والأمر كذلك عند الزمخشري حيث يرى أنّ «الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان» [31] ص 243.

أما علامات الفعل فقد تعددت، وهي عند الإمام الزمخشري «صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة نحو قولك: قد فعل وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلي وفعلت» [31] ص 243.

ولم يخرج الدكتور محمد محي الدين عبد الحميد [33] ص 18، عن نطاق ما جاء به القدامى من علامات خاصة بالفعل، إذ رأى أن الفعل يعرف بقَد والسين وسوف وبتاء التأنيث الساكنة، أما قد فتدخل على نوعين من الفعل هما الماضي والمضارع، ومثال ذلك كقولنا: قد حضر زيد، فهنا قد دخلت على الفعل الماضي. والمثال الثاني، قد يوجد البخيل.

وأما السين وسوف فيدخلان على الفعل المضارع وحده مثال ذلك قوله تعالى [وَأَسْوَفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى] [44]. أما تاء التأنيث الساكنة فتدخل على الفعل الماضي وحده.

وعليه تأتي علامات الفعل على ثلاث أقسام:

- قسم يختص بالدخول على الفعل المضارع وهو السين وسوف.

- قسم يختص بالدخول على الفعل الماضي وهو تاء التأنيث الساكنة.

- قسم يشترك بينهما هو قد.

من دون إغفال علامة فعل الأمر، فهو يدل على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة، ونون التوكيد مثل أقبلي وأقبلن.

ولما كانت بعض الأسماء لا تقبل علامات معينة، فذلك الأفعال مثل نعم، وبئس، وأفعال التعجب فهي لا تقبل هذه العلامات لذا اعتمد النحاة العلاقة الإسنادية لتحديد الفعل، وقالوا بأن الفعل لا يكون إلا مسندا مثل قولنا: جاء زيد.

فالأول مسند وهو الفعل جاء، والثاني مسند إليه الفاعل زيد.

وعليه فالفعل ما كان مسندا ولا يصح أن يسند إليه شيء.

ويمكننا أن نحدد الفعل بالوظيفة التي يؤديها، لأن وظيفة الفعل هي الدلالة على حدث مقترن بزمن وهذه دلالة صرفية عامة نراها تتغير إلى مجموعة من المعاني الخاصة «تعددت بتعدد الحالات التي تنتقل فيها الأفعال المجردة أحرف الزيادة، واللواصق الأخرى، فالتعددية، والصيرورة، والمشاركة والمولات، والإزالة، والمطاوعة، والاتحاد، والطلب، والتحول، والتحرك وغير ذلك كلها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بالمختار من اللواصق والزوائد» [28] ص 207.

إنّ الزيادة في الفعل تؤدي وظائف مختلفة مثل الفعل الثلاثي الذي صيغته "فعل" يؤدي معان مختلفة بحسب الزيادة اللاحقة به، فصيغة "أفعل" تفيد معنى التعددية نحو قولك:

أخرجت الكتاب فالفعل أخرجت تعدي إلى المفعول.

أو أعطيت الفقير درهما، تعدى الفعل أعطيت إلى مفعولين.

وكذلك صيغة " فاعل " تفيد المشاركة نحو قولك:

- صافح الأستاذ زميله.

أو - عانق الأب ابنه.

وخالصة القول في هذا أنّ الاختلاف بين الاسم والفعل واضح، فالاسم يدل على مسمى غير مقترن بزمان معين، بخلاف الفعل الذي اقترن حدثه بزمان، إلا أنّهما يستقلان بالفهم، وأخذ كل منهما موقعه من العلاقة الاسنادية فالاسم يأتي مسندا إليه، والفعل مسندا بالإضافة إلى تعدد العلامات الشكلية الداخلة عليهما، وجاءت الوظيفة كعامل من عوامل التفرقة بينهما.

والسؤال الذي نطرحه كيف ظهر الحرف بين قسيميّه؟ وما موقعه من العلاقة الاسنادية؟ وما وظيفته؟

4- الحرف وخصائصه:

لقد أخذ الحرف لنفسه جملة من الخصائص نستهلها بما ورد في "الكتاب". يقول سيبويه: «الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» [23] ج 1 ص 12، فهو يشير بقوله: (ما جاء لمعنى) أنّ الحرف واسطة لتحقيق معنى من المعاني في الربط بين أجزاء الجملة، لأنّ اللام في قوله: (جاء لمعنى) تفيد التعليل، وعليه فإنّ علة الإتيان بالحرف في الجملة هي تحقيق معنى لم يكن من قبل، بخلاف الاسم الذي تتضح دلالاته في ذاته وكذلك الفعل.

ونجده يمثل للحرف بقوله: « وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها » [23] ج 1 ص 12.

ويشرح أبو سعيد السيرافي قول النحاة: " يدل على معنى في غيره" بقوله: «وقولنا في الحرف "يدل على معنى في غيره" يعني به أنّ تصوّر معناه متوقف على خارج عنه: ألا ترى أنك إذا قلت: ما معنى " من " فقول لك: التبويض وخليّت هذا، لم تفهم معنى "من" إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل، لأن التبويض أخذ جزء من كل» [45] ص 23، فدلالة الحرف - حسبه - لا تتحقق إلا مع غيره.

وهاهو الزجاجي يبيّن لنا حاجة حروف المعاني لغيرها من الأسماء و الأفعال إذ يقول: «من تدخل في الكلام للتبويض فهي تدل على تبويض غيرها لا على تبويضها نفسها، وكذلك إذا كانت لا ابتداء الغاية، كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوهها، وكذلك "إلى" تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها لا على منتهاها نفسها وكذلك سائر حروف المعاني» [18] ص 54.

فحروف المعاني غير مستقلة الفائدة بنفسها، لأنك إذا قلت " من " أو " إلى " مفردة لم تحصل فائدة، إلا إذا ذكرت مع غيرها من أقسام الكلم.

ونجد أحمد بن فارس يكتفي بترديد تعريف سيبويه ويفضله على غيره من التعاريف إذ يراه الأقرب إلى الصواب حيث قال: «وقد أكثر أهل العربية في هذا، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه إنه الذي يفيد

معنى ليس في اسم ولا فعل نحو قولنا: زيد منطلق، ثم نقول: هل زيد منطلق فأفدنا بـ "هل" ما لم يكن في "زيد" ولا "منطلق" «[46] ص50.

يتضح من هذا التعريف أن أحمد بن فارس يشير إلى وظيفة التعليق التي تؤديها حروف المعاني بدخولها على جمل معينة أو بالربط بين أجزاء الجملة الواحدة وبين جمل مختلفة.

وللزمخشري تعريف للحرف يبيّن فيه حاجة الحرف لتقسيمه إذ يقول: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة، حذف فيها الفعل، واختصر على الحرف فجرى مجرى النائب نحو قولهم: نعم، وبلى، وإي، وإنه، ويا زيد وقد في قوله كأن قد «[31] ص283.

فقد زاد على غيره من النحاة عبارة "ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه" تدل هذه العبارة على حاجة الحرف للسياق إذ لا يتحقق معناه إلا بوجوده فيه.

ونجد عبارة الزمخشري "ما دل على معنى في غيره" هي التي فضلها ابن يعيش على عبارة سيبويه "ما جاء لمعنى" - فقد تعرض بالنقد لكثير من الآراء - إذ قال: «وقولهم ما دلّ على معنى في غيره أمثل من قول من يقول ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره» [47] ج8 ص2.

و«الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها، فغير صفة اللفظ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة كما في: هل زيد قائم؟، لأن الاستفهام معنى في الجملة إذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذا النفي في ما قام زيد إذ قيام زيد منفي» [32] ج1 ص09.

فحروف المعاني عند ابن الحاجب تدخل على المفرد من الكلام وعلى الجمل، لأن معناها يكون فيهما، ويقدم لنا مثلا عن حروف الاستفهام فهي تدخل على جمل تامة فتنتقلها من معنى الإخبار إلى الاستفهام، فمعنى الحرف لا يتحقق إلا بوجود غيره.

وهاهو المرادي قد اختار للحرف حدا يراه الأنسب والأفضل حيث يقول: «وقد حدّ بحدود كثيرة ومن أحسنها قول بعضهم: «الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط» [45] ص02.

نجد أنه أضاف لفظ "فقط" في تعريفه للحرف، وذلك للفصل بين الأسماء التي تدل على معنى في نفسها ومعنى في غيرها مثل أسماء الاستفهام والشرط والحروف التي لا تدل إلا على معنى في غيرها.

إن مفهوم الحرف لا يخرج عن كونه رابطة بين أجزاء الكلم إذ يتحدد دوره بنقل معنى ما قبله إلى ما بعده، ولا يتحقق إلا بوجود غيره، وهذا ما يؤكد الدور الوظيفي للحرف بتحقيقه لمعنى جديد بدخوله على التراكيب اللغوية.

إلا أنه ارتبط بجملة من الخصائص تجعله يتميز عن قسيميه وهي خصائص غير خصائص الاسم ولا الفعل لم يختلف النحاة في تعيينها فهو « ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرا» [42] ج 1 ص 37.

إنّ العلاقة الإسنادية قائمة على مسند ومسند إليه، فلا يكون الحرف مسندا ولا مسندا إليه، بخلاف الاسم والفعل، فإنك لا تستطيع أن تقول: إلى جاء أو في أنت لأن حروف المعاني يؤتي بها كواسطة لإحداث تأثير معنوي، وحتى لفظي لما تحدثه من تأثير إعرابي على أواخر الكلم.

أمّا بالنسبة للعلامات التي قد تدخل على الحروف فقد نقل أحمد بن فارس عن الأخفش أنّ الحرف « ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع، ولم يجز أن يتصرف» [46] ص 50. إذن لا تدخله الألف واللام ولا يثنى ولا يجمع، ولا يقبل التصريف كالأفعال إذ « يعرف بأنه لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا علامات الفعل، نحو "هل" و"بل" فإنهما لا تقبلان شيئا من علامات الأسماء ولا شيئا من علامات الأفعال، فانتفى أن يكونا اسمين أو أن يكونا فعلين، وتعيّن أن يكونا حرفين، إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام وقد انتفى اثنان فتعين الثالث». [35] ص 42-43.

وأثناء حديثنا عن حروف المعاني وكيف تميّزت عن قسيمها وجدنا بعض الأسماء التي تضمّنت معنى حرف من حروف المعاني مثل أسماء الاستفهام نحو: "من" و"ما" و"أين" و"كيف" وأسماء الشرط نحو: "من" و"ما" و"متى" و"حيثما" فهي تحمل معنى في ذاتها إلا أنها تشبه الحروف في كونها لا تحقق فائدة إلا مع غيرها من الكلمات.

وقد حاول ابن يعيش أن يعطينا تفسيراً لما تحمله هذه الأسماء من دلالات في نفسها وفي غيرها في محاولة منه لإبراز أوجه الفرق بينها وبين حروف المعاني مدعماً ذلك بما جاء به النحاة من تحديدات لحروف المعاني حيث قال: «والجواب عن هذا الإشكال أن هذه الأسماء دلت على معنى في نفسها بحكم الإسمية، ف "أين" دلت على المكان و"كيف" دلت على الحال وكذلك أسماء الجزاء ف"من" دلت على ما يعقل و"ما" دلت على ما لا يعقل، وأما دلالتها على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفيهما فهما شيئان دلا على شيئين فالاسم دلّ على مسماه والحرف أفاد في غيره معناه، ويؤيد ذلك بناؤها لتضمنها معنى الحرف، وإنما يلزم أن لو كانت هذه الأسماء باقية على بابها من الإسمية والتمكن وقد دلت على هاتين الداليتين ليكون كاسرا للحد وربما احترز بعضهم من ذلك فقال ما دل على معنى في غيره فقط فيفصل بقوله فقط بين هذه الأسماء والحروف إذ هذه الأسماء قد دلت على داليتين دلالة الأسماء ودلالة الحروف ومنهم من يضيف إلى هذا الحد ولم يكن أحد جزئي الجملة كأنه يفصل بذلك بين هذه الأسماء والحروف، فإن هذه الأسماء وإن دلت على معنى في غيرها من الجهة فقد تكون أحد جزئي الجملة ألا ترى أن "أين" و"كيف" يكون كل واحد منها جزءاً لجملة من نحو أين زيد وكيف عمر فزيد مبتدأ وأين الخبر وكذلك عمر مبتدأ وكيف الخبر وتقول من عندك فيكون من مبتدأ أو عندك الخبر فهذه الأشياء قد تكون أحد

جزئي الجملة أي مبتدأ أو خبر وليس كذلك الحروف فإنه لا يخبر بها لا تقول إلى قائم على أن يكون إلى مبتدأ و قائم الخبر كما تقول زيد قائم ولا عن ذاهب كما تقول زيد ذاهب» [47] ج 8 ص 2-3. وعليه فإن الاحتكام إلى المعنى فقط في التفرقة بين حروف المعاني وهذه الأسماء غير كاف، لذا نرى من الأفضل أن نعتمد العلاقة الإسنادية ونؤكد على ما جاء به ابن السراج في تعريفه لحروف المعاني القائل: «الحروف ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرا نحو من وإلى» [42] ج 1 ص 37.

لأننا لو نظرنا إلى مكانة هذه الأسماء من الجملة لوجدناها ركنا أساسيا وليست طرفا كالحروف فقد تكون مسندا أو مسندا إليه إلى جانب دلالتها على معنى في غيرها فلو قلت: من جاء؟ فمن هنا جاءت ركنا إسناديا بالإضافة إلى معنى الاستفهام الذي حققته في غيرها، بخلاف الحروف المتفق على حرفيتها لا تكون مسندا ولا مسندا إليه فإذا قلت:

إن تجتهد تنجح.

أو

من يجتهد ينجح.

فالحرف "إن" حرف جزاء جزم فعلين وأفاد في الجملة معنى الشرط من غير أن يكون ركنا إسناديا أما الاسم "من" اسم جزاء جزم الفعلين وأفاد معنى الشرط في الجملة وجاء ركنا إسناديا، أما بالنسبة لوظيفة هذه الحروف فإنها لا تخرج عن وظيفة التعليق وذلك لدخولها على جمل تامة أو بالربط بين أجزاء الكلام لتفيد معان نحوية تختلف باختلاف الحروف وهذا ما سنتناوله بالتفصيل لاحقا.

وعليه فإن الحرف قد اختلف عن قسيميه الاسم والفعل من حيث الخصائص والتي من أهمها أنه لا يقبل أن يكون ركنا من العلاقة الاسنادية ولكن يؤتى به لإضافة معنى لم يكن من قبل.

3.1. أهمية حروف المعاني

جاء في المخصّص «إنما وجب أن تكون حروف المعاني أقل أقسام الكلام مع أنها أكثرها في الاستعمال من قبل أنها إنما يحتاج إليها لغيرها من الاسم والفعل أو الجملة وليس كذلك غيرها لأنها يحتاج إليها في أنفسها فصارت هذه الحروف كالآلة، وصار القسمان الآخران اللذان هما الاسم والفعل كالعمل الذي هو الغرض من إعداد الآلة وإعمالها وهذه العلة ذكرها أبو علي الفارسي وهي حسنة» [48] ج 14 ص 45.

لهذا أخذت حروف المعاني مكانتها في البحث اللغوي عند العرب، فعني النحاة بتحديد معانيها وإعمالها وإهمالها إلى جانب ذكرها وحذفها ... الخ

إلا أن البحث في حروف المعاني ازدادت أهميته بعد نضوج البحث البلاغي الذي اعتبر هذه الحروف قرائن معنوية تعرف من خلالها معاني الأساليب اللغوية لأنها «جمع جيء بها نيابة عن الجمل

ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار فحروف العطف جيء بها عوضاً عن أعطف وحروف الاستفهام جيء بها عوضاً عن أستفهم وحروف النفي إنما جاءت عوضاً عن أنفي وحروف الإستثناء جاءت عوضاً عن أستثني أولاً أعني ... ولذلك من المعنى لا يحسن حذف حروف المعاني كحروف الجر ونحوها، لأن الغرض منها الاختصار واختصار المختصر إجحاف» [47] ج 8 ص 7.

فحروف المعاني تنوب عن الجمل للاختصار كما أنها تتعلق بالجملة وأجزائها لتفيد معانٍ مختلفة كالأمر والنفي والاستفهام والتعجب... الخ.

فالجملّة «لا يمكن لها أن تؤدي أيّاً من هذه المعاني دون أن يضمها حرف من حروف هذه المجاميع، وهذه المنزلة جعلت لها من ناحية أخرى مكاناً ثابتاً لا تتزحزح عنه، ولا تسمح لغيرها من الكلمات أن تحل محلها أو أن تفصل بينها وبين ضميمتها في التركيب النحوي فحرف الجر لا يمكن أن يفصل عن مجروره، وحرف العطف لا يمكن أن يفصل عن معطوفه، والحروف المختصّة بالجمل والحاملة لمعانيها لا تؤدي هذا المعنى إلا وهي متصلة بما دخلت عليه» [49] ص 42-43.

ولمعرفة أسرار هذه اللغة والبحث فيها كان للحرف حظ كبير من الاهتمام لما له من قدرة على تنويع الأساليب اللغوية، فهذا الإمام عبد القاهر الجرجاني يعرض محاوره بين لنا فيها الدور الوظيفي للحرف رابطاً إياه بالجانب البلاغي جاء فيها «ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً فقال أبو العباس [50]: في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم: عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل، وقولهم: إن عبد الله قائم جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني» [51] ص 289.

فقيمة الحرف وأهمية عند عبد القاهر الجرجاني تكمن في المعنى الدقيق الذي يحدثه في التراكيب الداخل عليها وهذا المعنى مرتبط بالسياق اللغوي وحال السامع الذي نحدده من خلال الموقف.

ولأهمية هذه الحروف والدور الذي تقوم به في تشكيل الجمل لما تحدثه من معاني مختلفة، عني النحاة بدراستها، وأخذ مسار البحث فيما يتسع ويتطور منذ النشأة الأولى للنحو العربي.

وقد لخص الدكتور إميل بديع يعقوب مناهج النحويين في دراسة حروف المعاني بقوله: «أما النحويون فقد أكثروا من تناول حروف المعاني، من نواحي إعمالها وإهمالها وزيادتها وحذفها وشروطها ومعانيها وغير ذلك وهم في تناولهم إيّاها سلكوا ثلاثة مناهج مختلفة:

المنهج الأول: يقوم على دراسة هذه الحروف ضمن مباحث النحو جامعاً إيّاها بشكل عام، حسب عملها من رفع ونصب وجرّ وجزم وفي هذا المنهج يمكننا تصنيف معظم الكتب النحوية كـ "الكتاب" لسيبويه و"المقتضب" للمبرد و"المفصل" للزمخشري و"شرح المفصل" لابن يعيش و"الألفية" لابن مالك

و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لابن هشام و"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" لابن عقيل و"شرح شذور الذهب" لابن هشام و"جامع الدروس العربية" لمصطفى الغلاييني والنحو الوافي لعباس حسن ...

المنهج الثاني: يخصص الحروف بالدراسة من دون سائر مباحث النحو فيفرد لها كتباً خاصة يتناولها من مختلف نواحيها مبوباً إليها حسب النطق مع مراعاة بنيتها حيناً أحادية، ثنائية، ثلاثية رباعية، خماسية، ومع عدم هذه المراعاة حيناً آخر وعلى هذا المنهج وضع المالقي كتابه "رصف المباني" وألف الإربلي "جواهر الأدب في معرفة كلام العرب" وصنف الهروي مصنفه كتاب "الأزھية في علم الحروف" وكتب المرادي كتابه "الجنى الداني في حروف المعاني" ...

المنهج الثالث: يخصص حرفاً واحداً بالدراسة فيتناوله في مختلف نواحيه وعلى هذا المنهج وضع الزجاجي كتابه "اللامات" وعبد الهادي الفضيلي "اللامات" [52] ص 5-6. فدراسة حروف المعاني وفق هذه المناهج اتخذت ثلاثة أشكال:

1- دراسة عامة للحروف فهي تقوم بدراسة الحروف ضمن مباحث النحو الأخرى.

2- دراسة خاصة إذ تتناول الحروف بالدراسة فقط.

3- دراسة تقوم بمعالجة حروف المعاني من مختلف جوانبها وهي دراسة أكثر تخصصاً

ومن اهتمامات النحويين في دراستهم للحروف تحديد تقسيماتها المختلفة، إذ نرى من الضرورة أن نلمع لها، وعليه أثّرنا اختيار التقسيم الذي ذكره السيوطي بقوله: «قال أبو الحسن بن أبي ربيع في "شرح الإيضاح" الحروف تأتي على عشرة أقسام، أحدها أن يدل على معنى في الفعل وهو السين وسوف، الثاني: أن يدل على معنى في الاسم وهو الألف واللام، الثالث: أن يكون رابطاً بين اسمين أو فعليين وهي حروف العطف.

الرابع: أن يكون رابطاً بين فعل واسم وهي حروف الجر.

الخامس: أن يربط بين جملتين وهي الكلمة الدالة على الشرط.

السادس: أن يدخل على الجملة مغيراً لفظها دون معناها، وذلك أن السابع: أن يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها وذلك هل وما أشبهها، الثامن: أن يدخل على الجملة غير مغير لفظها ومعناها نحو لام الابتداء، التاسع: أن يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو "ما" الحجازية، العاشر: أن يكون زائداً نحو [فَيْمًا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ] [53] «[41] ج 1-2 ص 18.

وخلاصة القول وجدنا في ختام ما تناولناه في هذا الفصل أن البحث في حروف المعاني متجدر في الدراسات اللغوية العربية القديمة، بدءاً بالمعجم العربية التي رأت في دلالتها اللغوية والاصطلاحية تجاذباً وتعانقاً، إذ أن معناها لا يخرج عن كونها واسطة أو طرفاً أو حداً أو رابطة تربط بين أقسام الكلم.

وبتتبع المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمتي "حرف" و"أداة" وجدنا أن مصطلح "حرف" في الاستعمال اللغوي أكثر دقة من مصطلح "أداة" لذا اخترنا الحرف بدلا من الأداة.

وتتجلى أهمية الحرف في الدراسات النحوية التي جعلت منه قسما من أقسام الكلم إلى جانب الاسم والفعل، وعلى هذا التقسيم قام التأسيس الأول للدرس النحوي.

وكان من جملة الحدود التي حدّ بها الحرف أنه ما دلّ على معنى في غيره إذ لا يتحقق وجوده إلا مع غيره فكان للسياق دور هام في تحديد معناه.

وباستقراء وتمحيص كلام العرب وجد النحاة أن الحرف انفرد بخصائص ميّزته عن قسيميه منها أنه لا يقبل علامات معينة كالالتثنية والجمع والتعريف... الخ.

كما أنه لا يكون ركنا أساسيا في العلاقة الإسنادية إذ لا يقبل أن يكون مسندا ولا مسند إليه، فهو يأتي كطرف في الجملة بتصدره لها لإحداث معنى معين، لذا كانت رتبة دائما التقدّم على مدخوله.

فالجملة هي الحقل الخصب الذي وظفت فيه حروف المعاني لتفيد معان ودلالات مختلفة، فقد تدخل على جمل تامة فتنتقلها من معنى إلى آخر كدخول "هل" على جمل خبرية لتفيد معنى الاستفهام فيها، أو بالربط بين أجزاء الجملة أو بين جمل مختلفة فهي تنقل معنى ما قبلها لما بعدها، وبذلك لا تخرج عن معنى التعليق.

وهكذا جاء البحث البلاغي كي يسهم في تحديد وظائف حروف المعاني ورأى من المهم تتبع معانيها الدقيقة لأن وظيفة الحرف الأساسية تكمن في المعنى النحوي الذي تفيدته والبلاغي.

الفصل 2

البحث النحوي والبلاغي التكاملي

تمهيد:

بدأت الدراسات اللغوية العربية شاملة لا تفصل بين الصوت والنحو والبلاغة، وخصّصت مباحث مفصّلة للقسم الأول والثاني من أقسام الكلمة.

أما الحرف فإننا لا نجده مستقلا بمبحث منفرد شامل في كتب النحو العامة، فهو دائما يذكر مع قسيميه الاسم والفعل.

وقد اتسعت رقعة البحث فيه عندها ازدهرت البلاغة العربية وأخذت تكشف عن أسرار ولطائف هذه الحروف وما تؤديه من أغراض ومعان بلاغية، فجاءت الدراسة الوظيفية التي تجمع بين النحو والبلاغة في دراسة هذه الحروف.

1.2. مفهوم النحو والبلاغة والعلاقة بينهما

قبل حديثنا عن علاقة النحو بالبلاغة وطبيعة الصلة بينهما، يحسن تقديم عرض موجز لمفهوم مصطلحي النحو والبلاغة.

1.1.2. مفهوم النحو:

1.1.1.2. لغة: هو القصد [30] ص 18

2.1.1.2. اصطلاحاً: هو معرفة القواعد المستنبطة من استقراء كلام العرب تجنباً للخطأ والجاحظ يرى

أن « تعلمه جمال الوضیع وترکه هجنة للشريف » [54] ج 2 ص 233.

وقد قدّم ابن جني تعريفاً شاملاً للنحو بقوله: « النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها ردّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً كقولك: قصدت قصداً، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم». [39] ج 1 ص 34.

فالنحو عنده وسيلة لمن ليس من أهل هذه اللغة تمكّنه من أن يكون كأهلها في الفصاحة ويتجنب الوقوع في الخطأ.

وبعد ابن جني عرف هذا الشمول شيئاً من التخصيص عند الإمام السكاكي حين عرف علم النحو بقوله: « علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم، ورعاية ما تكون من الهيئات إذ ذاك وبالکلم نوعياً المفردة وما هي في حكمها» [55] ص 125.

وعليه فالنحو معرفة كيفية التركيب من تقديم أو تأخير فيما بين الكلام وفق قواعد وقوانين مستنبطة من استقراء كلام العرب، بالإضافة إلى معرفة الأحكام المتصلة بالكلمة العربية من جهة أفرادها أو تركيبها، وذلك كله تجنباً للحن والخطأ.

2.1.2. مفهوم البلاغة:

نجد لكلمة البلاغة عدّة معاني منها دلالات لغوية وأخرى اصطلاحية.

1.2.1.2. لغة:

يعرفها أبو هلال العسكري بقوله: « البلاغة من قولهم بلغت الغاية إذا انتهيت إليها، وبلغتها غيري، ومبلغ الشيء منتهاه، والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته، فسميت البلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه ... وهي البلاغ أيضاً، ويقال: الدنيا بلاغ لأنها تؤدي بك إلى الآخرة» [56] ص 12.

فالبلاغة في اللغة تدل على الوصول والانتهاى وقالوا: بلغ فلان مراده إذا وصل إليه، وبلغ الركب المدينة إذا انتهى ووصل إليها.

2.2.2.2. اصطلاحاً:

يوصف بكلمة البلاغة الكلام والمتكلم، فنقول: كلام بليغ، ومتكلم بليغ، دون الكلمة فلا نقول كلمة بليغة.

فالبلاغة في الكلام مطابقته لما يقتضيه حال الخطاب مع فصاحة ألفاظه مفردتها ومركبتها. ومعنى حال الخطاب (ويسمى أيضا المقام) وهو الأمر الذي يحمل المتكلم أن يورد عباراته على صورة مخصوصة.

وجملة القول أن « البلاغة هي أن يجعل الأديب لكل مقام مقال، ولكل حال مقتضاه، فيوجز حيث يحسن الإيجاز، ويطنب حيث يجمل الإطناب، ويؤكد في موضع التوكيد، ويقدم أو يؤخر إذا استدعى ذلك المقام، وطلبه الحال ورأى ذلك أنسب لقوله، وأوفى لغرضه، ويخاطب الذكي بغير ما يخاطب به الغبي، ويجعل لكل اعتبار ما يناسبه من القول في عبارة فصيحة ومعنى مختار » [57] ص 39.

وترد إلى جانب البلاغة مفردات أخرى مثل البيان والفصاحة.

فالفصاحة في اللغة: تدل على الظهور والإبانة، ويوصف بها عند البلاغين اللفظ المفرد والمتكلم والكلام. وفي الاصطلاح: هي كون اللفظ جارياً على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب، كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم، وقد أجمع العرب على أن فصاحة المفردة هي خلوصها من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس.

وفصاحة الكلام هي خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة كل كلمة منه، أما فصاحة المتكلم فهي ملكة تمكنه من التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

أما كلمة البيان فكانت تدل على ما كانت تدل عليه كلمة البلاغة بجميع فنونها، فهي عند الجاحظ: « الدلالة على المعنى الخفي » [54] ج 1 ص 75.

أما مفهوم البيان عند الإمام السكاكي الذي حصر البلاغة في ثلاثة فنون المعاني والبيان وجعل البديع تابعا لهما عرفه على أنه: « معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه » [55] ص 200. وعليه فإن علم البيان يدرس الوجوه التي يخرج بها اللفظ من معناه الأصلي إلى معان أخرى تكون متصلة به.

فإذا كان هذا المعنى اللغوي والاصطلاحى لكلمتي النحو والبلاغة فما العلاقة بينهما؟ وهل يمكن أن نفصل البحث البلاغي عن البحث النحوي؟.

3.1.2. العلاقة بين النحو والبلاغة:

لقد كان للعصر العباسي دور هام في تطور ونضوج البلاغة العربية لأنها « بدأت على شكل ملاحظات بسيطة كان يبدئها العرب في الجاهلية، وأخذت هذه الملاحظات تكثر مع رقي الحياة العقلية العربية بعد الإسلام ولمستها في العصر العباسي عصى الحضارة والثقافات الأعجمية، فإذا هي تعمق وإذا طوائف من الشعراء والكتاب واللغويين والمتكلمين تدعمها وتضع أصولها الأولى، فلا غرابة» [57] ص 29، حيث « لم يكد القرن الثالث يقترب من نهايته حتى كانت قد ظهرت بعض الكتب التي تعنى بقضايا البلاغة والنقد والشعر والأدب بصفة عامة ومن هذه الكتب... البيان والتبيين وكتاب الحيوان للجاحظ. (225) وكتاب الكامل للمبرد (285) وكتاب البديع لابن المعتز (296) الذي فصل فيه مباحث البديع عن البلاغة وصار بذلك المؤسس الأول لعلم البديع» [58] ص 40.

وعليه فالبلاغة العربية مرت بأطوار عديدة إلى أن آلت لما هي عليه من تقسيمات حديثة معروفة بعلم المعاني والبيان والبديع « فما يتصل منها بإفادة التراكيب والأساليب لمعان زائدة عن أصل المعنى أطلق عليه اسم علم المعاني، وما يتصل بها بكيفية تلك الفائدة في مراتب الوضوح، أو بمعنى آخر إرادة المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه، أطلق عليه اسم علم البيان، وما يعرف به وجوه تحسين اللفظ أطلق عليه اسم علم البديع» [58] ص 91.

هذه جملة من التطورات المختلفة التي حصلت للبلاغة العربية، والسؤال الذي نطرحه هنا، ما العلاقة بينها وبين النحو؟، وهل الفصل بينهما متأصل في الدراسات اللغوية العربية القديمة، أم أنهما لا ينفصلان عن بعضهما بعضاً، ولا يستغنى أحدهما عن الآخر.

لقد بدأت الدراسات اللغوية عند العرب تحليلية وصفية تعتمد الملاحظة واستقرار كلام العرب لوضع القواعد والقوانين التي تضبط هذه اللغة.

لأن القواعد هي الأسس والدعائم أو الهيكل الذي يحفظ لنا اللغة بكل خصائصها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية.

ومن المعلوم أيضاً أن نشأة النحو واكتماله كانت أسبق من البلاغة، والشاهد على ذلك كتاب سبوية "الكتاب" وهو أهم كتاب ظهر للوجود حيث درس اللغة بكل مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، فقد جمع فيه كل علوم العربية.

والنحو على حدّ تعريف ابن جني يضع القواعد والقوانين التي يمكن للمستعرب أن يكون كالعربي في فصاحته، فهو ينظر في استقامة الكلام إعراباً وتركيباً.

إلا أنه « وما ذكر النحو إلا وارتبطت في ذهننا تلك القواعد التي سنّها المتأخرون حتى إذا سئل أيّ دارس للنحو ما النحو؟... لأجابه بدهاء بأنه قواعد يعرف بها أواخر الكلم بحسب العوامل الداخلة عليها وهو تعريف جانب الصواب ... ولفظة قاعدة أو قواعد غير واردة في كتب العلماء الأوائل إلا بعد أن اتصلوا بالمصطلحات الأجنبية، فهناك معاني القرآن للقراء ومجاز القرآن لأبي عبيدة، والخصائص لابن

جني ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني وغيرها من المؤلفات التي تناولت النحو على أنه مرادف للعربية بكل أبعادها الصوتية والافرادية والتركيبية والبلاغية، هذا المفهوم يجب أن نعيده إلى دلالاته الأصلية «[59] ص113.

ولعلّ أوّل من أعاد هذا المفهوم إلى دلالاته الأصلية الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي قدّم لنا كتابين جليلين هما "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"، فابتدع منهاجاً جديداً في دراسة علم المعاني والبيان. دون أن ننسى أنّ « عبد القاهر بالأساس رجل نحوي، وهكذا كان يسمى قديماً وأقواله بالأساس أيضاً دفاع عن النحو، بل إنّ علم المعاني الذي قيل أنه واضع أصوله لم يكن إلاّ إحياءاً لروح المعنى والحس والتذوق في علم النحو بعد أن أجهز النحاة على كل هذا بتعليقاتهم وتحليلاتهم وحججهم الدائرة حول قضية الإعراب...وعبد القاهر لا يرى في الإعراب- أو كما يسميه الصواب - غاية بنفسها فهو عنده أمر مفروض حصوله وإنما الهدف المعاني المتوخاة في النظم» [60] ج 1 ص14.

فبعد القاهر الجرجاني يرفض أن يربط معرفة النحو بمعرفة أو آخر الكلم من رفع ونصب وجر إذ يقول: «وهل رأيتم إذ قد عرفتم صورة المبتدأ والخبر وأن إعرابهما الرفع، أن تتجاوزوا ذلك إلى أن تنظروا في أقسام خبره فتعلموا أنه يكون مفرداً وجملة... الخ» [51] ص45

والمنتبغ لمراحل تطور الدرس النحوي العربي يجده مر بثلاثة أطوار:

1- الدراسة الوصفية التحليلية الشاملة.

2- الدراسة النحوية المتخصصة.

3- الدراسة النحوية الوظيفية التي بدأها عبد القاهر الجرجاني: «فكان كتاب دلائل الإعجاز في

علم المعاني بداية مرحلة جديدة في تاريخ علم اللغة العربية» [61] ص29

فقد عمد عبد القاهر الجرجاني إلى نهج طريقة جديدة في تقديمه للدرس النحوي، وذلك بربطه بنظرية النظم حيث قال: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها» [51] ص94.

فهو يؤكد على أنّ نظم الكلم لا يتأتى إلا وفق تتبع قواعد وقوانين النحو.

ويقول في موضع آخر: « فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه» [51] ص95.

فالنظم عند عبد القاهر الجرجاني هو: « توخي معاني النحو والترابط بين الكلمات في الجملة إذ لا بد لها أن توضع وضعا خاصا من تقديم أو تأخير، وذكر أو حذف، وتكثير أو تعريف وغير ذلك مما يراعى في الجملة » [62] ص 417.

فهو يقصد بمعاني النحو علم المعاني حيث لا يفصل بينه وبين النحو، إذ لا بد له من التقيد بمفاهيمه وأصوله لدراسة الأساليب اللغوية.

والنحاة القدامى اهتموا بدراستها - الأساليب اللغوية- لكن تناولوها تحت مصطلح آخر هو: « معاني الكلام وهو يعبر بدقة عما ينتج عن ائتلاف الكلام بصيغ مختلفة من معاني أساسية أو ما يتفرع عنها من معان فرعية تدل عليها القرائن والسياق » [63] ص 365.

من هؤلاء أحمد بن فارس الذي عقد بابا في كتابه " الصحابي " تناول فيه معاني الكلام [46] ص 133.

ونجد عبد الفتاح لاشين أثناء حديثه عن عبد القاهر الجرجاني هل ألف في النحو أم في البلاغة؟ يقرّ بأنه لم يأت بنحو جديد بل كان يردد نحو الخليل وسيبويه وأبي على الفارسي وابن جني حيث قال: « وليس من المعقول أن يريد عبد القاهر نحو آخر وقوانين لم يتكلم عنها هؤلاء، وذلك لأنه حينما يذكر قداماء النحاة يذكرهم بالفضل والتبجيل » [63] ص 235.

فقد استطاع عبد القاهر الجرجاني أن يوظف النحو التوظيف الصحيح بضمه لعلم المعاني، فالنحو غير قاصر على دراسة البنية الشكلية بل يبحث في المعاني المختلفة التي تتجسد عند عبد القاهر الجرجاني في علم المعاني.

هذا الأخير عرفه الإمام السكاكي بقوله: «هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره» [55] ص 247.

لقد ألمع الإمام السكاكي إلى الفائدة المبتغاة من التراكيب اللغوية، وكيف تحصل فهي الشيء الأساسي في عملية التبليغ، وهذا ما عبّر عنه جعفر دك الباب بالنبا المفيد إذ يقول: «هو ذلك النبا الذي ينقل إلى السامع ما يعتبر بالنسبة إليه في الموقف الكلامي الراهن جديدا، أي يحمل في طياته خبرا يحتاج إليه السامع في اللحظة الراهنة » [61] ص 124.

لأنّ « المتكلم لا يقصد أن يعلم السامع معاني الكلم المفردة التي يكلمه بها، بل يقصد أن يعلم السامع بها شيئا جديدا لا يعلمه وهو ما يسمونه بالفائدة التي يحصل عليها السامع من الكلام، ولكي يشتمل الكلام على فائدة للسامع يتوجب على المتكلم توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم» [61] ص 73، وعليه فمعرفة المقامات والظروف أمر ضروري لتحديد معنى التراكيب اللغوية.

وهذا ما اهتم به علم اللسان الحديث حيث « برز اتجاه يدعو إلى تحرير دراسة الجملة من الجانب الشكلي المنطقي المحض حين دعا العالم التشيكي ف- ما تيزيوس- إلى تمييز تقسيم الجملة البنوي الشكلي القواعدي العام عن تقسيم الجملة الوظيفي الذي يعبر عن معنى مباشر محدد للجملة في السياق أو الموقف الكلامي الراهن الذي ترتبط به » [61] ص116

ويبين جعفر ذلك الباب نظرية التقسيم الوظيفي للجملة إلى موضوع الكلام ومحموله عند ما تيزيوس إذ يقول: «الموضوع هو ذلك الجزء من الجملة الذي يعبر عن معلوم بالنسبة للسامع ويكون ما ينطلق من المتكلم، والمحمول هو ذلك الجزء من الجملة الذي يتم لدى الإخبار به عن الموضوع التعبير عن شيء جديد بالنسبة للسامع» [61] ص19.

فالشيء الجديد الذي يريد أن يعلمه المتكلم للسامع هو الفائدة المرجوة من التراكيب اللغوية. وهكذا كانت الفائدة هي الخيط الرابط بين النحو والبلاغة عند جعفر ذلك الباب القائل: «وهكذا فإن ارتباط المستوى النحوي " الساكن" بالمستوى الإخباري" المتغير" للجملة الخبرية يتم بواسطة النبا المفيد» [61] ص124

فقد جعل عبد القاهر الجرجاني النحو صلب الدراسة البلاغية لأنّ معاني النحو عنده ما هي «إلا معان إضافية تقوم على قوانين النحو وأصوله» [64] ص6. فهو « أول من أخرج موضوعات البلاغة من كونها مقصورة على الصنّاعة اللفظية فحسب إلى كونها ملكة ودرية وقدرة واستعداد لأن تبلغ ما تريد من المعاني والصور من المخاطبين فهي بذلك فن إقناع وترغيب وترهيب وتعجب واستمالة...» [65] ص05.

ويؤكد تمام حسان على صلة علم المعاني بعلم النحو إذ يقول: «الواقع أن هذه الدراسة للمعنى وهي دراسة معان وظيفية في صميمها تبدوا أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريد به خطأ أن تكونه، ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني حتى إنه ليحسن في رأبي أن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صحّ هذا التعبير وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق هي أكثر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب» [37] ص18.

دون أن ننسى دور المقام في تحديد معنى المقال فهو: «حصيلة الظروف الواردة طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك في الوقت الذي تم فيه أداء المقال» [37] ص41. وجملة القول إنّ عبد القاهر الجرجاني عمد إلى ربط النحو بالبلاغة في خضم تناوله لنظرية النظم التي تبحث في أحوال التراكيب والوظيفة الإخبارية لها، فقد سار على نهج القدامى الأوائل الذين اهتموا بأساليب الكلام، فكما نظروا في الألفاظ بحثوا كذلك في المعاني.

فالبحث في معاني الكلام خدمة جلييلة قدّمها عبد القاهر الجرجاني للنحو العربي لأن البلاغة عنده ما هي إلا النحو في أحكامه من خلال البحث في مقاصد التقديم والتأخير والذكر والحذف والتعريف... الخ.

ولعلّ أفضل من طبق نظرية عبد القاهر الجرجاني هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري في كتابه "الكشاف" فقد صدر كتابه هذا بمقدمة ذكر فيها أهمية علم التفسير وان البحث فيه يستلزم البراعة في علمين هما المعاني والبيان، حيث لا تتأتى هذه البراعة إلا لمن كان فارسا في علم الإعراب بالإضافة إلى علوم أخرى [66] ص 23.

وجاء كتابه "المفصل في علم العربية" وهو كتاب في النحو وليس في البلاغة ليبين لنا وظيفة النحو الأساسية، فاستهل كتابه بمقدمة أشاد فيها بأهميته وقيّمته إذ يقول: « ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب، لإنشاء كتاب في الإعراب، محيط بكافة الأبواب مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملا سجالمهم بأهون السقي فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعه الإعراب » [31] ص 05.

فهو يقصد بالإعراب النحو، والنحو عنده لا يقتصر على البنية الشكلية للجملة بل يتناول المعاني والأغراض البلاغية لها فالإعراب عنده علم تفسير الكلام.

وقد جاءت كلمة " النحو " و " الإعراب " و " العربية " عند الزمخشري مترادفة في المعنى.

يقول شارح كتابه ابن يعيش: « المراد أن النحو طريق إلى ظهور ما في القرآن من حسن وبديع » [47] ج 1 ص 16، ويبيّن أهمية العربية بقوله: « لابد في التفسير من استعمال العربية والاستضاءة بدلالة ألفاظها إذ كان منزلا باللسان العربي فلا بد من معرفة ألفاظ العرب والإطلاع على مواضعها إذ الألفاظ أدلة المعاني فكذلك أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربية لأنه يبنى على معرفة الكتاب والسنة ولا يعرف معناهما إلا بمعرفة العربية ولذلك كانت شرطا في صحة الاجتهاد » [47] ص 11.

فعلم العربية أعم لأنه يتناول اللفظ المفرد وينظر في مواطن استعماله، فكما ينظر في المفرد يبحث في المركب فكانت العربية عند القدامى تتناول الصوت والصرف والنحو فهي تتناول كلام العرب بكل مستوياته.

فقد سلك الزمخشري نهج عبد القاهر الجرجاني في أن البيان عنده توخي النحو في أحكامه، وهذا ما دفع الدكتور حسن عون في تقسيمه للدّرس النحوي. أن ينسب للزمخشري مدرسة نحوية جديدة إذ يقول: « كان الزمخشري فريدا في اتجاهه هذا من بين معاصريه الذين كانوا يحترمون القديم ويستمسكون به، ويحرصون على الحفاظ عليه، ومن أجل ذلك صاغ لنا أن نقول: إنّ الزمخشري صاحب مدرسة نحوية جديدة وأنّ هذه المدرسة كانت بالغة التأثير في الدّرس النحوي بل إنها استطاعت أن تحل محلّ مدرسة سيبويه في الأوساط العلمية ومن أجل ذلك صاغ لنا أن نعدّل عن تسمية المدارس النحوية بأسماء أماكنها إلى تسميتها بأسماء أصحابها وأئمتها » [67] ص 80.

فهو يرى أنّ النحو عند الزمخشري: « كل الأحكام المتصلة بالكلمة من حيث بنيتها وشكلها ووظيفتها في التركيب اللغوي وعلى هذا وضع المنهج وفصل عليه كل الأحكام وألف كتابه المفصل وهذه من غير شك جراحة بارعة وعمل أصيل » [67] ص 84.

إنّ الرّبط بين البنية النحوية للجملة ووظيفتها الإخبارية أو الفائدة المحققة منها وارد عند الزمخشري فما هو يذكر لنا العلاقة الإسنادية وكيف أنها لا تتأني إلا بين اسمين أو فعل واسم بقوله: «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى أخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك " زيد أخوك وبشر صاحبك" أو في فعل واسم نحو قولك " ضرب زيد وانطلق بكر" وتسمى الجملة » [31] ص 06.

ويقول ابن يعيـش – الذي عني بشرح مادة هذا الكتاب:- « إعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو زيد أخوك وقام بكر» [47] ج 1 ص 20.

فابن يعيـش لا ينظر إلى الجملة باعتبارها بنية شكلية بل إلى الفائدة التي تحققها فجاء الإسناد ليحقق هذه الفائدة يقول ابن يعيـش: « بقوله أسندت إحداهما إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة، إذ كان لأحدهما تعلق بالأخرى على سبيل الذي يحسن به موقع الخبر وتام الفائدة وإما عير بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الإسناد أعم من الخبر لأنّ الإسناد يشتمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خيرا وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أنّ معنى قولنا قم أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهي» [47] ج 1 ص 20 فالإسناد عنده تعلق كلمة بكلمة أخرى شرط أن تحصل الفائدة منه.

والتعليق من الأسس التي اعتمدها عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم حيث قال: « معلوم أن ليس النظم سوى تعلق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض والكلام ثلاث اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدوا ثلاث أقسام، تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما » [51] ص 9، وفي نهاية حديثه عن التعليق يقول: « فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه» [51] ص 13.

ويبين ابن يعيـش أهمية الإسناد بقوله: « أنك إذا قلت زيد فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوته لا يستحق الإعراب لأن الإعراب إنما أتى به للفرق بين المعاني وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى فأما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه بمنزلة صوت تصوته غير معرب » [47] ج 1 ص 84.

فالإسناد عند ابن يعيـش من القرائن المعنوية التي يتحدد وفقها معنى الجملة ويحقق فائدة معينة، فهو لا يفصل البنية النحوية عن وظيفتها الإخبارية.

لقد تحدث تمام حسان عن التعليق وبيّن أن «التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى فإذا استثنينا جملي الإثبات والأمر بالصيغة " قام زيد" و" زيد قام وقم " وكذلك بعض جمل الإفصاح فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة « [37] ص 125.

فالحروف تدخل على الجمل لتحقيق معنى لم يكن من قبل كما أنّ معناها يحدد وفقا للسياق الذي ترد فيه لأنّ « السياق هو الذي يجعل حرفا واحد فقط يدخل ضمن مجموعة من الأحرف ذات الوظيفة الواحدة على الجملة ويبعد كل ما عداه من حروف يمكن أن تحل محله « [49] ص 42.

فحروف المعاني تدل على معنى في نفسها إلا أن هذه الدلالة تتحقق مع غيرها لذلك حقّ للزمخشري أن يقول: « ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه « [31] ص 283

ويقول ابن يعيش في هذا الصدد: « قال الزمخشري لو كان الحرف يدل على معنى في نفسه لم يفصل بين " ضرب زيد " و" ما ضرب زيد" لأنه كان يبقى معنى النفي في نفسه» [47] ج 8 ص 4.

نفهم من هذا أن وظيفة حروف المعاني لا تخرج عن « تلخيص معاني النفي والتأكيد والاستفهام والأمر باللام، والغرض والتحضيض والتمني والترجي والنداء والشرط الامتناعي والشرط الامكاني والقسم والندبة والاستغاثة والتعجب، كل ذلك بالإضافة إلى ما للأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة كالذي نجده في حروف الجرو العطف والاستثناء والمعية وواو الحال أو من وظيفة أداء معنى صرفي عام كالذي نراه في أداة التعريف « [37] ص 125.

وجملة القول أن الجملة في اللغة العربية لا تخرج عن كونها إسمية أو فعلية- وهي تسمية حديثة- محققة العلاقة الاسنادية " مسند ومسند إليه" فجاء النحو عند الزمخشري للربط بين البنية النحوية للجملة ووظيفتها الإخبارية فاهتم بالفائدة التي تحققها الجملة وهي عبارة عن ذلك النبا المفيد.

وتتجلى هذه الدراسة بوضوح في علم المعاني الذي أمكن لعبد القاهر الجرجاني أن يوظف فيه النحو التوظيف الصحيح حيث ربط بين اللفظ والمعنى، وأسس لنظرية النظم التي جمع فيها بين النحو والبلاغة وأن الفصل بينهما إزهاق لروح النحو، لأنّ فصل الجملة عن السياق والمقام الذي وردت فيه يتر لمعناها.

فأقوال الإمام عبد القاهر الجرجاني « تعكس بوضوح نظريته السليمة إلى معاني النحو وهي كما ترى تهدف إلى جعل التراكيب اللغوية وتنوع أساليبه وتعدد طرائقه هي موضوع الدراسة النحوية وهو ما تعنى به الدراسات اللغوية الحديثة، وقد خالف بذلك نظرة النحاة حين جعلوا الأجزاء التحليلية من التركيب الكلامي موضوع دراستهم، فكرسوا جهودهم على دراسة الجزء من التركيب منعزلا عن غيره « [68] ص 46.

وتدخل حروف المعاني على الجمل لتحقيق معنى معين كالاستفهام والنفي.. الخ.

كما تكون رابطة بين مفردات الجملة الواحدة أو بين الجمل كحروف العطف أو الشرط فكانت وظيفتها الأساسية هي تلك المعاني التي تحدثها لأنّ « جميع ما نسميه المعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبني الكبر للسياق » [37] ص 179.

2.2. المعاني البلاغية لبعض الحروف من خلال مباحث نحوية قديمة

إنّ الاهتمام بوظائف حروف المعاني وما تؤديه من معانٍ مختلفة وجد منذ التأسيس الأول للدرس النحوي، الذي لم يفصل بين البنية النحوية للجملة ووظيفتها الإخبارية لأنّ «وظيفة النحو الأساسية هي كلام العرب من جميع أوجهه اللفظية والمعنوية» [69] ص 7. أي لا فصل بين اللفظ والمعنى لأن «المعنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي، أي أن ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبني التحليلي ثم يأتي معنى الكلمة المفردة " المعنى المعجمي" وما يكون بمجموع هذين المعنيين مضاف إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى التي نرتضي لها اصطلاح البلاغيين " المقام" وكل ذلك يصنع المعنى الدلالي» [37] ص 182.

وقد قسم عبد الرحمن الحاج صالح الدلالة عند العرب إلى ثلاثة أنواع هي «دلالة اللفظ، ودلالة المعنى ودلالة الحال. فدلالة اللفظ هي التي يقتضيها اللفظ بالوضع فالمعنى هنا وضعي، ثم تأتي دلالة المعنى ويسمى عبد القاهر الجرجاني "معنى المعنى" وهي التي يقتضيها المعنى الوضعي لكن من حيث هو معنى، طريقها العقل لا الوضع وذلك مثل المجاز والكناية وغيرها، أما دلالة الحال فهي التي يقتضيها حال الخطاب» [70] ص 91.

ولمّا كان التركيب أو الجملة هو مجال دراسة حروف المعاني وجدنا أن «معنى الأداة هو ما يسمونه " الأسلوب" كحين يتكلمون عن أسلوب النفي أو الشرط أو الاستفهام فالربط هنا بما تحمله الأداة من وظيفة الأسلوب ومن هنا تكون الأداة إحدى القرائن اللفظية» [37] ص 127.

فالحروف عند تمام حسان إحدى القرائن اللفظية التي يفهم من خلالها معنى الجملة.

وقد استفاد الزمخشري وشارح كتابه "المفصل" ابن يعيش من علماء النحو الأوائل، لذا حاولنا أن نبيّن وظائف بعض حروف المعاني عند مجموعة من علماء النحو الأوائل أمثال: سيوييه وأبي علي الفارسي وابن جني وعبد القاهر الجرجاني وقد اخترنا هذه العينة لأن ابن يعيش استمد منها بحثه لحروف المعاني، كي نبيّن أن التأسيس الأول للدرس النحوي لم يفصل بين المعنى النحوي والبلاغي لحروف المعاني فكانت الوظيفة الإخبارية أو التبليغية للجملة من اهتماماتهم.

1.2.2. سيوييه:

إن المتأمل في كتاب سيوييه " الكتاب" يجده إلى جانب اهتمامه بالدراسة النحوية للجملة لم يغفل عن الوظيفة التبليغية لها، فكان اهتمامه بالفائدة التي تؤديها الجملة واضحا وجليا.

فها هو يقول في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: « فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب » [23] ج 1 ص 25.

وقد ضرب لنا الأمثلة الآتية ذكرها [23] ج 1 ص 25

1- أتيتك أمس وسأتيتك غدا (المستقيم الحسن).

2- أتيتك غدا وسأتيتك أمس (المحال).

3- حملت الجبل وشربت ماء البحر (المستقيم الكذب).

4- قد زيدا رأيت وكى زيد يأتيتك (المستقيم القبيح).

5- سوف أشرب ماء البحر أمس (المحال الكذب).

نستشف من هذه الأمثلة أنّ فكرة الإهتمام بالمعنى كانت واردة عنده سيبويه بدليل أنّ السلامة النحوية في التراكيب اللغوية غير كافية بل لابد من تأديتها لوظيفية إخبارية معينة كي تكون هناك سلامة لغوية، فكانت البنية النحوية للجملة لا تنفصل عن وظيفتها الإخبارية ومن ثم تحصل الفائدة.

ولو أخذنا على سبيل المثال حروف النداء التي تعبّر عن أسلوب النداء الذي عرفه علماء البلاغة على أنه طلب يراد منه إقبال السامع على المتكلم بذهنه ووظيفته الأساسية التنبيه وحروفه هي: أ، أي، ويا، وآ، وأي، وأيها، وأيأ، وهيا، ووا، ويأخذ البنية الشكلية التالية:
حرف نداء + منادى

على أن هناك فعل محذوف تقديره أذعو، وهو فعل مستقر في نفس المنادى.

فالجملة على هذا النحو: " أذعو + مفعول به" والكلام بعدها جواب لها.

وتعلق الحرف بالاسم غير وارد في أصل الكلام العربي لذلك قدّروا وجود فعل محذوف تقديره أذعوا.

يقول سيبويه في باب النداء: « اعلم أنّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل

المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب » [23] ج 2 ص 182.

والأصل في حروف النداء أن تفيد معنى التنبيه إلا أنها قد تخرج عن هذا المعنى إلى معان إضافية أدرجت فيما بعد في علم المعاني وأزهقت روح النحو.

فوجدنا سيبويه يشير إلى بعض هذه المعاني حيث يقول في باب ما يكون النداء فيه مضاف إلى

المنادى بحرف الإضافة: «وذلك في الإستغاثة والتعجب وذلك الحرف، اللام المفتوحة وذلك قول الشاعر وهو مهلهل:

يا لبكر أنشروا لي كليباً يا لبكر أين أين الفرار

فاستغاث بهم لينشروا له كليباً وهذا منه وعيد وتهدد وأما قوله: يالكبر أين أين الفرار فإنما استغاث بهم

لهم، أي، لما تفرون؟! استطالة عليهم ووعيدا » [23] ج 2 ص 175

فالشاعر هنا يستغيث ببكر لأنفسهم، فالنداء خرج عن معناه الأصلي وهو التنبيه إلى معنى الاستغاثة لأنّ الموقف موقف استغاثة استدعى إضافة لام الجر المفتوحة إلى المنادى فالصيغة صيغة نداء إلا أنّ المعنى استغاثة فهماها من خلال المقام.

ونجد مثل هذا في التعجب إذ يقول: «وقالوا يا للعجب ويا للماء ولما رأو عجا أو رأو ماء كثيرا، كأنه يقول: "تعال يا عجب" أو "تعال يا ماء" فإنه من أيامك وزمانك.

ومثل ذلك قوله: يا للدواهي، أي تعالين فإنه لا يستنكر لكنّ لأنه من إبا نكنّ وأحيا نكنّ.

وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة وإلا لم يجز ألا ترى أنك لو قلت: يالزيد وأنت تحدّثه لم يجز» [23] ج2 ص117-118، فموقف التعجب استدعى أن نضيف لام الجر المكسورة إلى المنادى. ومن المعاني التي يأخذها أسلوب النداء الندبة وهو نداء يقوم على التفعج والتوجع وفي الغالب يكون بحرف "وا" وهو الأصل أو "يا" ويشترط في المنادى المندوب أن يكون معرفة.

يذكر سيبويه هذا في باب ما لا يجوز أن يندب بقوله: «وذلك [قولك]: وا رجلاه، ويا رجلا، وزعم الخليل ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال، وقال الخليل رحمه الله إنما قبح لأنك أبهمت ألا ترى أنك لو قلت: وا هذه، كان قبيحا لأنك إذا ندبت، فإنما ينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء، وأن لا تخص ولا تبهم، لأن الندبة على البيان ولو جاز هذا لجاز يا رجلا ظريفا فكننت نادبا نكرة، وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه وأن يتفجعوا على غير معروف، فكذاك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر فلا ينبغي لك أن تبهم، وكذلك وامن في الداراه في القبح وزعم أنه لا يستقبح وامن حفر بئر زمزماه لأن هذا معروف بعينه، وكأن التبيين في الندبة عذر للتفجع فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب» [23] ج2 ص227-228.

نفهم من هذا أن أسلوب الندبة يقتضي أن يكون المندوب معرفة، لأنه مدعوا سواء استجاب أم لم يستجب، فلا يجوز أن تبهمه بإدخال حرف النداء على نكرة، نحو قولك، وامن في الداراه فهذا قبيح لأن الفائدة المرجوة من هذا النداء لم تتحقق، لأن مقام التفجع يتطلب دخول حرف النداء على معرفة، فالتعريف والتنكير لهما دور كبير في تحديد وظيفة حرف النداء وبيان معناه.

نفهم من هذا أن سيبويه كان ينظر في المقامات والظروف التي وردت فيها الجملة فهو يربط بين التركيب النحوي والحال التي قبل فيها في تحديده لمعاني الحروف.

2.2.2. أبو علي الفارسي:

وجدنا من المهم أن نشير إلى مدرسة أبي علي الفارسي التي أخذ عنها فيما بعد تلميذه ابن جني الذي كان «مشغوبا بأرائه مبهورا بفطنته ودقة أقيسته، وتعليقاته، ومن يقرؤه في كتبه المطبوعة وخاصة الخصائص يحس أنّ مادة علميه مستمدة من أستاذه، وكأنه كان قلما في يده يسجل كل خواطره ولفقاته النحوية والصرفية» [8] ص265-266.

فالوقوف على كيفية تناوله لكلام العرب أمر ضروري، فما هو يتحدث عن انتلاف الكلام بقوله: « باب ما إذا انتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا كقولنا: عمر أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون ذلك كقولنا: كتب عبد الله وسرّ بكر» [60] ص 39.

ويقصد بالانتلاف الفائدة كما بين ذلك عبد القاهر الجرجاني بقوله: « اعلم أن معنى الإنتلاف الفائدة» [60] ص 93.

يدل هذا على أن التراكيب اللغوية لا بد من أن تحمل في طياتها معاني تفيد السامع شيئا جديدا، وقد تحدث أبو علي الفارسي عن الحرف وكيف يأتلف مع قسيميه الاسم والفعل فكانت الجملة عنده هي الحقل الذي وظفت فيه حروف المعاني إذ يقول: «ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاما كقولنا: إن زيدا أخوك وما بشر صاحبك، وهل كتب عبد الله وما سرّ بكر ولعلّ زيدا في الدار» [60] ص 94.

نفهم من كلامه أن حروف المعاني تدخل على جمل تامة فتنتقلها من معنى الإثبات إلى النفي أو التوكيد أو الاستفهام... الخ .

ولما كان انتلاف الحرف مع الاسم غير وارد في أصل اللغة العربية إلا أنه وجد في أسلوب النداء فنراه رد ذلك إلى الفائدة التي يؤديها هذا الإنتلاف بقوله: «وما عدا ما ذكر مما يمكن انتلافه مع هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو يا زيد، يا عبد الله، فإن الحرف والاسم قد انتلف منهما كلام مفيد في النداء» [60] ص 95.

فقد فسّر انتلاف حرف النداء "يا" مع الاسم بالفائدة التي يحققها هذا التركيب اللغوي.

3.2.2. ابن جني:

لقد عنيّ ابن جني بالبحث في وظائف حروف المعاني وما تحمله من دلالات نحوية وبلاغية مستخلصا إياها من التراكيب اللغوية التي ترد فيها، فهو يبحث في معناها ويحدد رتبها.

فقد عقد بابا في كتابه "الخصائص" للردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها للمعاني، جاعلا هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها إذ يقول: « ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة وذلك لقوة العناية به، فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم » [39] ج 1 ص 224.

ويقول في موضع آخر: «أفلا ترى إلى حروف المعاني كيف بابها التقدم وإلى حروف الإلحاق والصناعة كيف بابها التأخر، فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلوه في تصورهم، إلا بتقدم دليله وتأخر دليل نقيضه لكان مغنيا من غيره كافيا » [39] ج 1 ص 225.

يتجلى لنا هنا دور حروف المعاني وأهميتها لما تؤديه من معاني وظيفية مما جعل رتبها دائما التقدم على مدخولها، فمثلا حروف الاستفهام رتبها التقدم فهي تدخل على جمل خبرية تامة فتنتقلها من الخبر إلى الإستخبار إلا أنها قد تخرج عن معناها الأصلي إلى معان بلاغية تحدد من خلال السياق الواردة فيه والمقام، لأن هذا الأخير من أفضل القرائن التي نعول عليها في تحديد المعنى.

وقد ذكر ابن جني الاستفهام ب " هل " فقال: « فأما " هل " فقد أخرجت عن بابها إلى معنى قد نحو قول الله - سبحانه- [هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا] [71] قالوا: معناه: قد أتى عليه ذلك -وقد يمكن عندي أن تكون مبقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام فكأنه قال: والله أعلم، هل أتى على الإنسان هذا فلا بد من جوابه ب "نعم" ملفوظا بها أو مقدرة «[39] ج2 ص462.

ويذكر الاستفهام بالهمزة بقوله: « ومثله خروج الهمزة عن الإستفهام إلى التقرير، ألا ترى أنّ التقرير ضرب من الخبر وذلك ضد الاستفهام، ويدل على أنه فارق الاستفهام، امتناع النصب بالفاء في جوابه والجزم بغير الفاء "في جوابه"، ألا تراك لا تقول ألت صاحبنا فنكرمك كما تقول لست صاحبنا فنكرمك، ولا تقول في التقرير: أنت في الجيش أثبت إسمك، كما تقول ما إسمك أذكرك، أي أن أعرفه أذكرك ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة التقرير ما صارت تنقل النفي إلى الإثبات والإثبات إلى النفي وذلك كقولك:

أستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

أي (أنتم كذاكم) وكقوله عزّ وجلّ: [اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ] [72] و[أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ] [73]، أي لم يأذن لكم، ولم تقل للناس: اتخذوني وأمي إلهين، ولو كانت استفهاما محضا لأقرت الإثبات على إثباته والنفي على نفيه فإذا دخلت على الموجب نفته وإذا دخلت على النفي نفته ونفي النفي عائد به إلى الإثبات «[39] ج2 ص464-463.

لاحظنا أن "الهمزة" و"هل" قد تخرجان عن معناهما الأصلي إلى معان أخرى تحدد من خلال السياق وحال السامع، كالتقرير الذي تحدته همزة الاستفهام لمجيئها في سياق النفي، فنقلت الكلام من النفي إلى الإثبات أو العكس.

ويشير ابن جني في موضع آخر إلى خروج الهمزة عن معناها الأصلي إلى الإنكار فيقول: «في نحو قولهم في جواب قوله ضربت عمر: أعمراه! ومررت بإبراهيم أ إبراهيماه! ورأيت جعفر: أ جعفر نيه وأجعفر إنيه» [39] ج2 ص464.

فالاستفهام في هذه التراكيب اللغوية إنكاري لأن المتكلم ينكر أن يكون قد وقع الضرب على عمر أو المرور بزید أو رؤية جعفر.

ويقول أيضا: « ألا ترى إلى قوله [74]:

تقول - وصكت وجهها بيمينها- أبعلي هذا بالرحى المتعاس[75]

فلو قال حاكيا عنها: أبعلي هذا بالرحى المتعاس- من غير أن ينكر صك الوجه- لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبه منكرة، لكنه لما حكي الحال فقال: وصكت وجهها، علم بذلك قوة إنكارها وتعاضم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكننت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد "قيل ليس المخبر كالمعادين" ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله، وصكت وجهها، لم تعرف به حقيقة تعاضم الأمر لها « [39] ج 2 ص 245-246

نلاحظ من هذا اهتمام ابن جني بعرض سياق الحال أو الموقف الفعلي للكلام في استخلاص المعاني الدقيقة للتراكيب اللغوية. إذ لو لم يصف لنا الشاعر ظروف الكلام أو ملابساته لم نفهم معنى الإنكار في البيت الشعري وكيف أن الهمزة في "أبعلي" لم تفد الاستفهام بل دلت على الإنكار.

هذه دلالات بعض حروف المعاني كشف عنها ابن جني بالربط بين البنية النحوية للجملة الداخلة عليها بوظيفتها الإخبارية التي تحدد من خلال المقام، فكان بحثه للمقام أساسي في تحديد معنى المقال.

4.2.2. عبد القاهر الجرجاني:

إنّ المتتبع لأفكار عبد القاهر الجرجاني يجده قد ركز على نظرية النظم وذلك في كيفية تركيب الكلم ووجوه تعلق بعضه ببعض في كتابه " دلائل الإعجاز " فكيف انتظمت حروف المعاني عنده؟ وما وظائفها؟ وكيف تنقل معاني الجمل من مستوى إلى مستوى آخر.

لقد عني عبد القاهر الجرجاني بالنحو وبيّن أهميته ولم يفصل بينه وبين البلاغة حيث جعل علم المعاني قمة الدراسة النحوية وأن الفصل بينهما إزهاق لروح النحو.

فأخذ يحدد معاني الأساليب اللغوية التي وظفت فيها حروف المعاني بطريقة ذكية جمع فيها بين المبني والمعنى والمقامات التي ترد فيها الجمل، دون إغفاله لدور السياق في تحديد المعنى.

وكان عبد القاهر الجرجاني حريصا على تعيين المعنى الدقيق لحروف المعاني إذ يقول: « وننظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو أن تجيء بما في نفي الحال وبلا إذا أراد نفي الاستقبال وبأن فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون وبإذا فيما علم أنه كائن وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع الفاء من موضع ثم، وموضع أو من موضع أم وموضع لكن من موضع بل» [51] ص 94-95

بيّن عبد القاهر الجرجاني أن لكل حرف دلالة خاصة به تحدد من خلال موضع استعماله وإن كانت تنتمي إلى حقل دلالي واحد كالنفي والعطف، فالعطف بالواو غير العطف بالفاء فالأول يفيد الجمع والثاني الترتيب.

فقد عني عبد القاهر الجرجاني بتحديد الاستعمالات الدقيقة لحروف المعاني ونأخذ على سبيل المثال حروف الاستفهام.

والاستفهام أسلوب كان خبري ثم بعد دخول الحروف صار إنشائيا الغرض منه الاستخبار أو الاستعلام، فهو تركيب يطلب به العلم بحكم كان مجهولا عند السائل أو فيه شك وحروفه هي الهمزة وهل.

كما أن هناك أسماء حملت معنى حروف الاستفهام هي الاسم الموصول من وما وأسماء الزمان متى وأيان والمكان أين وأنى وكيف التي تدل على الكيفية وأي التي يطلب بها التعيين وكم الدالة على الكمية.

وقد تحدث عبد القاهر الجرجاني عن الاستفهام بالهمزة وأدرجه في باب التقديم والتأخير حيث قال: «ومن أبين شيء في ذلك الإستفهام بالهمزة فإن موضع الكلام على أنك إذ قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه» [51] ص 123.

نفهم من هذا أن دخول الهمزة على الفعل غير دخولها على الاسم لأن في الأول السائل يستفهم عن الفعل والفاعل مستقرّ في ذهنه، أما الثاني فالسائل يطلب جوابا بالإثبات أو النفي عن الفاعل لأن الفعل وارد في ذهنه.

ويمكن أن نلخص ما ذكره عبد القاهر الجرجاني على النحو التالي:

1- أفعلت (الشك في الفعل)

2- أنت فعلت (الشك في الفاعل)

فالتقديم والتأخير سياق نحوي ربط به عبد القاهر الجرجاني معنى الاستفهام، إلا أن الهمزة قد تخرج عن معناها الأصلي- الاستفهام - إلى معان أخرى تحدد من خلال السياق والمقام، مثل التقرير الذي وضعه عبد القاهر الجرجاني القائل: «واعلم أن هذا الذي ذكرت لك في الهمزة وهي " للاستفهام" قائم فيها إذا هي كانت للتقرير، فإذا قلت: أنت فعلت ذاك كان غرضك أن تقرّره بأنه الفاعل يبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمرود [أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمُ] [76] لا شبه في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام، وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم أنت فعلت هذا؟ وقال هو عليه السلام في الجواب [بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا] [77] ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أولم أفعل» [51] ص 123.

إن دراسة التراكييب في السياقات الكلامية المختلفة مهم لتحديد المعنى، فعندما يأتي الاسم بعد الهمزة مباشرة يكون التقرير على الفاعل وليس الفعل.

والفرق بين الاستفهام والتقرير هو أن: « الاستفهام ممن لا يعلم لمن يعلم أو يتوهم منه العلم ليعلم والتقرير ممن يعلم لمن يعلم ليثبتته على فعله فيكون جزاء أو يتحقق أنه فعله عن قصد» [78]

وهذا ما حدث في الاستفهام الذي جرى في قصة النمرود مع إبراهيم عليه السلام وكان الاستفهام ممن يعلم لمن يعلم.

وإذا كان هذا في التقرير، فإنه يذكر لنا معنى آخر تدل عليه همزة الاستفهام هو الإنكار بقوله: «واعلم أن الهمزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان وإنكار له لم كان وتوبيخ لفاعله عليه، ولها مذهب آخر وهو أن يكون لإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله ومثاله قوله تعالى: [أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا] [79] وقوله عزّ وجل: [أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ] [80]

فهذا رد على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم وإذا قدّم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعرا أنت قلت هذا الشعر؟ كذبت لست ممن يحسن مثله أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشعر «[51] ص 125-126

فالمستفهم لا يسأل عن شيء يجهله أو يشك فيه بل يرفض مضمون ذلك الاستفهام الموجه إلى السامع، إلا أن الإنكار بالاسم غير الإنكار بالفعل، كما أن الإنكار بالفعل الماضي غير الإنكار بالفعل المضارع.

يلخص عبد القاهر الجرجاني هذا بقوله: « وإذا قد بيننا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل ماضي، ينبغي أن ننظر فيه والفعل مضارع والقول في ذلك أنك إذا قلت: أتفعل؟ وأنت تفعل؟ لم يخل من أن تريد الحال أو الإستقبال، فإن أردت الحال كان المعنى شبيها بما مضى، فإذا قلت: أتفعل؟ كان المعنى على أنك أردت أن تقرّره بفعل هو يفعله، وكنت كمن يوهم أنه لا يعلمه بالحقيقة وأن الفعل كائن، وإذا قلت: أنت تفعل؟ كان المعنى على أنك تريد أن تقرّر بأنه الفاعل وكان أمر الفعل في وجوده ظاهرا وبحيث لا يحتاج إلى الإقرار بأنه كائن وإن أردت بتفعل المستقبل كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعتمد بالإنكار إلى الفعل نفسه وتزعم أنه لا يكون أو أنه لا ينبغي أن يكون فمثال الأول:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل، وإنكار على أن يقدر على ذلك ويستطيعه... ومثال الثاني قولك للرجل يركب الخطر، أخرج في هذا الوقت؟ أتذهب في غير الطريق أتغرر بنفسك» [51] ص 125-126.

لقد حرص عبد القاهر الجرجاني على ذكر الظروف المحيطة بالمقال مما يفيد في فهم معنى الاستفهام بالهمزة ونظر إلى السياق الذي ترد فيه الهمزة فإذا اتصلت بالفعل المضارع الذي يدل على الحال والاستقبال فالاستفهام هنا إنكار وإذا اتصلت الهمزة بالفعل المضارع الذي يدل على الحال كانت تفيد التقرير.

وبعد أن تناول تقديم الفعل والاسم في الإنكار نراه يعرج إلى المفعول به قائلاً: «واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل، أعنى تقديم الاسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل، فإذا قلت: أزيذا تضرب كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ عليه» [51] ص 129.

وخلاصة القول لقد كان عبد القاهر الجرجاني شديد الاهتمام بالنحو وعلاقته بالنظم لذا نراه يحدد لنا معاني الحروف ضمن سياقاتها المختلفة حيث جعل من التقديم والتأخير وسيلة هامة لإبراز المعاني الدقيقة لهزمة الاستفهام، فأنت عندما تستفهم عن الفعل تقدمه وكذلك الاستفهام عن الفاعل والمفعول به. كما أن الهزمة قد تخرج عن معناها الحقيقي وهو الاستفهام إلى معاني بلاغية كالإنكار والتقرير اقتضاها مقام معين.

وعليه فإن البحث في وظائف حروف المعاني عند عبد القاهر الجرجاني لم يفصل فيه بين النحو والبلاغة.

3.2. كيفية بحث حروف المعاني من خلال المفصل في علم العربية للزمخشري:

وجدنا من الضرورة أن نتناول هذا المبحث الذي يعتبر تمهيدا لدراسة حروف المعاني ووظائفها المختلفة من خلال شرح المفصل لابن يعيش.

والمتتبع لأفكار الزمخشري يجده يربط البنية النحوية للجملة بوظيفتها الإخبارية، لأن النحو عنده «كل الأحكام المتصلة بالكلمة من حيث بنيتها وشكلها ووظيفتها في التركيب اللغوي وعلى هذا وضع المنهج وفصل عليه كل الأحكام، وألف كتابه المفصل، وهذه من غير شك جرأة بارعة وعمل أصيل» [67] ص 84.

فكتاب "المفصل في علم العربية" من أشهر مؤلفاته في النحو بالإضافة إلى مؤلفات أخرى هي «الأمالي والمفرد والمؤلف والمفصل، وعني العلماء بالمفصل شرحا وتعليقا، فمن أشهر شروحه شرح ابن يعيش وشرح الأندلسي» [6] ص 205.

وقد بين الزمخشري في مقدمة كتابه "المفصل في علم العربية" سبب تأليفه فقال: «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفة الأدب - لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب - مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي وبملا سجالهم بأهون السقي، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب - مقسوما أربعة أقسام القسم الأول في الأسماء القسم الثاني في الأفعال القسم الثالث في الحروف القسم الرابع في المشترك» [31] ص 5.

يتضح من هذا النص أن الزمخشري اهتم بكلام العرب مفردة ومركبه معنى ومبنى فكان ممن دافعوا عن العربية بكل أبعادها لأن المقصود منها « إقامة اللسان ومجانبة الخطأ في الإعراب واللحن في القول ليتوسل بذلك إلى فهم معاني كلام الله جل شأنه والإحاطة بأسرار تنزيله» [31] ص4. وقد أشار كذلك إلى أهم ما ميّز هذا الكتاب وهو ذلك الترتيب المحكم الذي اعتمده في تناول مادته ف جاء منهجه مخالفاً لسابقه بهدف التيسير، فقد كان هدفه الأساسي الجملة وما تؤديه من وظائف إخبارية متغيرة بحسب السياق والمقام.

يقول الدكتور محمود سليمان ياقوت: «لم يكن اللغويون العرب يدرسون الجملة مثلما نفعل نحن الآن من حيث التدرج من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى الدلالة، ولكنهم انطلقوا من قضية الجملة والإعراب إلى قضية الأبنية الصرفية إلى قضية الأصوات أي من الوحدات الأكبر إلى الوحدات الأصغر» [81] ص253.

ومن إشارات الزمخشري للفائدة التي تحققها الجملة قوله عن "الحال المؤكدة": «هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لها لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه، ونفي الشك عنه وذلك قولك: زيد أبوك عطوفاً، وهو زيد معروفًا وهو الحق بيّنًا، ألا تراك كيف حققت بالعطوف الأبوة وبالمرعوف، والبيّن أن الرجل زيد وأن الأمر حق وفي التنزيل [هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ] [82]» [31] ص63-64.

فمن المعروف أن التوكيد أسلوب خبري الغرض منه التقرير والتمكين ونفي الشك وله أدوات هي الأسماء والأفعال والحروف.

وإذا توقفنا أمام التراكيب التي ذكرها الزمخشري:

- زيد أبوك عطوفاً.
- هو زيد معروفًا.
- هو الحق بيّنًا.

هذه التراكيب عبارة عن جمل إسمية مكونة من مبتدأ وخبر لحقتها الحال وهي "عطوفاً" في الجملة الأولى و"معروفًا" في الجملة الثانية "وبيّنًا" في الجملة الثالثة، وقد جاءت ممكنة للعلاقة الإسنادية بالتوكيد الذي أحدثته لأن المقام مقام شك وظن.

ويأتي التوكيد بالحروف منها "إن" و"أن" يقول الزمخشري: «وهما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد تقول إن زيداً منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق وتقول بلغني أن زيداً منطلق وحق أن زيداً منطلق فلا تجد بدا من هذا الضمير كما لا تجده مع الإنطلاق ونحوه» [31] ص293.

نفهم من نصه أن الحروف قرائن لفظية تدخل على الجملة لتحقق المعنى الذي تريد فجاءت "إن" و"أن" لتنفيذا التوكيد.

ولمّا تتبعنا كتاب المفصل وبالضبط القسم الخاص بالحروف وجدنا الزمخشري قسم هذه الحروف إلى مجموعات مختلفة فكانت الوظيفة المشتركة لهذه الحروف هي الخيط الرابط لها على النحو الآتي: حروف الإضافة، حروف العطف، حروف النفي، وحروف التنبيه، حروف التصديق والإيجاب، وحروف الاستفهام وحروف التحضيض والشرط... الخ

فالإهتمام بالجانب الوظيفي لهذه الحروف كان طاعياً في تقسيماته، فنراه مثلاً عندما يتحدث عن حروف الإضافة يعطينا سبب تسميتها بذلك بقوله: « سميت بذلك لأن وضعها أن تقضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء » [31] ص 283.

فهي تنقل معنى ما قبلها إلى ما بعدها من ذلك حرفا الشرط وهما "إن" و"لو" يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطا والثانية جزاء ولو عدنا إلى حروف الإضافة لوجدنا أن مصطلح " الإضافة" لم يكن جديداً عند الزمخشري وخاصة أن كتابه ما هو إلا تلخيص لكتاب سيبويه وهذا ما أقرّه شوقي ضيف عندما قال: «ويكفي أن نرجع إلى المفصل فسنراه يضع كتاب سيبويه نصب عينه، حتى ليصبح ملخصاً له أحيانا على نحو ما يلقانا في باب المفعول المطلق وصوره الكثيرة» [8] ص 284.

فها هو سيبويه يشير إلى مصطلح الإضافة عندما يتحدث عن حروف الجر في باب الجر حيث قال: « وإذا قلت: مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالياء، وكذلك هذا لعبد الله، وإذا قلت: أنت كعبد الله فقد أضفت إلى عبد الله الشبهة بالكاف» [23] ج 1 ص 421، فهي تضيف معنى ما قبلها لما بعدها.

يقول السيرافي في هذا الصدد: «معنى هذا أن حروف الجر تصرف الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إضافتها لفعل ضمها إياه وإيصاله إلى الاسم كقولك: رغبت في زيد، و قمت إلى عمرو، ففي أوصلت إلى زيد الرغبة وإلى أوصلت القيام إلى عمرو» [23] ج 1 ص 421.

فقد عمد الزمخشري إلى نهج طريقه جديدة في تقديمه لحروف المعاني لم يغفل فيها ذكر عملها حيث تنال حروف الجر في طائفة حروف الإضافة والحروف الناصبة للاسم والرافعة للخبر في طائفة الحروف المشبهة بالفعل [31] ص 292.

فدراسته لعمل الحرف لم ترد بمبحث مستقل بذاته بل كانت تتخلل شروحه عندما يحدد معان الحروف واستعمالاتها المختلفة، من ذلك حديثه عن وجه المفارقة بين "إلى" و"حتى" «وحتى في معناها» [83] إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من كل شيء أو ما يلاقي آخر جزء منه، لأن الفعل المعدي بها الغرض فيه أن ينقضي به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه، وذلك قولك: أكلت السمكة حتى رأسها، ونمت البارحة حتى الصباح، ولا تقول حتى نصفها أو ثلثها كما تقول إلى نصفها وإلى ثلثها،

ومن حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها ففي مسألتي السمكة والبارحة قد أكل الرأس ونيم الصباح، ولا تدخل على مضمر فتقول حتاه كما تقول إليه وتكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها في نحو قول امرئ القيس: وحتى الجياد ما يقدن بأرسان» [31] ص 283-284.

نلاحظ من هذا النص أن بحثه للحرف جاء متكاملًا حيث قدم لنا معنى "حتى" ثم أشار إلى عملها وهو الخفض أو الجر ثم نراه يحدد استعمالاتها المختلفة فقد ترد حرف خفض أو حرف عطف أو تكون حرف ابتداء وما طبع بحثه للحرف أنه لا يفصله عن التراكيب المختلفة الوارد فيها مما يجعل تحديده للمعاني دقيقًا.

ضف إلى ذلك ربطه للحروف على اختلافها بالحقل الدلالي الذي تنتمي إليه نأخذ على سبيل المثال حروف النفي.

يقول الزمخشري: «ومن أصناف الحرف حروف النفي وهي ما ولا ولما ولن وإن فما لنفي الحال في قولك ما يفعل وما زيد منطلق أو منطلقًا على اللغتين ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك ما فعل... ولا لنفي المستقبل في قولك لا يفعل، قال: سيبويه وأما لا تكون نفيًا لقول القائل هو يفعل، ولم يقع الفعل ونفي بها الماضي في قوله تعالى: [فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى] [84]، وتنفي بها نفيًا عامًا في قولك لا رجل في الدار.. ولنفي الأمر في قولك لا تفعل ويسمى النهي والدعاء في قولك لا رعاك الله، ولم ولما لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه إلا أن بينهما فرقا وهو أن لم يفعل نفي فعل ولما يفعل نفي قد فعل، وهي لم ضمت إليها ما فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار واستطال زمان فعلها، ألا ترى أنك تقول: ندم ولم ينفعه الندم، أي عقيب ندمه، وإذا قلته بلما كان على معنى أن لم ينفعه إلى وقته، وسكت عليها دون أختها في قولك: خرجت ولما، أي ولما يخرج، كما سكت على قد في وكأن قد.

ولن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا أبرح اليوم مكاني فإذا وكّدت وشدّدت قلت لن أبرح اليوم مكاني، قال تعالى: [لا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ] [85]

وقال تعالى: [قَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي] [86]... وإن بمنزلة ما في نفي الحال وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية كقولك: إن يقوم زيد وإن زيد قائم» [31] ص 305-306-307.

ويمكننا أن نعلق على هذا النص بما ذكره الدكتور سالم علوي عن دراسة الزمخشري للنحو وفق الحقول الدلالية إذ يقول: «فحقل النفي يتناول "لن" الناصبة للفعل "ولم" الجازمة له و"ليس" التي هي فعل "وإن" وهل" لكن الجامع بين هذه الأدوات أنها تدخل على جمل تامة مثبتة فتنتقلها من الإثبات إلى النفي ومن الإيجاب إلى السلب... وما قيل عن حقل الإيجاب والنفي يقال عن الحقول الأخرى كالاستفهام والأمر والنهي والتعجب والمبتدأ والخبر والتوكيد» [59] ص 118.

ومن ذلك حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل إذ يقول: «ومن أصناف الحرف الحروف المشبهة بالفعل وهي إنَّ وأنَّ وكأنَّ وليت ولعل وتلحقها ما الكافة فتعزلها عن العمل» [31] ص292، ثم يخص كل حرف محددًا وظيفته إلى جانب عمله على نحو ما نراه في لكن «هي للاستدراك، توسطها بين كلامين متغايرين فستدرك بها النفي في الإيجاب والإيجاب بالنفي وذلك قولك: ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء» [31] ص300.

وقد عمد إلى نهج طريقه جديدة في تقديمه لمعاني هذه الحروف تمثلت في ارتكازه على النص القرآني، من ذلك تحديده لمعنى كلا حيث قال: «قال سيبويه هو ردع وزجر وقال الزجاج كلا ردع وتنبية وذلك قولك كلا لمن قال لك شيئاً تنكره نحو فلان يبغضك وشبهه أي ارتدع عن هذا وتنبه عن الخطأ فيه قال الله تعالى بعد قوله: [رَبِّيْ أَهَانَنَّ كَلًّا] [87] أي ليس الأمر كذلك لأنه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيق على الأنبياء والصالحين للاستصلاح» [31] ص325.

وفي موضع حديثه عن "من" الزائدة قال ممثلاً بما يلي: «وتزاد "من" عند سيبويه في النفي خاصة لتأكيديه وعمومه وذلك نحو قوله تعالى: [مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ] [87] والاستفهام كالنفي قال الله تعالى: [هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ] [88] وقال تعالى: [هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ] [89]» [31] ص313.

ولعنايته بالأساليب اللغوية ودور الحروف في تأدية معاني هذه الأساليب جعل "للإنكار" حروفاً «هي زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقتين أحدها أن تلحق وحدها بلا فاصل كقولك أزيدنيه والثاني أن تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها إن مزيدة كالتي في قولهم ما إن فعل فيقال أزيد إنيه» [31] ص334، بيّن الزمخشري أن هذه الزيادة جاءت لتدل على أن الاستفهام قد خرج عن معناه الحقيقي إلى معنى الإنكار وله معنيان «أحدها إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب والثاني إنكار أن يكون على خلاف ما ذكر كقولك لمن قال: قدم زيد: أزيد نيه منكرًا لقدمه أو لخلاف قدمه، وتقول لمن قال غلبني الأمير، الأميروه، قال الأخفش كأنك تهزأ به وتتكبر تعجبه من أن يغلبه الأمير» [31] ص334.

والخلاصة التي نصل إليها أن الزمخشري اهتم بعرض المعاني الدقيقة لحروف المعاني من خلال النظر في التراكيب الواردة فيها، فهو لا يفصل بين الجملة ووظيفتها الإخبارية المتغيرة حسب سياق الكلام والحال.

وما ميز الزمخشري في دراسته للحروف ذلك التقسيم الوظيفي لها، فكانت الفائدة العامة التي تحققها الحروف هي التي تجمعها في طائفة واحدة كالاستفهام والنفي والنداء والتفسير... الخ.

وخلاصة القول لقد جاء النحو العربي ليضع القواعد والقوانين التي تحفظ هذه اللغة وتجنب المتكلم من أن يقع في الخطأ، مستنبطاً إياها من كلام العرب.

وكلام العرب لا يخلوا من أن يكون مبنى ومعنى فجاءت البلاغة العربية لتتنظر وتبحث في المعاني، فكانت على ثلاثة أقسام، البيان والبديع وعلم المعاني وهذا الأخير يبحث في التراكيب من حيث علاقتها بالسياق الكلامي والمقام.

وقد حاول عبد القاهر الجرجاني أن يعطينا صورة أخرى لدراسة النحو تتجلى في نظرية النظم التي لا تفصل بين النحو وعلم المعاني لأن كلا منهما يبحث في التراكيب اللغوية وأن الفصل بين الدراسة النحوية للجملة ووظيفتها التبليغية المتغيرة حسب سياق الكلام والحال إزهاق لروح النحو. وقد احتلت حروف المعاني موقعها من هذه التراكيب اللغوية إما بدخولها على جملة تامة مفيدة لمعناها فتنقلها إلى معنى آخر مثل حروف الاستفهام أو أنها تربط بين عناصر الجملة الواحدة مثل حروف العطف أو بين الجمل مثل حروف الشرط وإذا كان الزمخشري قد خصص قسما خاصا لحروف المعاني في كتابة المفصل فإن الأوائل قد خصّوها بالدراسة ضمن مباحث النحو الأخرى، فجاءت دلالتها النحوية وحتى البلاغية مبنوثة في كتب النحو الأولى بدءا من سيبويه إلى غاية الزمخشري فكانوا يبحثون في معاني هذه الحروف واستعمالاتها المختلفة ضمن التراكيب الواردة فيها مع ربطها بالسياق والمقام حيث يتجلى المعنى الحقيقي لها ثم يشيرون إلى بعض المعاني البلاغية. وعلى هذا الأساس كانت الوظيفة هي العامل الأساسي الذي وضع عليه الزمخشري المنهج في دراسة للحروف وتحديد استعمالاتها المختلفة.

ولعلّ ابن يعيش بشرحه للمفصل استطاع أن يقدم لنا صورة واضحة عن تلازم البنية النحوية للجملة بوظيفتها الإخبارية في دراسته لحروف المعاني وأن هناك ضوابط تتحكم في استعمالاتها وتؤثر في تنوع معانيها تتمثل في السياق والمقام وهذا ما سيأتي ذكره لاحقا.

الفصل 3

نماذج تطبيقية لحروف المعاني من خلال شرح المفصل لابن يعيش

تمهيد:

لقد اخترنا عينة من الحروف تتماشى مع التقسيم الذي أخذ به ابن يعيش، لأجل متابعة معانيها واستعمالاتها المختلفة وذلك بالربط بين ما وجد عند القدامى وبين ما جاء به ابن يعيش وذلك لتأصيل منهجه وبيان بعض الجوانب التي انفرد بها.

3. نماذج تطبيقية لحروف المعاني من خلال شرح المفصل لابن يعيش

1.3. حروف العطف

العطف أسلوب من الأساليب الخيرية ومعناه الجمع بين شيئين أو أشياء بحرف من حروف العطف. وقد ذكره عبد القاهر الجرجاني في الفصل والوصل وبين أهميته بقوله: «إعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة ومما لا يأتي لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُص والأقوام طبعوا على البلاغة وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد، وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: معرفة الفصل من الوصل، ذاك لغموضه ودقة مسلكه وأنه لا يكمل لإحتراز الفضيلة فيه أحد إلا كمل لسائل معاني البلاغة» [51] ص215.

فهو يقصد بالوصل العطف بأحد الحروف.

وجعل السكاكي للعطف أصولاً لا بد من معرفتها إذ يقول: «العطف في باب البلاغة يعتمد معرفة أصول ثلاثة:

أحدها: الموضع الصالح له من حيث الوضع، وثانيها: فائدته، وثالثها: وجه كونه مقبولاً لا مردوداً. وأنت إذا أتقت معاني "الفاء" و"ثم" و"حتى" و"لا" و"بل" و"لكن" و"أو" و"أم" و"أما" و"أي" على قولي حصلت لك الثلاثة لدلالة كل منهما على معنى محصل مستدع من الجمل بينا مخصوصاً مشتملاً على فائدته وكونه مقبولاً هناك» [55] ص357

فالعطف عنده يأتي ليحقق فائدة لا بد من معرفتها ويؤكد السكاكي على معرفة المعاني الدقيقة لهذه الحروف لمعرفة وجوه استعمالها في العطف لأنّ «العطف من الأمور التي يتضح فيها مكان المعاني-معاني النحو- في نظم الكلام وتركيبه ففي العطف تلتقي أحكام الإعراب بمعنى النظم وما يدل عليه، ذلك أن أدوات العطف تشرك ما تجمع بينه في الحكم أي في الإعراب لفظاً وحكماً» [90] ص93

ولتحقيق هذا المعنى - العطف- وجدت مجموعة من الحروف وظيفتها الربط بين اسمين نحو " قام زيد وعمرو" فالاسمان يشتركان في الحال أو بين فعلين نحو " قام زيد وقعد" فهما يشتركان في الزمان والواو هي التي اشركت بينهما.

أو بين جملتين نحو " قام زيد وخرج خالد" فعليتين أو " زيد قائم وخالد خارج" إسميتين.

والسؤال الذي نطرحه كيف جاءت حروف العطف عند ابن يعيش وما معانيها؟

لقد استهل ابن يعيش بحثه لحروف العطف بتقديم المعنى اللغوي الدقيق لمصطلحي العطف والنسق كي يبين الفرق بينهما إذ يقول: «يقال حروف العطف وحروف النسق فالعطف من عبارات البصريين وهو

مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أملتة إليه، يقال عطف فلان على فلان وعطفت زمام الناقة إلى كذا وعطف الفارس عنانه أي ثناه وأماله وسمي هذا القبيل عطفاً لأن الثاني مثنى إلى الأول ومحمول عليه في إعرابه، والنسق من عبارات الكوفيين وهو من قولهم ثغر نسق إذا كانت أسنانه مستوية وكلام نسق إذا كان على نظام واحد فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سمي نسقاً وهو من التوابع فالأول المتبوع المعطوف عليه والثاني التابع المعطوف، وهذا الضرب من التوابع يخالف سائر التوابع لأنها تتبع بغير واسطة والمعطوف لا يتبع إلا بواسطة، وإنما كان كذلك لأن الثاني فيه غير الأول ويأتي بعد أن يستوفي العامل عمله فلم يصل إلا بحرف بخلاف ما الثاني فيه الأول كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل» [47] ج 8 ص 88

نفهم من هذا النص أن ابن يعيش إتفق مع البصريين في تفضيله لمصطلح العطف على النسق، كما أن التابع في العطف وهو المعطوف بخلاف التوابع الأخرى كالبدل والنعت... الخ.

فهو ينفصل عن ما سبقه لذا فهو بحاجة إلى حرف يصله بما قبله، وهنا يظهر الدور الوظيفي لحروف العطف في إشراك ما قبلها بما بعدها حكماً ومعناً ونراه بعد ذلك يقدم لنا جملة من الآراء حول العامل في المعطوف ويذهب مذهب سيويه في أن العامل فيه العامل في الأول وليس حرف العطف لأن «الحرف العاطف دخل بمعناه وشرك بينهما ويؤيد هذا القول اختلاف العمل لاختلاف العامل الموجود ولو كان العمل للحرف لم يختلف عمله لأن العامل إنما يعمل عملاً واحداً إما رفعا وإما نصبا وإما خفصاً وإما جزماً» [47] ج 8 ص 89.

يقول الزجاجي: «فهي حروف تعطف ما بعدها على ما قبلها فتصيره على مثل حاله في الإعراب فإن عطفت على مرفوع فرفع وعلى منصوب فانصب وعلى مخفوض فاخفص وعلى مجزوم فاجزم» [91] ص 90.

ويواصل ابن يعيش حديثه عن العامل في المعطوف وذلك بنقله بعض الخلافات بين اللغويين مع التحقيق فيها إذ أنه يضعف رأي ابن السراج في أن ينوب الحرف عن العامل ويعمل عمله، ورأي أبي علي الفارسي وحتى ابن جني في جعل العامل هو الفعل المحذوف بقوله: «وأرى ما ذهب إليه ابن جني من القول بأن العامل في المعطوف الفعل المحذوف لا ينفك عن ضعف وإن كان في الحسن بعد الأول» [92] لأن حذفه إنما كان لضرب من الإيجاز والاختصار وإعماله يؤذن بإرادته وذلك نقص للغرض من حذفه» [47] ج 8 ص 89.

وقد قسم حروف العطف على النحو الآتي [47] ج 8 ص 89:

حروف تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد هي:

" الواو " و " الفاء " " ثم " و " حتى "

حروف وضعت لأحد الشئيين هي:

" أو " وأم " إمًا "

حروف يأتي فيها معنى الثاني (المعطوف) بخلاف معنى الأول في النفي والإثبات هي :

" بل " و " لكن " و " لا "

فتصبح حروف العطف عنده عشرة " الواو " و " الفاء " و " ثم " و " حتى " و " أو " و " أم " و " إما " و " بل " و " لكن " و " لا " ودورها « حمل الثاني على الأول في إعرابه وإشراكه في عمل العامل وإن لم يشركه في معناه » [47] ج 8 ص 90.

فالوظيفة المشتركة هي الخيط الرابط بين حروف العطف عند ابن يعيش على أساسها قسم حروف العطف إلى ثلاثة أضرب نعتمدها في دراستنا لمعاني هذه الحروف.

1.1.3. حروف تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم:

• الواو: لقد صدرّ قسمه هذا بحرف الواو والذي وجدناه في كتب الأصول لا يخرج عن معنى المشاركة والجمع.

فقد جاء في الكتاب «أنها قد تشرك بين الأوّل والآخر» [23] ج 8 ص 41.

وهذا ما ذكره المبرّد بقوله: « ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيها كان أولاً نحو قولك: جاءني زيد وعمرو، ومررت بالكوفة والبصرة، فجائز أن تكون البصرة أولاً... » [40] مج 1-2 ص 57.

وأشار الرّماني إلى معناها بقوله: «منها أن تكون عاطفة جامعة كقولك: قام زيد وعمرو، يحتمل أن يقوم كل واحد منهما قبل صاحبه، ويحتمل أن يقوما في وقت واحد» [93] ص 59، وبين في الموضع نفسه عملها فقال: «من الحروف الهوا مل لأنها تدخل على الاسم والفعل جميعاً ولا تختص بأحدهما فافتضى ذلك أن لا تعمل شيئاً، لأنها ليست بالعمل في الاسم أحقّ منها بالعمل في الفعل» [93] ص 59.

أمّا ابن يعيش فقد تناول هذا الحرف ودقق في معانيه المختلفة بالتحليل والمناقشة فالواو عنده تحمل دلالة عامة هي الجمع عبّر عن هذا بقوله: «فهي تدل على الجمع المطلق إلا أن دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف والذي يدل على ذلك أننا لا نجدها تعرى من معنى الجمع وقد تعرى من معنى العطف ألا ترى أن واو المفعول معه في قولك أستوي الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة قد نجدها تفيد معنى الجمع لأنها نائبة عن مع الموضوع لمعنى الاجتماع، فكذلك واو القسم ليست عارية من معنى الجمع لأنها نائبة عن الباء ومعنى الباء الإلصاق والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه، وكذلك واو الحال في قولك جاء زيد ويده على رأسه ونحو قوله تعالى: [وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ] [94] غير عارية من معنى الجمع ألا ترى الحال مصاحبة لذي الحال فقد أفادت معنى الاجتماع» [47] ج 8 ص 90.

ويقول في موضع آخر «الواو هي أصل حروف العطف والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجهه الواو ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب وأو الشك وغيره بل الإضراب فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد فلهذا صارت الواو أصل حروف العطف» [47] ج 8 ص 90.

لقد تحرى ابن يعيش المعنى الدقيق لحرف الواو وقسمه إلى معنى عام وهو الجمع ومعنى خاص هو الاشتراك، إلا أن الجمع لا يفارقها بخلاف الاشتراك.

لقد استعمل ابن يعيش صيغة "الجمع المطلق" في مناقشته لمعنى العطف وقد تحدث المرادي عن هذا المعنى وبيّن وجه الفرق بين "مطلق الجمع" و"الجمع المطلق" بقوله: «قال بعض العلماء: الصواب أن يقال الواو لمطلق الجمع لا للجمع المطلق، لأن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق لآثاف فرق بالضرورة بين الماهية بلا قيد والماهية المقيدة، ولو بقيد "لا" والجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا، بل المطلوب هو مطلق الجمع، بمعنى أي جمع كان، سواء كان مرتباً أو غير مرتب، ونظير ذلك قولهم: مطلق الماء والماء المطلق» [45] ص 162.

فالمرادي لا يقيد معنى الجمع في الواو إذ ممكن أن تأتي للجمع والترتيب معا.

وهذا ما أكده ابن هشام بقوله: «وقول بعضهم "إن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع لا بقيد، وقول السيرافي "إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تقييد الترتيب" مردود بل قال بإفادتها إياه قطرب والريعي والفراء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام والشافعي» [95] ص 464.

فقد جعل هؤلاء الواو لمطلق الجمع، لأن الواو عندهم قد تأتي لمعنى الترتيب، نحو قوله تعالى: [إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ] [96] «فإن الرد بعيد إلقائه في اليم والإرسال على رأس أربعين سنة» [95] ص 463-464.

أما ابن يعيش فقد قيد الجمع لأنه يرى أن الواو لا تقييد الترتيب بل الاشتراك فقط حيث قال: «ولا نعلم أحدا يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تقييد الترتيب» [47] ج 8 ص 91.

وقد علل هذا بجملة من المبررات نذكرها على النحو الآتي:

1- نيابة واو العطف في الدلالة على معنى التثنية والجمع «إذا اختلفت الأسماء أحتيج إلى الواو وإذا

اتفقت جرت على التثنية والجمع تقول: جاءني زيد وعمر لتعذر التثنية فإذا اتفقت قلت جاءني

الزيدان والعمران» [47] ج 8 ص 91.

ويستشهد بقول الشاعر:

كأن بين فكها والفك فأرة مسك ذبحت في سك

والشاهد فيه مجيء الواو مكان التنثية لأن الشاعر اضطر فجاء بالأصل وهو بين فكها والفاء ولم يأت بالتنثية فيقول بين فكها [47] ج 8 ص 91.

2- نظر في مواضع استعمال الواو وبيّن أنها لا تأتي في موضع الفاء كما أن الفاء لا تأتي في موضعها، فعرض لوجوه استعمالها بأسلوب توضيحي تحليلي يعتمد فيه على شواهد مختلفة من النص القرآني وحتى الحديث النبوي الشريف إلى جانب أشعار العرب. يقول ابن يعيش: « ومن ذلك قولهم سيّان قيامك وعودك فقولك سيّان أي مثلان لأن الشيء الممثل والمماثل لا يكون من واحد لأن الشيء لا يماثل نفسه. فأما قول الشاعر:

وكان سيّان ألا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها واغبرت السّوح
وقول الآخر

فسيّان حرب أو تبوء بمثله وقد يقبل الضيم الدليل المسيد

فإنه استعمل "أو" ههنا بمعنى الواو وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه والذي أنسه بذلك أنه رآها في الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين قبيح مجالستها فتدرج إلى استعمالها في مواضع الواو البتة» [47] ج 8 ص 91-92.

فالواو عنده لا يأتي في موضعها أي حرف من حروف العطف فهي لا تخرج عن معنى الجمع والاشتراك ولا تفيد معنى الترتيب.

3- ويدعم رأيه هذا بأمثلة توضيحية أخرى إذ يقول: « ومما يدل أيضا على أنها للجمع المطلق من غير ترتيب قولك جاءني زيد وعمرو بعده، فلو كانت للترتيب لكان قولك بعده تكريرا وكان إذا قلت جاءني زيد اليوم وعمر أمس متناقضا لأن الواو قد دلت على خلاف ما دلت عليه أمس من قبل أو الواو ترتيب الثاني بعد الأول وأمس تدل على تقدمه ومن ذلك قوله تعالى في البقرة: [وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً] [97] وفي الأعراف [وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا] [98] والقصة واحدة ومن ذلك قوله تعالى [يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ] [99] وشرعها يقدم الركوع على السجود» [47] ص 92.

فقد استفاد ابن يعيش من النصوص القرآنية في إثباته لمعنى الجمع في الواو من غير ترتيب فالواو في الآيتين الكریمتین [وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً] [97] ، [وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا] [98]، عطفت بين جملتين إنشائيتين وأشركت بينهما في المعنى. يقول الزمخشري: «لابأس باختلاف العبارتين إذا لم يكن هناك تناقض ... وسواء قد موا الحطة على دخول الباب أو أخروها فهم جامعون في الإيجاد بينهما» [66] ص 392.

ولا يكتفي ابن يعيش في إثباته لدلالة الجمع في الواو بالنصوص القرآنية بل يستدل كذلك بالحديث النبوي الشريف كي يعطينا نماذج تطبيقية مختلفة وظفت فيها حروف العطف فهو لا يفصل معاني هذه الحروف عن التراكيب اللغوية التي ترد فيها، لأنّ السياق يحدّد معانيها المختلفة.

يقول ابن يعيش: « وقال قوم إنها ترتيب واستدلوا بما روي عن أبي عباس إنه أمر بتقديم العمرة فقال الصحابة لم تأمرنا بتقديم العمرة وقد قدم الله الحج عليها في التنزيل فدل إنكارهم على ابن عباس أنهم فهموا الترتيب من الواو وكذلك لما نزل قوله تعالى [إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ] [100] قال الصحابة بم نبدأ يا رسول الله فقال ابدؤوا بما بدأ الله بذكره فدل ذلك على الترتيب وروي أن بعض الأعراب قام خطيبا بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال في خطبته من أطاع الله ورسوله فقد رشد ومن عصاهما فقد غوى فقال النبي صلى الله عليه وسلم بنس خطيب القوم أنت هلا قلت ومن عصى الله ورسوله قالوا: فلو كانت الواو للجمع المطلق لما افترق الحال بين ما علمه الرسول عليه الصلاة والسلام وبين ما قال وتعلقوا أيضا بما جاء في الأثر أن سحيفا عبد بني الحساس أنشد عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

عميرة ودّع إن تجهّزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

فقال عمر لو كنت قدّمت الإسلام على الشيب لأجزتك فدل إنكاره على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في المرتبة وما ذكره لا دلالة فيه قاطعة، أما الآية فنقول إن إنكار الجماعة معارض بأمر ابن عباس فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة ولو كانت الواو ترتيب لما خالف قوله تعالى: [إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ] [100] فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بتقديم الصفا لأن اللفظ كان يقتضي ذلك، وإنما بين عليه الصلاة والسلام المراد لما في الواو من الإجمال ويدل على ذلك سؤال الجماعة بما نبدأ ولو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال لأنهم كانوا عربا فصحاء وبلغتهم نزل القرآن فدل أنها للجمع من غير ترتيب وأما ردّ النبي صلى الله عليه وسلم على الخطيب فما كان إلا لأن فيه ترك الأدب بترك أفراد اسم الله بالذكر وكذلك إنكار عمر رضي الله عنه لترك تقديم الإسلام في الذكر و إن كان لا فرق بينهما « [47] ج 8 ص 93.

فقد استمد دلالة الجمع في الواو من خلال بحثه لملايسات الحال، كما أن النصوص التي اعتمدها ابن يعيش لإثبات معنى الجمع في الواو فيها تعانق معنوي كبير بين المعطوف والمعطوف عليه نحو الحج والعمرة والصفا والمروة وكذلك الإسلام والشيب، الله والرسول حيث أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر فتقديم أحدهما لا يعني بالضرورة الترتيب فالواو هنا عطف الشيء على مرادفه.

ويتأتى لنا فهم هذا التعانق المعنوي بالعودة إلى دلائل الإعجاز لنرى بعض الأسرار البلاغية لفائدة

العطف.

يقول عبد القاهر الجرجاني: «واعلم أنه إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحدا كقولنا: هو يقول ويفعل ويضر وينفع ويسيء ويحسن ويأمر وينهي ويحل ويعقد ويأخذ ويعطي ويبيع ويشترى ويأكل ويشرب، وأشبه ذلك إزداد معنى الجمع في الواو قوة وظهورا وكان الأمر حينئذ صريحا وذلك أنك إذا قلت: هو يضر وينفع كنت قد أفدت بالواو أنك أوجبت له الفعلين جميعا وجعلته بفعلهما معا ولو قلت: يضر وينفع من غير واو لم يجب ذلك بل قد يجوز أن يكون قولك (ينفع) رجوعا عن قولك (يضر) وإبطالا له» [51] ص 218-219.

ولا يتحقق معنى الجمع عنده إلا بشروط يذكرها بقوله: «ثم إن الذي يوجبه النظر والتأمل أن يقال قي ذلك: إنا وان كنا إذا قلنا: زيد قائم وعمرو قاعد، فإنا لا ترى ههنا حكما تزعم أن الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع وذلك ألا تقول: زيد قائم وعمر قاعد: حتى يكون عمرو بسبب من زيد وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني يدلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئا ليس منه بسبب ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم، فلو قلت: خرجت اليوم من داري، ثم قلت: وأحسن الذي يقول بيت كذا قلت، وأحسن الذي يقول بيت كذا قلت ما يضحك منه» [51] ص 217

ويقول في الموضوع نفسه: «واعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخير عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول فلو قلت: زيد طويل القامة وعمرو شاعر، كان خلفا لأنه لا مشاكله ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنما الواجب أن يقال: زيد كاتب وعمر شاعر وزيد طويل القامة وعمرو قصير» [21] ص 218.

جاء العطف بالواو ليقيد معنى الجمع ولا يتحقق هذا المعنى إلا إذا كانت هناك شراكة معنوية بين المعطوف والمعطوف عليه، هذا ما أكده عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم التي بناها على ترابط الألفاظ بعضها بعضا مع مراعاة المعنى إذ لا فصل بين البنية النحوية ووظيفتها التبليغية.

كما أن الواو عند ابن يعيش لا تأتي زائدة على غرار غيره من النحاة فها هو أحمد بن فارس يثبت زيادتها بقوله: «وتكون الواو مقحمة كقوله جلّ ثناؤه [فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ] [101] أراد والله اعلم – فاضرب به لا تحنث جزما على جواب الأمر فقد تكون نهيا والأول أجود، وكذلك [مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ] [102] أراد لنعلمه» [46] ص 80.

وقد نهج ابن يعيش في هذا مسلك البصريين في تأويلهم وتخريجاتهم إذ يقول: «وأما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو ويتأولون جميع ما ذكر وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها والمراد [فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّ لِلْحَبِيبِ وَتَادِيئَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا] [103] أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة لدنيا

وكذلك قوله: [حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِينْتُمْ فَأَدْخَلُوهَا خَالِدِينَ] [104] تقديره صادفوا الثواب الذي وعدوه ونحوه» [47] ج 8 ص 94.

إلا أن هناك من رجح رأي الكوفيين فقال: «والزيادة ظاهرة في قوله: فما بال من أسعى لأجير عظمة حفاظا وينيوي من سفاهته كسرى وقوله:

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني» [95] ص 474 فالواو في (وينوي) و(أنت) زائدة.

لقد تتبع ابن يعيش دلالة الواو باعتماده على تحليل الشواهد المختلفة خاصة النص القرآني الذي جعله الأرضية الأولى التي يحتكم إليها في تخريجاته الدلالية وفي الغالب نراه يتمسك برأي البصريين ويذكرهم بأصحابنا.

وعدم فصله بين حرف الواو والتركيب الذي يرد فيه جعله يثبت له معنى الجمع والإشراك.

وما زلنا مع الحروف التي تجمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد وهي ثلاثية الفاء وثم وحتى التي ذكرها الزمخشري بقوله: " والفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب" [31] ص 304، فالترتيب جمع بين هذه الحروف.

وقبل أن يتعرض ابن يعيش لهذه الحروف بالشرح قدم لنا وجه الفرق بينها وبين الواو إذ يقول: «اعلم أن هذه الحروف الثلاثة توافق الواو من جهة وتفارقها من جهة أخرى فأما جهة الموافقة فاشتراكهن في الجمع بين شيئين أو أشياء في الحكم، وأما المخالفة فمن جهة الترتيب فالواو لا ترتب وهذه الثلاثة ترتب وتوجب أن الثاني بعد الأول» [47] ج 8 ص 95

• الفاء:

ورد في الكتاب: «ومما يدل ذلك أيضا على أن الفاء ليست كالواو قولك: مررت بزيد وعمر، ومررت بزيد فعمر، تريد أن تعلم " بالفاء " أن الآخر مرّ به بعد الأول» [23] ج 3 ص 42. والمعنى نفسه ذكره المبرد بقوله: «ومنها" الفاء" وهي توجب أن الثاني يعد الأول وأن الأمر بينهما قريب نحو قولك رأيت زيدا فعمر» [40] مج 1-2 ص 57. وهناك من جعلها تفيد الترتيب بلا مهلة [105] ص 43.

وعليه شاركت الفاء الواو في معنى الجمع إلا أنها اختصت بمعنى الترتيب، ويورد ابن يعيش لحرف الفاء ثلاثة مواضع بقوله: « وجمله الأمر أنها تدخل الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب تكون فيه متبعة عاطفة، وضرب تكون فيه متبعة مجردة من معنى العطف وضرب تكونن فيه زائدة دخولها كخروجها إلا أن المعنى الذي تختص به وتنسب إليه هو معنى الإلتباع وما عدا ذلك فعارض فيها» [47] ج 8 ص 95.

فقد تجاوز ابن يعيش ما جاء به القدامى في معنى الفاء فأضاف معنى الإتيان جاعلا إياه المعنى الأصلي العام والذي يأتي مع جملة من المعاني العارضة على النحو الآتي: [47] ج 8 ص 95

فالفاء العاطفة تأتي لتفيد معانٍ وظيفية أخرى فرعية هي الترتيب والتعقيب والتسبب.

فقد ركز على دلالة " الفاء " ولم يشر إلى المعطوف إذا كان مفردا أو جملة، لأن به يتحدد الفرق بين فاء الترتيب والتعقيب والفاء السببية لذا ارتأينا أن نذكر ما جاء به المرادي لنبيّن هذا الفرق.

يقول المرادي عن المعطوف: «إما أن يكون مفردا أو جملة، والمفرد صفة وغير صفة فالأقسام ثلاثة، فإن عطفت مفردا غير صفة لم تدل على السببية نحو قام زيد فعمر وإن عطفت جملة أو صفة دلت على السببية غالبا نحو [فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ] [106]

ونحو [لَاكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زُقُومٍ فَمَالِؤُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ] [107]

قال الزمخشري في الكشاف: فإن قلت ما حكم الفاء إذا جاءت عاطفة في الصفات؟ قلت: إما أن تدل على ترتب معانيها في الوجود كقوله: [108]

يا لهف زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ — صَابِحَ فَالْغَانِمِ فَالْأَيْبِ

كأنه قال الذي أصبح فغنم فأب، وإما على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجود كقولك خذ الأكل فالأفضل واعمل الأحسن فالأجمل وإما على ترتيب موصوفاتها في ذلك كقولك: رحم الله المحلقين فالمقصرين « [45] ص 65.

وعليه فالترتيب نوعان معنوي وهو الذي سبق ذكره عند الزمخشري في النص السابق وترتيب لفظي وهذا الأخير يقصد به « ترتيب اللفظ واحد بعد آخر وقد أطلق المرادي وابن هشام على هذا النوع من الترتيب اسم الترتيب الذكرى الذي يعطف مفصلا على مجمل نحو قول بعضهم: توضع فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه « [109] ص 41

أما بالنسبة لزيادة الفاء فإن ابن يعيش ذكر الرأيين المؤيد والرافض من غير تعليق.

• ثم :

جاء في الكتاب « مررت برجل راكب ثم ذاهب فبين أنّ الذهاب بعده وأن بينهما مهلة » [23] ج 1 ص 429.

تفيد " ثم " معنى الترتيب مثل " الفاء " إلا أن هذا الترتيب فيه تراخ أو مهلة بخلاف الفاء [110] ص 57 ذكرها ابن يعيش وبين معناها بقوله: « فهي كالفاء في أن الثاني بعد الأول إلا أنها تفيد مهلة وتراخيا عن الأول فلذلك لا تقع مواقع الفاء في الجواب فلا تقول: إن تعطيني ثم أنا أشكرك كما تقول فأنا أشكرك لأن الجزء لا يتراخى عن الشرط فعلى هذا تقول ضربت زيدا يوم الجمعة ثم عمرا بعد شهر، وبعث الله آدم ثم محمدا صلى الله عليه وسلم ولا تقول مثل ذلك في الفاء لأنه لما تراخى لفظها بكثرة حروفها تراخى معناها لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى " [47] ج 8 ص 96

لقد اختار ابن يعيش جملة الشرط والجزاء كحقل خصب استطاع من خلاله أن يبين الفرق بين "الفاء" و"ثم" فالجزاء لا يتراخي عن الشرط لذا كانت الفاء أقرب للربط بينهما من "ثم"، كما أن "ثم" لا تأتي في موقع الفاء أو الواو فهو يرفض نيابة الحروف عن بعضها بعضا في الدلالة إذ لكل حرف معنى يحدد من خلال الاستعمال.

ومثل هذا الوجه الاستعمالي وقوع ثم موقع الفاء أو الواو، وجدناه عند أحمد بن فارس القائل: « وتكون ثم بمعنى واوا العطف، قال الله جلّ ذكره: [فَالْيُنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ] [111] أي وهو شهيد» [46] ص 106.

وجاء في شرح الألفية أنها « تقع موقع الفاء كقول الشاعر:

كهزّ الرّدّ ينيّ تحت العجاج جرى في الأنابيب، ثم اضطرب» [30] ص 525.

وعلق ابن هشام على هذا البيت فقال: « والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله كهز... إذ الهزّ متى جرى في أنابيب الرّمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه» [95] ص 160-161. ومما ذكره ابن يعيش في معنى التراخي الأمثلة الآتية: [47] ج 8 ص 96.

- ضربت زيدا يوم الجمعة ثم عمرا بعد شهر

- بعث الله آدم ثم محمدا صلى الله عليه وسلم.

فالتراخي المشار إليه هنا ليس في الحال ولا في الخير وإنما في الزمن، ولدينا هنا نص للدكتور محمود أحمد الصغير عن معنى التراخي في "ثم" تتبعه من خلال كتب التفسير فقال: «فوق ذلك راح الرجال يتبعون معاني "ثم" البلاغية في الآيات الكريّات ويتأملون غايتها ومراميتها فوجدوها تشعر بتراخي المنزلة والاستبعاد والمبالغة والتعظيم والتعداد والتعجب والتعجيب والتفريع والتوبيخ ولكنهم اختلفوا في هذه المعاني وأجازوا في بعض المواضع أن تحمل على أكثر من واحد منها.

فقد طلع الزمخشري لمعنى التراخي في المنزلة في نحو قوله تعالى: [وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى] [112] قال: وكلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في: جاءني زيد ثم عمرو أعني أنّ منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه لأنها أعلى وأفضل»، فهو يشتق من الدلالة الأساسية لمعنى "ثم" وهي التراخي في الزمن معنى اعتباريا قيما، ويوازن بين ما قبلها وما بعدها ويفاضل بينهما، ويرى أن ما بعدها أرفع مما قبلها وأعلى قيمة ومرتبة مثلما يكون معطوفها في الزمن بعد ما قبلها وهو عبر عن هذا المعنى في مواضع متفرقة من تفسيره بكلمات مختلفة تؤدي المراد عموما كالتراخي في الحال والتراخي في المرتبة وتباعد الأحوال وتباين الأمرين وبعدهما بين الأمرين والتفاوت وبيان التفاضل والتباين في المرتبة والفضيلة والمزية من ذلك قوله في تفسير: (كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) [113] ليس معناها التراخي في الوقت ولكن في الحال كما تقول: هي محكمة أحسن الأحكام ثم مفصلة أحسن التفصيل» [22] ص 572-

573، أما عن تراخي معنى " ثم " فقد عده ابن يعيش من كثرة حروفها بخلاف " الفاء " التي قلت حروفها فهو يذكر في مقدمة كتابه أن « الألفاظ أدلة المعاني » [47] ج 1 ص 11.

• حتى:

لقد اتفق النحاة على أن معناها الغاية [114] ص 20-424-97

ومما جاء في الكتاب « ومما يختار فيه النصب بنصب الأول ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم قولك: لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته وضربت القوم حتى زيدا وضربت أباه، وأتيت القوم أجمعين حتى زيدا مررت به، ومررت بالقوم حتى زيدا مررت به فحتى تجري مجرى الواو وثم « [23] ج 1 ص 96.

معنى هذا أن "حتى" عاطفة مثل الواو والفاء ويأتي ما بعدها منصوبا فهي « تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى لأن معناها إذا خفضت كمعناها إذ نسق بها » [40] مج 1 ص 339.

ويقول عنها ابن يعيش: « واعلم أن حتى إنما يتحقق العطف بها في حالة النصب لا غير نحو قولك رأيت القوم حتى زيدا فالاسم بعد حتى داخل في حكم ما قبلها ولذلك تبعه في الإعراب فأما إذا قلت قدم القوم حتى زيدا فإنه لا يتحقق ههنا العطف لاحتمال أن يكون حرف ابتداء وهو أحد وجوهها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر وكذلك إذا خفضت ربما يتوهم فيها الغاية » [47] ج 8 ص 16.

فقد ربط الحركات الإعرابية بوظائف تبليغية إذ بالنصب يتحقق معنى العطف وبالرفع الابتداء،

و بالخفض يتحقق معنى الغاية.

و قد ذكر الاسم المعطوف في بيت المتلمس [91] ص 80-81-82:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

بالرفع والنصب والجر [115]

يقول ابن يعيش: « فمن جرها جعلها غاية وكان ألقاها تأكيدا لأن ما بعد "حتى" يكون داخلا فيما قبلها فيصير ألقاها حينئذ تأكيدا لأنه مستغنى عنه » [47] ج 8 ص 20، فقد وافق سيبويه في جر "نعله".

وممن اختار النصب فيها ابن هشام القائل: « ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءا من

المعطوف عليه: إما تحقيقا كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها أو تقديرا كقوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها فعطف نعله بحتى وليست جزء مما قبلها تحقيقا

لكنها جزء تقديرا لأن معنى الكلام ألقى ما ينقله حتى نعله » [116] ص 171-172-331-330، ولما

كانت "حتى" تأتي للعطف أو الابتداء أو الغاية فقد حاول ابن يعيش أن يبين أن الأصل فيها الغاية

بقوله: « فإن قيل ولم قلتم إن أصلها الغاية وأنها في العطف محمولة على الواو فالجواب -إنما قلنا إن

أصلها الجر لأنها لما كانت عاطفة لم تخرج عن معنى الغاية ألا ترى أنك إذ قلت: جاءني القوم حتى زيد

بالخفض فزيد بعض القوم ولو جعلت حتى عاطفة لم يجز أن يكون الذي بعدها إلا بعضا للذي قبلها وهذا

الحكم تقتضيه حتى من حيث كانت غاية على ما تقدم بيانه ولو كان أصلها العطف لجاز أن يكون الذي بعدها من غير نوع ما قبلها كما تكون الواو وكذلك ألا ترى أنه يجوز أن تقول جاءني زيد وعمرو ولا يجوز أن تقول جاءني زيد حتى عمرو كما لا يجوز ذلك في الخفض فدل ما ذكرناه على أن أصلها الغاية» [47] ج 8 ص 17-18-330-331.

نراه فرق بين "حتى" التي تفيد الغاية و"حتى" العاطفة بأسلوب توضيحي تحليلي جعل البحث في حروف المعاني أكثر مرونة فهو لا يترك معنى من المعاني لهذه الحروف إلا وفصل فيه.

ومن جملة الشروط التي يتحقق فيها معنى العطف بـ"حتى" قوله: «وأن تكون فيه تحقيرا أو تعظيم وذلك نحو: قدم الحاج حتى المشاة فهذا تحقير ومات الناس حتى الأنبياء وهذا تعظيم ولذلك قال: إما أفضله أو دونه لو قلت قدم الحاج حتى الحمار لم يجز لأنه ليس من جنس المعطوف عليه وكذلك لو قلت قدم زيد حتى عمرو لم يجز لأن الثاني وإن كان من جنس الأول فليس بعضا له وكذلك لو قلت رأيت القوم حتى زيدا وكان زيد غير معروف بحقارة أو عظم لم يجز أيضا وإن كان بعضا له» [47] ج 8 ص 96.

فمعرفة المخاطب بحال المعطوف أمر ضروري، كما أن المعطوف لا بد أن يكون من جنس المعطوف عليه كي يتحقق معنى العطف بـ"حتى".

وإذا كان ابن يعيش قد وافق الزمخشري في دلالة حتى على الترتيب بقوله: «وهذه الثلاثة ترتب وتوجب أن الثاني بعد الأول» [47] ج 8 ص 95.

ويقصد بالثلاثة "الفاء" "ثم" "حتى" فقد ردّ المرادي على هذا بقوله: «أن حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري» [45] ص 550.

وكذلك ابن هشام القائل: «زعم بعضهم أن "حتى" تفيد الترتيب كما تفيد "ثم" "والفاء" وليس كذلك وإنما هي لمطلق الجمع كالواو ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس ولا ترتب بين القضاء والقدر وإنما الترتيب في ظهور المقتضيات والمقدرات» [35] ص 332 وقد ذكر ابن يعيش "حتى" مفصلة في طائفة حروف الإضافة لأن الأصل فيها الغاية واستعمالها في هذا المعنى أكثر من العطف إلا أنه تناولها مع طائفة حروف العطف وأشار إلى معناها بخلاف بعض المصنفات التي لم تكن تذكرها مع حروف العطف [117]، ولكن تفرد لها بابا خاصا بها.

وبما أن العطف بـ"حتى" قليل فإن «أهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل» [95] ص 173.

2.1.3. حروف وضعت لأحد الشيبين

جاء في هذه الطائفة ثلاثة حروف "أو" و"إما" و"أم" لأن: «الحكم المذكور مسند بها إلى أحد الاسمين المذكورين لا بعينه» [47] ج 8 ص 97.

• أم: تأتي "أم" العاطفة متصلّة أو منقطعة، أما المتصلة فمعناها "أي" ذكرها سيبويه في باب "أم" إذ كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم حيث قال: والدليل على أن قولك: أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك أيّهما عندك أنك لو قلت: أزيد عندك أم بشر فقال المسؤول "لا" كان محالا كما أنه إذا قال: أيّهما عندك فقال لا فقد أحال» [23] ج 3 ص 169.

قال أحمد بن فارس: «"أم" حرف عطف نائب عن تكرير الاسم أو الفعل نحو "أزيد عندك أم عمر» [46] ص 87، فهنا "أم" تتطلب إجابة بالتعيين لا "بنعم" أو "لا"، لأنك تسأل عن أحد الاسمين وتريد أن تعلم أيّهما عندك.

وتأتي المتصلة عند ابن يعيش «على تقدير أي لأنها لتفصيل ما أجملته "أي"» [47] ج 8 ص 97، فهي تعادل همزة الاستفهام كما أن «الجملة بعدها فعل وفاعل وليست ابتداء وخبرا والجواب عن هذا السؤال إن كان قد فعل واحد منهما التعيين لأن الكلام بمنزلة أيّهما وأيّهم ولا يكون "لا" ولا "نعم" لأن المتكلم مدع أنّ أحد الأمرين قد وقع ولا يدري أيّ الأمرين هو ولا يعرفه بعينه فهو يسأل عنه من يعتقد أن علم ذلك عنده ليعرفه إيّاه عينا» [47] ج 8 ص 98.

أما "أم" الواقعة بعد همزة التسوية فإنها تخرج عن معنى الاستفهام لأنّ «الاسمين المسؤول عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل» [47] ج 8 ص 98، وجوابها لا يستحق التعيين لأن «الكلام معها انتقل من الاستفهام إلى الخبر فهو قابل للتصديق والتكذيب نحو قوله تعالى:

[أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا] [118] فهذا على التقدير والتوضيح» [47] ج 8 ص 98.

أما "أم" المنقطعة فهي عكس المتصلة يقول سيبويه: «هذا باب "أم" منقطعة وذلك قولك: أعمرو عندك أم عندك زيد فهذا ليس بمنزلة أيّهما عندك ألا ترى أنك لو قلت: أيّهما عندك لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد» [23] ج 3 ص 172.

ويقول أيضا: «ويدلك على أنّ هذا الأخير منقطع من الأول قول الرجل إنّها لإبل ثم يقول: أم شاء يا قوم فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك أنه حين قال: أعمرو عندك فقد ظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه، وكذلك إنّها لإبل أم شاء إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين» [23] ج 1 ص 172.

وذكرها الرّماني في الخبر بقوله: «وذلك نحو قول العرب: إنّها لإبل أم شاء وذلك أنه رأى أشباحا فقال إنّها لإبل متيقنا، ثم بان له أنها ليست بإبل، فأضرب عن ذلك فقال: أم شاء على معنى بل هي شاء» [93] ص 71، فقد حمل "أم" على معنى الإضراب.

ويلتمس أحمد بن فارس دلالة الإضراب في "أم" فيقول: «ويقولون ربما جاءت لقطع الكلام الأول واستئناف غيره ولا يكون حينئذ من باب الاستفهام، يقولون: إنّها لإبل أم شاء، ويكون هاهنا في قول بعضهم – بمعنى بل كقوله جل ثناؤه [أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ] [119]» [46] ص 87.

إلا أن هناك من جعلها تدل على ألف الاستفهام من دون إضراب يقول أحمد بن فارس: « وكان أبو عبيدة يقول "أم" يأتي بمعنى ألف الاستفهام كقوله جل ثناؤه [أم تُريدون أن تسألوا رسولكم] [120] بمعنى أتريدون» [46] ص 88.

وقد حاول ابن يعيش أن يعطينا معنى "أم" المنقطعة بشرح مفصل معقبا على الآراء المختلفة حول معناها بقوله: « وأما الضرب الثاني من ضربي "أم" وهي المنقطعة فإنما قيل لها منقطعة لأنها انقطعت مما قبلها خبرا كان أو استفهما إذ كانت مقدرة ببل والهمزة على معنى بل أكذا وذلك نحو قولك فيما كان خبرا إن هذا لزيد أم عمر كأنك نظرت إلى شخص فتوهمه زيدا فأخبرت على ما توهمت ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول وقلت أم عمرو مستفهما على جهة الإضراب عن الأول ومثل ذلك قول العرب إنها لإبل أم شاء أي بل أهي شاء فقوله: إنها لإبل إخبار وهو كلام تام وقوله أم شاء استفهام عن ظن وشك عرض له بعد الإخبار فلا بد من إضمار هي لأنه لا يقع بعد "أم" هذه إلا الجملة لأنه كلام مستأنف إذ كانت "أم" في هذا الوجه إنما تعطف جملة على جملة إلا أن فيها إبطالا للأول وتراجعا عنه من حيث كانت مقدرة "بيل والهمزة" على ما تقدم قيل للإضراب عن الأول والهمزة للاستفهام عن الثاني وليس المراد أنها مقدرة بيل وحدها ولا بالهمزة وحدها لأن ما بعد بل متحقق وما بعد "أم" هذه مشكوك فيه مظنون ولو كانت مقدرة بالألف وحدهما لم يكن بين الأول والأخر علقة والدليل على أنها ليست بمنزلة بل مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى [أم اتخذ مما يخلق نبات] [121] وقوله تعالى: [أم له النبات ولكم البئون] [122] إذ يصير ذلك متحققا تعالى الله عن ذلك» [47] ج 8 ص 98.

فقد تمكن ابن يعيش من ضبط معنى "أم" المنقطعة على أنها تفيد الإضراب والاستفهام معا ولا فصل بينهما فأنت تضرب عن الأول "بيل" وتستفهم عن الثاني بالهمزة فهي تعطف جملة استفهاميه على خبرية وهذا بالاستناد إلى نصوص قرآنية مثل قوله تعالى: [أم له النبات ولكم البئون] [122] يقول السيوطي في معنى الآية « بل أله النبات ؟ إذ لو قدرت الإضراب المحض لزم المحال» [3] ص 618، لأن "أم" المنقطعة « لا يفارقها الإضراب ثم تارة تكون له مجردا وتارة تضمن مع ذلك استفهاما إنكاريا» [3] ص 618.

فقد اختار ابن يعيش معنى الإضراب المقترن بالاستفهام في "أم" وهذا « مذهب الفارسي وابن جني في ذلك أنها بمنزلة بل والهمزة وأن التقدير: بل أهي شاء وبه جزم ابن مالك في بعض كتبه» [45] ص 206.

• أو:

تتبع النحاة الأوائل معاني "أو" فوجدوها تقع عاطفة لأحد الشيين وتكون للشك والتخيير والإباحة والتفصيل وبمعنى الواو وتفيد معاني أخرى.

يقول سيبويه: « كل خبرا أو تمرا أي لا تجمعها» [23] ج 3 ص 184، بمعنى اختر أحدهما.

وبيّن المبرّد دلالة "أو" فقال: « وهي لأحد الأمرين عند شك المتكلم أو قصده أحدهما وذلك قولك أتيت زيدا أو عمرا، هذا إذا شك أما إذا قصد فقوله، كل السمك أو اشرب اللبن أي لا تجمع بينهما. وقد يكون لها موضع آخر معناه الإباحة، وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، واثت المسجد أو السوق، فإن نهيت عن هذا قلت، لا تجالس زيدا أو عمرا أي لا تجالس هذا الضرب من الناس» [40] مج 1- 2 ص57

وتأتي "أو" عند ابن السراج لثلاثة معان الشك والقصد والإباحة. [42] ج 2 ص56
 إلا أن ابن جني اختار الأصل في معناها أن تكون لأحد الشئيين فقال: >> ومن ذلك "أو" وإنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشئيين أين كانت وكيف تصرفت فهي عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها، وذلك أن الفراء قال: إنما قد تأتي بمعنى بل وأنشد بيت ذي الرّمة:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح.

وقال معناه: بل أنت في العين أملح، وإذا أرينا أنها في موضعها وعلى بابها.

بل إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى، وأعلى مذهبا، فقد وقينا ما علينا وذلك أنها على بابها من الشك، ألا ترى أنه لو أراد بها معنى "بل" فقال: بل أنت في العين أنها في العين أملح لم يف بمعنى أو في الشك، لأنه إذا قطع بيقين أنها في العين أملح كان في ذلك سرف منه ودعاء إلى التهمة في الإفراط له، وإذا خرج الكلام مخرج الشك كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف فكان أعذب للفظه وأقرب إلى تقبل قوله» [39] ج 2 ص457-458.

وجمع ابن هشام لحرف العطف "أو" مجموعة من الدلالات إذ يقول: « أو حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر: الأول الشك... الإبهام... التخيير... الإباحة... الجمع المطلق كالواو... الاضراب ك"بل" ...التقسيم نحو الكلة اسم أو فعل أو حرف...أن تكون بمعنى "إلا" في الاستثناء... أن تكون بمعنى (إلى)...التقريب...الشرطية التبعية» [95] ص87-88-89-90-91-92
 الدقة لأنه ينتقل دائما من العرض الكلي الذي جاء به الزمخشري إلى العرض التفصيلي الذي اعتمده في تقديمه لمعاني هذه الحروف.

يقول الزمخشري: « والفصل بين "أو" و"أم" في قولك: أزيد عندك أو عمرو، وأزيد عندك أم عمرو أنك في الأوّل لا تعلم كون أحدهما عنده فأنت تسأل عنه وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده إلا أنك لا تعلمه بعينه فأنت تطالبه بالتعيين » [31] ص305.

فالجواب بـ "أو" يختلف عن الجواب بـ "أم" لأنّ « السؤال بـ أو معناه أحدهما وبـ أم معناه أيهما فإذا قال: أزيد عندك أو عمرو فأجبت بنعم علم أن عنده أحدهما، وإذا أراد التعيين وضع مكان "أو" "أم" واستأنف بها السؤال وقال: أزيد عندك أم عمرو فيكون حينئذ الجواب زيد أو عمر» [47] ج 8 ص 99. وأو لطلب (الأمر) ولها ثلاثة معان: الشك، التخيير، الإباحة. -الشك:

يأتي هذا المعنى في الخبر ويكون المتكلم شاكا فيما يسأل عنه أو غير شاك «وإنما أراد تشكيك السامع بأمر قصده فأبهم عليه وهو عالم كقولك كلمت أحد الرجلين واخترت أحد الأمرين تقول وأنت عارف به ولا تخبر ومنه قوله تعالى: [وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ] [123]...» [47] ج 8 ص 100.

ذكر الرّماني معنى "أو" في قوله تعالى: [وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ] [123] فقال: «ففيه خمسة أقوال: ثلاثة منها للبصريين: أحدها: قال سيبويه وهو أنّ أو هاهنا للتخيير والمعنى إذا رآهم الرائي عنكم يخير في أن يقول: هم مئة ألف أو يزيدون. والثاني حكاة الصيرمي عنهم، وهو أن (أو) هاهنا لأحد الأمرين على الإبهام هو أصل "أو" والثالث ذكره ابن جني وهو أن أو هاهنا للشك والمعنى أنّ الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم» [93] ص 78-79.

وهذا الأخير أخذ به ابن يعيش في إثباته لمعنى الشك في "أو" سالكا نهج الزمخشري الذي تحدث عن هذا المعنى وقدمه على غيره من المعاني إذ من عادته تقديم ما هو أصل على الفرع وإن لم يشر إلى أصالة هذا المعنى في المفصل فإننا لمحناه في "الكشاف" يسمى هذا الحرف -أو- بحرف الشك إذ يقول: «أو في أصلها لتساوي شيئين فصاعدا في الشك ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك» [66] ص 53.

إلا أنّ هناك من جعل "أو" في الآية السابقة للإضراب أي "أو" بمعنى "بل" [124] . -التخيير:

ومعناه أن لا يجمع بين عمل شيئين « و ذلك نحو قولك: تزوج هنداً أو أختها خيرته بينهما ولا يجوز أن يجمعهما » [93] ص 77. ويقول ابن يعيش: « والمعنى الثاني أن تكون للتخيير نحو قولك خذ ثوبا أو ديناراً أو عشرة دراهم فقد خيرته أحدهما وكان الآخر غير مباح له لأنه لم يكن للمخاطب أن يتناول شيئاً منهما قبل، بل كانا محظورين عليه ثم زال الحظر من أحدهما وبقي الآخر على حضره » [47] ص 100.

نفهم من هذا أنّ "أو" التي تفيد التخيير تأتي بعد الطلب كما أنّ المخاطب لا يجمع بين ما قبلها وما بعدها و إنما يختار أحدهما.

ولصلته الوثيقة بالمادة القرآنية نراه يستعمل مصطلح "الحظر الذي نجده عند المفسرين أكثر من النحاة فهاهو أبو حيان يذكر معنى التخيير بقوله: « لا يكون إلا في المحظورات كقولهم: خذ من مالي ديناراً أو درهماً أو في التكاليف كآية الكفارة، وقد أجاز هو وبعض المفسريين من قبله حمل "أو" على هذا المعنى في عدد من المواضع» [22] ص 563.

كما أنه تتبع معنى التخيير في "أو" من خلال تفسيره لبعض النصوص القرآنية نحو قوله تعالى: [فَكَفَّارُتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ] [125]، «فأوجب أحد هذه الثلاثة وزمام الخيرة بيد المكلف بأيّهما فعل فقد كفر وخرج عن العهدة ولا يلزمه الجمع بينهما» [47] ج 8 ص 100.

- الإباحة:

تحدث سيبويه عن هذا المعنى فقال: « تقول: جالس عمراً أو خالداً أو بشراً كأنك قلت جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليل على أن كلهم أهل أن يجالس، وكأنك قلت: جالس هذا الضرب من الناس » [23] ج 3 ص 184.

و الإباحة نحو قولك جالس الحسن أو ابن سيرين [126]

يقول ابن يعيش عن هذا المعنى: « وله مجالستهما معا لا لأمر راجع إلى اللفظ بل لأمر خارج وهو قرينه انضمت إلى اللفظ وذلك إنه قد علم أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما في ذلك من النفع والحظ وهذا المعنى موجود في ابن سيرين» [47] ج 8 ص 100، فقد أشار إلى قرينه الحال في تحديد معنى "أو" وكيف خرجت "أو" عن معناها الحقيقي و هو لأحد الشئيين إلى معنى الإباحة لأن « قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، و ذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى بقرينه حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق» [47] ج 8 ص 100.

ويشير ابن يعيش إلى أن معناها في سياق النهي لا يخرج عن معناها في سياق الإيجاب إذ يقول: «ومنه قوله تعالى: [وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كُفُورًا] [127]، فهذه "أو" هي التي تقع في الإباحة لأن النهي قد وقع على الجمع والتفريق ولا يجوز طاعة الآثم على الانفراد ولا طاعة الكفور على الانفراد ولا جمعهما في الطاعة فهو هاهنا في النهي بمنزلة الإيجاب نحو جالس الحسن أو ابن سيرين» [47] ج 8 ص 100.

يقول المرادي: « والتحقق أنّ "أو" في قوله تعالى [أَوْ كُفُورًا] [127]، هي التي كانت للإباحة، فإن النهي إذا دخل في الإباحة استوعب ما كان مباحاً باتفاق» [45] ص 231.

و في الأخير يمكننا أن نلخص معاني "أو" العاطفة عند ابن يعيش على النحو الآتي:

لأن: « هذان المفهومان هما القاعدة الأساسية للتقسيم المعنوي للجملة العربية » [69] ص 143.

• إِمَا:

وردت عند سيبويه على أنها لأحد الشئيين مثل "أو" حيث يقول: « ألا ترى أنك تقول: قد كان ذلك إما صلاحاً وإما فساداً، كأنك قلت: كان ذلك صلاحاً أو فساداً » [23] ج 1 ص 268.

وعرض لها المبرد مبينا الفرق بينهما وبين "أو" بقوله « وإما في الخبر بمنزلة أو وبينهما فصل، وذلك أنك إذا قلت جاءني زيد أو عمرو وقع الخبر في زيد يقينا حتى ذكرت أو صار فيه وفي عمرو شك و"إما" تبدئ بها شاكا وذلك قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو: أي أحدهما » [40] مج 1-2 ص 58..

ونقل ابن يعيش معناها بقوله: « ويجرى إما في الشك والتخيير والإباحة بمنزلة أو » [47] ص 100.

- الشك: في الخبر نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو أي أحدهما [47] ج 8 ص 100

- التخيير: « فالأمر لا يشك ولكنه خير المأمور كما كان ذلك في أو » [47] ج 8 ص 100، نحو [47]

ج 8 ص 100، اضرب إما عمرا وإما خالدا أو قوله عز وجل: [إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا]

[128] أو قوله عز وجل: [فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً] [128].

- الإباحة: « تقول في الإباحة تعلم إما الفقه وإما النحو وجالس إما الحسن وإما ابن سيرين حالها في ذلك

كله كحال "أو" » [47] ج 8 ص 100.

وبعد ما أعطانا المعاني المختلفة لـ "إما" نراه يفرق بينهما وبين "أو" فجاءت تفرقة هذه على أساس المعنى والمبنى.

وخير ما نستدل به من جهة المعنى قول الزمخشري: « وبين "أو" و"إما" من الفصل أنك مع أو يمضي

أول كلامك على اليقين ثم يعترضه الشك ومع "إما" كلامك من أوله مبني على الشك » [47] ج 8

ص 101،

وأضاف ابن يعيش فرقا آخر من جهة المبنى إذ يقول: « وأما الفصل من جهة الذات فإن أو مفردة وإما

مركبة من "إن" و"ما" » [47] ج 8 ص 101.

إلا أن هناك من عدّ هذا الحرف ليس من حروف العطف وعلل هذا بقوله: « ولكن النحويين لما رأوا

إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريبا واتساعا » [93] ص 131.

ونقل لنا ابن يعيش رأي أبي علي الفارسي القائل: « لأنها لا تخلو إما أن تكون العاطفة الأولى أو الثانية

ولا يجوز أن تكون الأولى لأن العطف إما أن يكون مفردا على مفرد وإما جملة على جملة وليس الأمر

فيها كذلك ولا تكون الثانية لأن الواو قد صحبتها ولا يجتمع حرفان لمعنى واحد » [47] ج 8 ص 89.

و عدّها مع حروف العطف إنما بالنظر إلى معناها فهي تأتي لأحد الشئيين وذكرها المرادي على أنها

عاطفة فقال: « عدّ سيبويه "إما" من حروف العطف فحمل بعضهم كلامهم على ظاهره وقال: الواو

رابطة بين "إما" الأولى و"إما" الثانية » [45] ص 529.

وقال عنها ابن هشام: « وقد تضمن سكوتي عن "إما" أنها غير عاطفة وهو الحق و به قال الفارسي وقال الجرجاني: عدّها في حروف العطف سهو ظاهر » [35] ص 334.

3- حروف يأتي فيها معنى الثاني بخلاف الأول في النفي والإيجاب:

وهذه الحروف هي "لا" و "بل" و "لكن" فهي « متواخية لتقارب معانيها من حيث كان ما بعدها مخالفا لما قبلها » [47] ج 8 ص 204، أي أن المعطوف يخالف المعطوف عليه وهي: « للردّ عن الخطأ في الحكم "لا" بعد إيجاب و"لكن" و"بل" بعد نفي، ولصرف الحكم إلى ما بعدها "بل" بعد إيجاب » [35] ص 333.

• لا:

قال سيويوه: « ومن ذلك: مررت برجل لا امرأة، أشركت بينهما "لا" في الباء وأحقت المرور للأول وفصلت بينها عند من التبسا عليه فلم يدر بأيّهما مررت » [23] ج 1 ص 439. فقد أثبت بلا حكما للأول ونفيته عن الثاني.

فهي: « تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول » [40] مج 1-2 ص 58.

وضح ابن يعيش معناها بقوله: « أما "لا" فتخرج الثاني مما دخل فيه الأول وذلك قولك: ضربت زيدا لا عمرا ومررت برجل لا امرأة ولا تقع بعد نفي فلا تقول ما قام زيد لا عمر لأنها لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول والأول لم يدخل في شيء » [47] ج 8 ص 104. وتتجرد للنفي إذا جاءت مع حرف العطف الواو نحو قوله تعالى: [فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ] [130] ولم يذكر مجيئها مع النداء بل نصّ عليها مع الإثبات فقط.

• بل:

جاءت بل لتفيد معنى الإضراب [131]، بالأصالة إذ تستعمل لإثبات الحكم للثاني دون الأول ويحمل عليها الحرفان "أم" و"أو" في بعض استعمالاتهم.

وقال ابن يعيش عن الإضراب: «و تحقيق ذلك أن الإضراب تارة يكون عن المحدث عنه فتأتي بعد بل بمحدث عنه نحو ضربت زيدا بل عمراً وما ضربت زيدا بل عمراً و تارة عن الحديث فيأتي بعد بل الحديث المقصود إليه نحو ضربت زيدا بل أكرمته كأنك أردت أن تقول أكرمت زيدا فسبق لسانك إلى ضربت فأضربت عنه إلى المقصود وهو أكرمته وتارة تضرب عن الجميع وتأتي بعد بل بالمقصود من الحديث والمحدث عنه و ذلك نحو: ضربت زيدا بل أكرمت خالداً كأنك أردت من الأول أن تقول أكرمت خالداً فسبق لسانك إلى غيره فأضربت عنه ببل وأتيت بعدها بالمقصود» [47] ج 8 ص 105

لقد قسم الإضراب بحسب غرض المتكلم إلى ثلاثة أقسام:

أ- الإضراب عن المحدث عنه نحو: ضربت زيدا بل عمرا
فالمحدث عنه هو زيد أضربت عنه وجئت بمحدث عنه آخر هو عمر.

ب- الإضراب عن الحديث نحو : ضربت زيدا بل أكرمته
فأضربت عن الحديث وهو (ضربت) و جئت بحديث آخر هو (أكرمت).

ج- الإضراب عنهما معا: ضربت زيدا بل أكرمت خالداً
أضربت عن الحديث والمحدث عنه بحديث ومحدث عنه آخر.
و الإضراب عنده نوعان:

- إبطال الأول والرجوع عنه- إما لغلط أو نسيان [47] ج 8 ص 105.

- مثل الأول إلا أن هذا الثاني إبطاله «لإنهاء مدة ذلك الحكم وعلى ذلك يأتي في الكتاب العزيز نحو قوله تعالى: [أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ] [165] ثم قال [بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ] [166] كأنه انتهت هذه القصة الأولى فأخذ في قصة أخرى ولم يرد أن الأول لم يكن» [47] ج 8 ص 105.

• لكن:

تفيد الاستدراك ويأتي العطف بها بعد النفي يقول سيبويه: «فإن قلت مررت برجل صالح و لكن طالح فهو محال، لأن "لكن" لا يتدارك بها بعد الإيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفي» [23] ج 1 ص 435، وهذا ما أكده ابن السراج بقوله: «لكن توجب بها بعد النفي» [42] ج 2 ص 218.

ويعرض ابن يعيش دلالة هذا الحرف ووجه استعماله، ولا يفصل بين "لكن" الخفيفة والمشددة في المعنى إذ يقول: «لكن المشددة والخفيفة سيان في الاستدراك وأن ما بعدهما يكون مخالفا لما قبلها فالخفيفة يوجب بها بعد نفي ويشرك الثاني والأول في عمل العامل لأنها عاطفة مفرداً على مفرد كقولك: ما جاءني زيد لكن عمرو، فتشرك بينهما في الإعراب الذي أوجب العامل وليس كذلك المشددة فإنها تدخل على الجملة فتصرفها إلى الاستثناء ولشبهها بالخفيفة لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها مغايراً له وتقع بعد النفي والإثبات فإن كان ما قبلها موجبا كان ما بعدها منفيًا، وإن كان ما قبلها منفيًا كان ما بعدها موجبا» [47] ج 8 ص 80.

لأن «لكن إنما تستعمل إذا قدر المتكلم أن المخاطب يعتقد دخول ما بعد لكن في الخبر الذي قبلها إما لكونه تبعاً له وإما لمخالطة موجب ذلك فنقول: ما جاءني زيد لكن عمرو فتخرج الشك من قلب المخاطب إذ جاز أن يعتقد أن عمرا لم يأت» [47] ج 8 ص 106.

فقد استفاد ابن يعيش من كتب الأصول إلا أنه أعاد ذلك بالشرح والتعقيب والضبط الدقيق للمعنى، فالاستدراك يأتي به المتكلم وهو على علم بحال السامع أو المخاطب الذي في نفسه شك من أن المستدرك (عمر في المثال السابق) لم يأت كي ينزع هذا الشك.

وقد احتكم إلى تراكيب لغوية مختلفة كي يبين المواضع التي تكون فيها لكن للاستدراك على النحو الآتي:
[47] ج 8 ص 106.

- جاءني زيد لكن عمرو

لقد عدّ هذا التركيب فاسدا ولا يتحقق معنى الاستدراك في "لكن" لان عطف الموجب على الموجب لا يجوز.

- جاءني زيد لكن عمرو لم يأت.

تفيد "لكن" في هذا المثال الاستدراك لأنها عطفت بين جملتين، الأولى إيجاب والثانية نفي وعطف المنفي على الموجب جائز أو العكس عطف الموجب على المنفي نحو: ما جاء زيد لكن عمر.

- تكلم زيد لكن عمر سكت

معنى "لكن" هنا الاستدراك لأنها عطفت بين جملتين، وإن لم يكن فيهما نفي إلا أنهما يختلفان من ناحية المعنى، فالأولى تنفصل عن معنى الثانية ويجوز الاستدراك على هذا النحو.

وعن وجوه استعمالها يقول ابن يعيش: «واعلم أن "لكن" قد وردت في الاستعمال على ثلاثة أضرب تكون للعطف والاستدراك وذلك إن لم تدخل عليها الواو وكانت بعد نفي فعطفت مفردا على مثله ولمجرد الاستدراك وذلك إذا دخلت عليها الواو، وتكون حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام نحو إنما وكأما وليتما وذلك إذا دخلت على جملة» [47] ج 8 ص 106

نفهم من هذا أن "لكن" تكون عاطفة فيها معنى الاستدراك أو ليست عاطفة إذا جاءت مسبوقه بالواو إذ ليجوز دخول حرف عطف على مثله، أو ابتدائية يقول عنها المرادي: «فإن قلت إذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة أو غير عاطفة؟ قلت الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها حينئذ حرف ابتداء لا حرف عطف، وقيل أنها تكون حرف عطف تعطف جملة على جملة إذا وردت بغير واو، قال ابن الربيع وهو ظاهر كلام سيويه». [45] ص 591

ويرى ابن يعيش أن "لكن" لا تأتي بمعنى "بل" (للإضراب) إذ يقول: «وليس المراد أنهما في المعنى واحد إذ الفرق بينهما واضح وذلك أن لكن لا بد فيها من نفي وإثبات إن كان قبلها نفي كان ما بعدها مثبتا وإن كان قبلها إيجاب كان ما بعدها منفيًا وهذا الحكم لا يراعى في بل لأنه رجوع عن الأول حتى يصير بمنزلة ما لم يكن وما لم يخبر عنه بنفي ولا إثبات فالعطف ببل فيه إخبار واحد وهو لما بعدها لا غير وما قبلها مضرب عنه بلكن فيه إخباران بما قبلها وهو نفي وبما بعدها وهو إيجاب» [47] ج 8 ص 107.

وعن معنى الإضراب في لكن يقول المرادي: «قال صاحب رصف المباني ويكون معناها الإضراب إذا كان حرف ابتداء كقوله تعالى: [لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ] [134]» [45] ص 591-592

هذه جملة الحروف التي تناولها ابن يعيش في معنى العطف ذكرناها كما جاءت في كتابه "شرح المفصل".

ووجدنا أنّ الاستعمال وحده هو الذي يضيف على الحرف دلالة خاصة به لا يشاركه أيّ حرف فيها. لذا سنحتكم للاستعمال في إبراز دلالات حروف النداء، وكيف أنّ النداء قد يخرج عن معناه الأصلي إلى معان وأغراض بلاغية أخرى.

2.3. حروف النداء

النداء أسلوب لغوي إنشائي (طلبى) الغرض منه إقبال السامع على المتكلم بذهنه ووظيفته الأساسية التنبيه، وبنيتة النحوية جملة مكونة من حرف النداء + المنادى أي حرف نداء + إسم. ومن المعروف أنّ الحرف لا يتألف مع الاسم إلاّ أنّه خرج عن الأصل في أسلوب النداء وخروجه هذا لم يخل بالمعنى بل هو تركيب لغوي تحصل منه الفائدة.

ويتفق جمهور النحاة على أنّ النداء عبارة عن جملة (أدعوا +مفعول به)

والكلام بعدها جواب لتلك الجملة على النحو الآتي:

جملة نداء	جملة جواب النداء
تنبيه	خبر/أو إنشاء
يازيد	أقبل
يازيد	Ø المعنى مفهوم من المقام

فالنداء « جملة إنشائية يقصد بها تنبيه من تخاطبه بأحد الحروف المخصوصة » [135] ج 1 ص 424 وقد صدر ابن يعيش بحثه لحروف النداء بتعريف النداء فقال: « النداء التصويت بالمنادى ليعطف على المنادى، والنداء مصدر يمد ويقصر وتضم نونه وتكسر فمن مدّ جعله من قبيل الأصوات كالصرخ والبكاء والدعاء والرغاء» [47] ج 8 ص 118.

وحروف النداء هي "يا" و"أيا" و"هيا" و"أي" والهمزة "و" و"وا".

ولمّا كانت الوظيفة الأساسية لهذه الحروف هي تنبيه المدعو فقد حاول ابن يعيش أن يبيّن لنا حقيقة هذا المدعو بقوله: « والمدعو مفعول في الحقيقة ألا ترى أنك إذا قلت يا فلان فقول لك: ماذا صنعت به فقد دعوته أو ناديته وكان الأصل أن تقول فيه يا أدعوك وأناديك فيؤتى بالفعل وعلامة الضمير لأنّ النداء حال خطاب والمخاطب لا يحدث عن إسمه الظاهر لئلا يتوهم أن الحديث عن غيره ولأنّ حضوره يدل عن اسمه ولكنهم جعلوا في أول الكلام حرف النداء وهو قولهم "يا" ليفصلوا بين الخطاب الذي ليس بنداء وبينه ويخاطبوا بذلك القريب والبعيد وكان بحرف لين ليمتد به الصوت وعرف بالنداء حتى استغنى عن ذكر الفعل وحذف اختصارا مع أمن اللبس فقالوا يا فلان ولم يقولوا يا أدعوا فلانا وكان حقه أن يقولوا يا

أدعوك إلا أن الفعل حذف لما ذكرنا ووضع الاسم الظاهر موضع المضمرة لئلا يظن كل سامع النداء أنه هو المنادى والمعنى بعلامة الإضمار واختص باسمه الظاهر دون كل من يسمعه» [47] ج 8 ص 120. نستخلص من قوله ما يلي:

- النداء حال خطاب
 - رتبة حروف النداء التقدم على مدخولها
 - تأتي حروف النداء في بداية الخطاب للفصل بين أسلوب النداء والأساليب الأخرى
 - أصل جملة النداء حرف نداء+فعل + حرف خطاب أي يا أدعوك
 - حذف الفعل من جملة النداء اختصارا فتقول: يا فلان
 - نيابة الاسم الظاهر عن المضمرة كي تخص بالذكر منادى معيّن لأنك بالمضمرة تفيد العموم
- وجاء ترتيب حروف النداء عند ابن يعيش موافقا لترتيب الزمخشري إذ أنه بدأ بالأكثر استعمالا حتى يصل إلى أقلها تداولاً.

واختلف في العامل في المنادى هل هو حرف النداء أم الفعل المحذوف؟ جاء في الكتاب: « اعلم أنّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب» [23] ج 2 ص 182، فالنائب للمنادى عند سيبويه هو الفعل المحذوف تقديره "أدعوا" و"أنادي".

ويقول السيرافي في هذا الصدد: « وقد ذكروا أن ما يقدر ناصبا هو "أدعو" أو "أنادي" ولكن ذلك على جهة التمثيل والتقريب لأنهم أجمعوا أنّ النداء ليس بخير» [23] ج 2 ص 182. ويأتي ابن السراج ليثبت العمل للحرف لا للفعل المحذوف بقوله: « وينبغي أن تعلم أن حق كل منادى النصب من قبل أن قولك يا فلان ينوب عن قول: أنادي فلانا، لأن قولك "يا" هو العمل بعينه وأنه فارق سائر الكلام» [42] ج 1 ص 333.

أما ابن جني فقد كان تحديده للعامل في المنادى مستخلصا من مقارنته بين حروف المعاني وحروف النداء من جهة نيابتها عن الأفعال مقرا بأن "يا" هي العامل في المنادى وليس الفعل المضمرة "أدعوا" أو "أنادي" [39] ج 1 ص 329

والتعبير نفسه وجدناه عند ابن يعيش الذي يحتكم إلى المعنى في تحديده للعامل في المنادى إذ يقول: «حروف المعاني غير حروف النداء وذلك أن حروف المعاني نائبة عن أفعال هي عبارة عن غيرها نحو ضربت زيدا وقتلته وأكرمته، فهذه الألفاظ غير الأفعال المؤثرة الواصلة منك إلى زيد وليس كذلك حروف النداء لأن حقيقة فعلك في النداء إنما هو نفس قولك يازيد هذه التي تلفظ بها ولا فرق بين قولك أدعوا وبين قولك يا، كما أن بين لفظك بضربت وبين نفس ذلك العمل الذي هو الضرب في الحقيقة فرقا فجرت يا نفسها في العمل مجرى أدعوك كما جرى أنادي مجراه وصار يا وأدعوا وأنادي من قبل

الألفاظ المترادفة ولم تكن "يا" عبارة عما وصل إليه كما جرت ضربت ونجوها عبارة عن الأثر والملاصقة فلما اختص يا من بين حروف المعاني بما وصفنا وجرت مجرى أدعو وأنادي في المعنى تولت بنفسها نصب المنادى كما لو ظهر أحد الفعلين هنا لتولى بنفسه النصب ويؤيد ما ذكرناه من جريها مجرى الفعل جواز إمالتها مع الامتناع من إمالة الحروف من نحو ما ولا وحتى وكلا وقد حمل بعضهم ما رأى من قوة جري هذه الحروف مجرى الأفعال ونصبها لما بعدها وتعلق حروف الجر بها وجواز إمالتها إلى أن قال إنها من أسماء الأفعال من نحو صه ومه والحق أنها حروف لأنها لا تدل على معنى في أنفسها ولا تدل على معنى إلا في غيرها» [47] ج 8 ص 121

وبذلك يكون قد خالف الزمخشري الذي جعل المنادى منصوبا بفعل محذوف لزوماً تقديره "أدعو" و"أنادي" [31] ص 35.

وقد رفض ابن هشام أن يكون حرف "يا" هو الناصب للمنادى بقوله: «وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها أحرف ولا بهن أسماء ل"أدعو" متحملة لضمير الفاعل خلافاً لزاعمي ذلك بل بأدعو محذوفاً لزوماً» [95] ص 488

وقد قسم ابن يعيش حروف النداء على النحو الآتي: [47] ج 8 ص 119-120

أ- حروف لنداء البعيد: يا وأيا، وهيا

ب-حروف لنداء القريب: أي والهمزة

ج- حرف الندبة: وا

نراه أهمل ذكر الهمزة الممدودة مع حروف النداء وقد: «أوردتها الأربلي بين حروف المعاني، وذكر أنها تأتي لنداء المتوسط والقريب في حين أنّ المرادي وابن هشام صرحا بأنها تأتي لنداء البعيد وقال المرادي: هو الصحيح لأن سيبويه ذكر رواية عن العرب أن الهمزة للقريب وما سواها للبعيد» [109] ص 276.

كما أن بحثه لمعاني هذه الحروف في القسم الخاص بالحروف اقتصر على المعاني النحوية أما ما يتعلق بالمعاني البلاغية فقد جاء ذكرها وتفصيلها في القسم الخاص بالأسماء، حيث نراه تتبع الاستعمالات المختلفة لحرف "يا" باعتباره الأكثر استعمالاً وتداولاً في حقل النداء ضمن جملة من التراكيب اللغوية لذا سنبين المعنى الأصلي لحروف النداء إلى جانب المعاني التي قد تخرج لها وتفهم من السياق وبالقرائن.

تأتي "يا" مع "أيا" و"هيا" لنداء البعيد وهناك من أضاف "أي" [42] ج 1 ص 329، والغرض منها تنبيه المدعو يقول ابن يعيش: «فالثلاثة الأولى يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للمتراخي عنهم أو الإنسان المعرض أو النائم المستنقل» [47] ج 8 ص 118.

وللسكاكي تحديد دقيق لمعنى النداء في هذه الحروف إذ يقول: « يا وأيا وهيا لنداء البعيد حقيقة كنحو: يا عبد الله إذا كان بعيدا عنك، أو تقدير لبعيدك نفسك عنه هضما كنحو: يا إله الخلق، أو لما هو بمنزلة البعيد من نائم أو ساه تحقيقا أو بالنسبة إلى جد الأمر الذي ينادى له كنداء الله سبحانه لنبيه صلى الله عليه وسلم: ب "يا" » [55] ص 101.

نفهم من هذا أن البعد ليس في المكان فقط فقد يكون في المنزلة أو في أهمية الأمر .. الخ فيطلق البعد حقيقة أو مجاز.

ولمّا كان الأصل في النداء ب "يا" تعددت استعمالاتها فهي: « دائرة في جميع وجوده لأنها تستعمل للقريب والبعيد والمستيقظ والنائم والغافل والمقبل ويكون في الاستغاثة والتعجب وقد تدخل في الندبة بدلا من وا » [47] ج 8 ص 118

هذا ما ذكره في القسم الخاص بالحروف إلا أننا ستعاود القسم الخاص بالأسماء كي نفضل ما أجمله في هذا القول والغرض من ذلك إبراز النداء كأسلوب لغوي قد يخرج عن معناه الحقيقي الذي هو التنبيه إلى معان مختلفة تحدد من خلال السياق والمقام.

- معنى التنبيه: نحو قولك: يا زيد ويا رجل.

فالنداء هنا جاء على أصله لأنك تنبه المدعو وهذا هو المعنى الحقيقي له.

- معنى الاستغاثة: لقد قدم ابن يعيش مثالين هما [47] ج 8 ص 131.

1. يالزيد

2. قال الشاعر:

تكفني الوشاة فأز عجوني فيا للناس للواشي المطاع [136] ص 216-352.

لقد خرج النداء في المثال الأول والثاني عن معناه الحقيقي إلى معنى الاستغاثة لأنك «توجه صرختك إلى من يعينك على دفع شدة واقعة» [29] ص 289.

واللام الداخلة على المنادى هي لام الاستغاثة تأتي مفتوحة أو مكسورة يقول ابن يعيش: « فإذا قلت يالزيد بالفتح علم أنه مستغاث به وإذا قلت يالزيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله » [47] ج 1 ص 131.

وفي المثال الثاني جاءت اللام (لنّاس) مفتوحة، لأنّ النّاس مستغاث بهم واللام في (لّواشي)

مكسورة فهو مستغاث من أجله فالشاعر هنا يستغيث بالناس.

إذن فالتركيب لوحده غير كاف لتحديد معنى النداء إذ لا بد من تحديد الموقف الذي ورد في الكلام، فالأسلوب أسلوب نداء إلا أن الغرض منه الاستغاثة.

- معنى التعجب:

يقول ابن يعيش: « أمّا دخول اللام للتعجب فنحو قولهم "ياللماء" كأنهم رأوا عجبا وماء كثيرا فقالوا تعال يا عجب ويا ماء فإنه من إبانك ووقتك وقالوا: ياللدواهي أي تعالين فإنه لا يستنكر لكنّ من أحيانكم وكل قولهم هذا في معنى التعجب» [47] ج 1 ص 131

فجملته ياللماء جاءت على صيغة النداء إلا أن المتكلم في موقف تعجب بدليل الوصف الذي قدمه ابن يعيش للحال، فدخلت لام التعجب على المنادى وكذلك ياللدواهي.

يقول ابن السراج: « فأما لام الاستغاثة والتعجب فتدخل على الاسم المنادى من أوله وهي لام الجر فتخفصه» [42] ج 1 ص 348-349

- معنى الندبة:

يقول ابن يعيش: « إعلم أنّ المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به، وإن كان بحيث لا يسمع كأنه تعد حاضرا وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن، ولما كان مدعو بحيث لا يسمع أتو في أوله ب"يا" أو "وا" لمد الصوت ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادو الألف أخرا للترنم» [47] ج 2 ص 13

ويقول أيضا: « وقال الخليل هذه اللام بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الإسم من نحو يا زياده ولذلك تتعاقبان فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجراهما واحد لأنك لا تدعوا أحدا منهما ليستجيب في الحال كما في النداء» [47] ج 1 ص 131

فاللام التي يذكرها الخليل هي لام التعجب والاستغاثة التي تأتي في بداية المنادى إذا كنت في مقام التعجب أو الاستغاثة أما إذا كنت في مقام الندبة فإنك تلحق المنادى ألفا في آخره للترنم.

يقول السيرافي في معنى الندبة أنها: « تفجع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على المندوب عند فقده، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقده، كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة التي قد رهقته.

ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بعد الصوت فألزموا أوله "يا" أو "وا" وآخره الألف في الأكثر من الكلام، لأن الألف أبعد للصوت وأمكن للمد» [23] ج 2 ص 321.

يتضح لنا الفرق بين أسلوب التعجب والاستغاثة في النداء وأسلوب الندبة، إذ أنّ هذا الأخير لا يكتفي بحرف النداء في أوله بل لابد له من ألف في آخره لما في مقام الندبة من تفجع ونوح يستلزم مدّ الصوت أكثر من غيره.

- معنى الدعاء: يقول ابن يعيش: « أمّا قولهم يا الله أو يا مالك أو يا رب اغفر لي فإن هذا لا يجوز أن يقال أنه تنبيه للمدعوا كما تقدم ولكنه أخرج مخرج التنبيه ومعناه الدعاء لله عزّ وجل ليقبل عليك

بالخير الذي تطلبه منه والذي حسن إخراج مخرج التنبيه البيان عن حاجة الداعي إلى إقبال المدعو عليه بما يطلبه فقد وقف في ذلك موقف من كأنه مغفول عنه وإن لم يكن المدعو غافلا ألا ترى أنك تقول يا زيد اقض حاجتي مع العلم أنه مقبل عليك وذلك لإظهار الرغبة والحاجة وأنه قد صارت منزلته منزلة من غفل عنه» [47] ج 8 ص 121.

وردت لفظة "يا" في التراكيب الآتية: يا الله ويا مالك ويا رب اغفر لي وكان الأصل فيها أن تفيد معنى التنبيه لأنها جاءت على صيغة النداء إلا أنها خرجت عن هذا المعنى لتدل على الدعاء.

-التخصيص:

قد يأتي الكلام على هيئته النداء ولكنه تخصيص لا نداء.

جاء في الأصول لابن السراج: « اعلم أن كل منادى مختص، وإن العرب أجرت أشياء لما اختصتها مجر المنادى كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام» [42] ج 1 ص 367.

وقد أعاد ابن يعيش ما ذكره القدامى عن معنى التخصيص بشيء من التفصيل فما هو يقول في الاختصاص: «اعلم أن كل منادى مختص تختصه فتناديه من بين من بحضرتك لأمرك ونهيك أو خبرك ومعنى اختصاصك إياه أن تقصده وتخصه بذلك دون غيره، وقد أجرت العرب أشياء اختصاصها على طريق النداء لاشتراكهما في الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام إذا كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد، فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوي علمك فيهما ثم يقول ما أبالي أقيمت أم قعدت وسواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم فأنت غير مستفهم وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في معنى التسوية» [47] ج 2 ص 17.

فقد ضرب لنا الأمثلة الآتية ذكرها: [47] ج 2 ص 18.

1- أمّا أنا فأفعل كذا أيها الرجل

2- نحن نفعل كذا أيها القوم

3- اللهم اغفر لنا أيها العصابة.

فالكلام في هذه الأمثلة جاء على هيئة النداء إلا أن معناه الاختصاص بمعنى أنا أفعل كذا متخصصا من بين الرجال ونحن نفعل كذا متخصصين من بين الأقسام واللهم اغفر لنا متخصصين من بين العصابات [55] ص 323.

ويقول السكاكي: « واعلم أن الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر وكذلك الخبر، فيذكر أحدهما في موضع الآخر، ولا يصار إلى ذلك إلا لتوخي نكت كلما يتفطن لها من لا يرجع إلى دربة في نوعنا هذا، ولا يعرض فيه بضرر قاطع... فلا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لأجله يساق ومن صاحب له عرّاف بجهات الحسن لا يتخطاها، وإلا لم يمتنع حمل الكلام منه على غيرها» [55] ص 323.

والأصل في "يا" لنداء البعيد إلا أنها تأتي لنداء القريب مجازاً لا حقيقة عند ابن يعيش القائل: « وقد يستعملون الحروف الموضوعه للمد موضع "أي" و"الهمزة" أعني للقريب ولمن كان مقبلاً عليك توكيداً ولا يستعملون "الهمزة" و"أي" في مواضع الثلاثة الأولى أعني للبعيد» [47] ج 8 ص 118.

وسنواصل حديثنا عن الهيئات التي ترد للنداء ولكنها ليست بنداء وهذه المرة نذكر أسلوب الندبة الذي سبق وأن ذكرناه بـ "يا" إلا أنه يأتي بـ "وا" كذلك، والمشهور أن يكون بحرف "وا".
فـ"وا" حرف نداء اختصت به الندبة نحو وازيداه.

يقول ابن يعيش في هذا المعنى: « واعلم أن الندبة لما كانت بكاء ونوحاً بتعداد مآثر المندوب وفضائله وإظهار ذلك ضعف وخور ولذلك كانت في الأكثر من كلام النسوان لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن وجب أن لا يندب إلا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون فيكون عذراً له عندهم ويعلم أنه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصير عن مثله فلهذا المعنى لا تندب نكره ولا مبهم فلا يقال وارجلاه ولا واهذاه لإبهامهما ولا يستقبحون "وا من حفر بئر زمزماه لأنه منقبة وفضيلة صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه فجرى مجرى الأعلام نحو وا عبد المطلباة وذلك أن عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم بعد دثورها من عهد إسماعيل عليه السلام» [47] ج 2 ص 14.

يمكن أن نأخذ من هذا النص تركيبين لغويين جاء على هيئة النداء هما:

- وا من في الداراه

- وا من حفر بئر زمزماه.

لا تجوز الندبة في المثال الأول لأنه مبهم إذ لا بد من أن تندب بأعرف الأسماء ووصفه ابن يعيش بالقبیح لأن المندوب غير معروف لدي السامع حتى وإن كان تركيبه اللغوي سليم فالمرجوا من التركيب الفائدة المحققة بحرف الندبة.

أما المثال الثاني فقد ذكره ابن يعيش على أنه لا يستقبح في الندبة حتى وإن كان ظاهره أنه مبهم فهو في الحقيقة غير مبهم لأن السامع يعرف من حفر بئر زمزم وكأن به يسمع وا عبد المطلباة ويقول ابن يعيش: «فالندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوباً إذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لأنه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم ولايجوز ذلك في الندبة» [47] ج 2 ص 15

ولم يترك ابن يعيش ذكر خاصية من خصائص المنادى هي الترخيم، فالترخيم هو حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً ولا يكون إلا في النداء [137] ص 239-355

ويبين سيبويه سبب اختصاص النداء بهذا الحذف فيقول: « وإما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم، فحذفوا ذلك التثوين وكما حذفوا الياء في قومي ونحوه في النداء» [23] ج 2 ص 239.

وبدأ ابن يعيش تعريفه للتخيم بالمعنى اللغوي للكلمة إذ يقول: « والتخيم مأخوذ من قولهم: صوت رخيم إذا كان لينا ضعيفاً، والتخيم ضعف في الإسم، ونقص له عن تمام الصوت، قال الشاعر:

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيماً لا هراء ولا نزل

يصف امرأة بعذوبة المنطق، ولين الكلام، وذلك مستحب في النساء» [47] ج 2 ص 19

ونراه دائماً يعيد ذكر ما جاء به القدامى بشيء من التفصيل فهاهو يعطينا سبب ترخيم المنادى دون غيره بقوله: « ذلك لكثرة النداء في كلامهم، وسعة استعماله، والكلمة إذا كثرت استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها، فلذلك رخموا المنادى، وحذفوا آخره، كما حذفوا منه التنوين، وكما حذفوا الياء من يا قوم» [47] ج 2 ص 19

فيمكن أن تقول في نداء "حارث" يا حار أو هرقل يا هرق، فالمنادى في المثالين مرخم إذ حذف آخره وتركت الراء مكسورة في "حار" والسكون في "هرق" لأن كثرة الاستعمال تجيز التخفيف. هذه جملة من المعاني التي قد ترد لها حروف النداء، قدمناها كما جاءت في شرح المفصل لابن يعيش، وهي معاني جمعت بين المعنى النحوي والبلاغي الذي يفهم بالسياق وبمعرفة المقام.

3.3. حروف الاستفهام

الاستفهام أسلوب إنشائي يطلب به العلم بحكم كان مجهولاً أو في عداد المجهول عند السائل، أو بمعنى آخر المتكلم يطلب من السامع أن يعلمه ما لم يكن معلوماً عنده من قبل. وقد عرفه ابن يعيش بقوله « الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد، فالاستفهام مصدر استفهمت، أي طلبت الفهم وهذه السين تفيد الطلب وكذلك الاستعلام والاستخبار مصدر استعلمت واستخبرت» [47] ج 8 ص 150.

فالاستفهام طلب يراد به الفهم أو الاستعلام أو الاستخبار عن ما هو مجهول أو مشكوك في أمره. وللاستفهام حروف دلت على معناه هي "الهمزة" و"هل" و"أم"، [138]، بالإضافة إلى أسماء حملت معنى هذه الحروف لأن «الأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف وصيغة الاسم على معناه فرع على ذلك» [40] مج 1-2 ص 225.

وأسماء الاستفهام هي:

- الأسماء الموصولة : من وما
- أسماء الزمان: متى وأيان
- أسماء المكان: أين وأنى
- الاسم الذي يدل على الكيفية: كيف
- اسم يطلب به التعيين: أي
- اسم دال على الكمية: كم

ولا تعمل حروف الاستفهام فيما بعد، لأنها تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال و«إنما يعمل الحرف إذا اختص بأحد القبيلين دون الآخر» [93] ص 36

كما أنها تحتل دائما صدارة الكلام.

وقد حاول ابن يعيش أن يذكر لنا سبب تقدمها على مدخولها من خلال شرحه لقول الزمخشري إذ يقول: « الاستفهام له صدر الكلام من قبل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية فنقلها من الخبر إلى الاستخبار فوجب أن يكون متقدما عليها ليفيد ذلك المعنى فيها» [47] ج 8 ص 155 نفهم من هذا أن حقيقة الاستفهام جمل خبرية دخلت عليها هذه الحروف فغيّرت معناها من الخبر إلى الإستفهام، فالفائدة التي تؤديها هذه الحروف هي التي جعلتها تحتل رتبة الصدارة، كما أن ابن يعيش ركز على الجانب الدلالي لهذه الحروف، وذلك بالبحث في الوظائف التبليغية التي تؤديها، لما لها من دور في تنويع الأساليب اللغوية.

وقد سلك في عرضه لحروف الاستفهام نهج الزمخشري، فحافظ على نفس العرض الذي قدمه الزمخشري في تناوله لحروف الاستفهام، حيث ذكرها في قسم الحروف مستهلا إياها بالهمزة، أما الأسماء التي حملت معنى الاستفهام فقد جاءت في ثنايا الأقسام الأخرى. وسنعرض دلالات هذه الحروف عند ابن يعيش ونستهلها بالحروف التي تفيد معنى الاستفهام بالأصالة، أي أنها وضعت في الأصل لتفيد معنى الاستفهام.

1.3.3. الهمزة:

هي أكثر حروف الاستفهام استعمالا وطواعية إلى جانب اقترانها دائما بالإثبات والنفي (نعم أو لا) والمركب الذي تتصل به يكون موضوع الاستخبار على النحو التالي:

- أسافر محمد؟

- ألم يسافر محمد؟

وقد أورد سيبويه الألف التي تأتي للاستفهام في طائفة حروف و أسماء الاستفهام مشيرا إلى أصالة هذا الحرف في أداء معنى الاستفهام إذ يقول عنه « حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره » [23] ج 1 ص 99

فالهمزة أصل حروف الاستفهام [139] ص 31-19، لذا نراها انفردت بخصائص ذكرها لنا ابن يعيش كما يلي: [47] ج 8 ص 151-152

- همزة الاستفهام معادلة لـ "أم" إذ أنك تقول: أزيد عندك أم عمرو؟

والهمزة هنا عادت "أم" في معنى الاستفهام وليس التسوية.

- أن يلي الهمزة مباشرة مفعول، فتفصل به بين الهمزة والفعل ولا يجوز في غيرها من الحروف و أسماء الاستفهام مثل: أزيذا ضربت.

- دخولها على "الواو" و"الفاء" ومن ثم حروف العطف نحو قوله تعالى: [أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ] [140] بخلاف بقية حروف الاستفهام وأسمائه إذ لا بد من تقدم حروف العطف عليها نحو قولك: وهل زيد قائم؟

- ولأصالتها يجوز حذفها إن دلّ عليها دليل نحو قول عمر بن أبي ربيعة [141]

فوا لله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان

فهنا "أم" دلت على همزة الاستفهام، أي أسبع، بالإضافة إلى التنغيم الحاصل فيه.

ومثل هذه الخصائص نجدها ماثورة في كتب الأصول الأولى:

يقول سيبويه «ويحذف الألف قال التميمي وهو الأسود بن يعفر

لعمر ك ما أدري وإن كنت داريا شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر» [23] ج 3 ص 99

حذفت هنا ألف الاستفهام لدلالة أم عليها، أي أشعيث.

ويذكر في موضع آخر كيف يتقدم الاسم الفعل بعد الهمزة بقوله: «أما الألف فتقديم الاسم فيها قيل

الفعل جائز» [23] ج 1 ص 99

ونجد عند المبرّد خاصية من خصائص أصالة الهمزة إذ يقول: «وهذه الألف لتمكنها تدخل على

الواو، وليس كذا سائر حروف الاستفهام إنما الواو تدخل عليهن في قولك، وهل هو عندك، فتكون

الواو قيل هل ...» [40] ج 3 ص 307.

وقد أعاد المرادي ذكر خصائص همزة الاستفهام وجمعها بقوله: «هي أصل أدوات الاستفهام،

ولأصالتها استأثرت بأمور منها تمام التصدير بتقديمها على الفاء والواو وثم في نحو [أَفَلَا تَعْقِلُونَ]

[142] [أَوْكَلَّمَا يَسِيرُوا] [143] [أُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ] [144] وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف

على الهمزة لأنها من الجملة المعطوفة لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير فقدموها

بخلاف "هل" وسائر أدوات الاستفهام هذا مذهب الجمهور» [45] ص 31.

لم يخرج ابن يعيش عن ما جاء به القدامى من أحكام متعلقة بأصالة الهمزة في تأدية معنى

الاستفهام فالاستفهام عنده «يقتضي الفعل ويطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن

الفعل لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله والشك إنما وقع في الفعل وأما الاسم فمعلوم عندك،

وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله وإذا

وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر دلّ عليه

الظاهر لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان حملة على الأصل أولى وذلك نحو قولك أزيد قام ورفع

بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه لأنّ الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر» [47] ج 1 ص 81

كما إن الاستفهام بالهمزة عنده ابن يعيش يختلف باختلاف مدخولها على النحو الآتي: [47] ج 8

1- أزيد قائم؟

2- أقائم زيد؟.

ففي المثال الأول جاء بعد الهمزة مباشرة الاسم زيد فالسؤال هنا عن الاسم نفسه والشك فيه، أما المثال الثاني جاء بعد الهمزة مباشرة الفعل "قام" فأنت هنا تستفهم عن قيام زيد، فالسؤال عن الفعل نفسه والشك فيه.

ولدينا التفاتة لطيفة لعبد القاهر الجرجاني عن الاستفهام بالهمزة -سابق وأن ذكرناها- جاءت في باب التقديم والتأخير إذ يقول: «ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك بالفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده: وإذا قلت أنت فعلت فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه، ومثال ذلك أنك تقول: أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأتأكد في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه مجوزاً أن يكون قد كان أو أن يكون لم يكن.

وتقول: أنت بنيت هذه الدار؟ أنت قلت هذا الشعر؟ أنت كتبت هذا الكتاب؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم ذلك لأنك لم تشك أنه كان، كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولاً والكتاب مكتوباً إنما شككت في الفاعل من هو فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شك» [51] ص 121-122

فقد نظر عبد القاهر الجرجاني للبنية الشكلية التي يرد فيها الاستفهام فكان للتقديم والتأخير دور هام في تحديد معنى الاستفهام لأن الاستفهام بتقديم الاسم بعد الهمزة غير الاستفهام بتقديم الفعل بعدها، فالأول تستفهم فيه عن الفاعل والثاني عن الفعل.

ومن المعروف أن المعنى الحقيقي للهمزة هو الاستفهام، إلا أنها قد ترد لمعان بلاغية اقتضاها سياق ومقام معين، مثل التقرير والإنكار والنفي والجد والتوبيخ إلى جانب دلالات أخرى كالاستنباط والأمر.....الخ.

فكيف تعرض ابن يعيش لهذه المعاني؟

لقد لخص ابن يعيش معاني همزة الاستفهام في دالتين هما التقرير والإنكار حيث ذكر إسم الدلالة مقرونا بالشاهد على النحو التالي «وتقرر بالهمزة فتقول: أتضرب زيدا وهو أخوك؟ فهذا تقرير على سبيل الإنكار ولا يستعمل غير الهمزة في هذا، ومنه قوله تعالى [أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ] [145] وقوله: [أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ] [146] وكذلك إذا قلت: رأيت زيدا، وأردت أن تستثبت ذلك قلت: أزيد نيه أو أزيدا، وكذلك لو قال: مررت بزيد قلت مستثبنا: أزيد نيه أو أزيد

«[47] ج 8 ص 32.

والمراد بالتقرير هو حمل السامع على الإقرار أو هو « توقيف المخاطب على ما يعد ثبوته أو نفيه». [45] ص 32.

والإنكار استفهام يفيد موقفا هو للمتكلم من السامع وهو قسمان إبطالي يعني ما بعد حرف الاستفهام غير واقع ومدعيه كاذب وإنكار توبيخي يعني أن ما بعد حرف الاستفهام واقع إلا أن فاعله ملوم [95] ص 24-25.

ولقد وجدت هذه المعاني في كتب الأصول فهاهو سيبويه يذكر لنا التقرير بقوله: «ومما يدلك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل أنك تقول للرجل أطربا، وأنت تعلم أنه قد طرب لتوبخه وتقرّره ولا تقول هذا بعد هل» [23] ج 3 ص 176.

لم يفصل سيبويه بين التقرير والتوبيخ وجعلهما ضربا واحدا وهذا ما نجده عند الزجاجي الذي لخص معاني حروف الاستفهام بقوله: «وتكون تقريرا وتوبيخا فالتقرير قولك: ألسنت كريما؟ ألم أحسن إليك؟ كقوله تعالى: [أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ] [147]... والتوبيخ كقولك: ألم تذنب فأغفر لك؟ ألم تسئ فأحسن إليك؟» [148] ص 19

ووجدنا المعنى نفسه عند أحمد بن فارس الذي فضل أن يستعمل مصطلح الاستخبار عن الاستفهام [149] فذكر في باب الاستخبار ما نصه «ويكون استخبارا والمعنى تقرير نحو قوله جل ثناؤه [أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ] [145]» [46] ص 135.

وأشار الزماني إلى هذا المعنى لكن وضع له ظوابط إذ يقول: «وتكون تقريرا وتحقيقا وذلك إذا دخلت على "ما" أو "لم" أو "ليس" كقولك: أما أحسنت إليك؟ ألم أكرمك؟ ألسنت بخير من زيد؟ والجواب: بلى وإن شئت قلت: ألسنت خيرا من زيد؟ قال جرير:

ألسنت خيرا من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح» [93] ص 33

والتقرير من الدلالات التي لمسناها عند ابن جني، فها هو يوضح الفرق بين همزة التقرير وهمزة الاستفهام الحقيقي بقوله: «ولو كانت استفهاما محضا لأقرت الإثبات على إثباته والنفي على نفيه فإذا دخلت [150] على الموجب نفته، وإذا دخلت على النفي نفته، ونفي النفي عائد به إلى الإثبات» [39] ج 2 ص 464

ونجده في الموضع نفسه يشير إلى سبب خروج همزة الاستفهام إلى معان وأغراض بلاغية أخرى «وذلك أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفا به مع استفهامه في الظاهر عنه لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء منها أن يري المسئول أنه خفي عليه ليعلم جوابه عنه، ومنها أن يتعرف حال المسئول هل هو عارف به ومنها أن يري الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد لما له في ذلك من الغرض، ومنها أن يعد ذلك لما يعده مما يتوقعه حتى إن حلف بعد أنه قد سأله عنه حلف صادقا، فأوضح بذلك عذرا، ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها» [39] ج 2

ص464-465، وعليه فالتقرير عند ابن جني ضرب من الخبر، لأنك تسأل عن شيء أنت عارفه كما أن تحديده لا يتم إلا بمعرفة سياق الحال.

وقد مزج بين التقرير والإنكار بقوله: «ويدل على صحة معنى التناكر في همزة التقرير، أنها قد أخلصت للإنكار في نحو قولهم في جواب قوله ضربت عمر: أعمراه، ومررت بابراهيم: إبراهيم، ورأيت جعفرا: أجعفنيه وأجعفر إنيه» [39] ج 2 ص 464

وما زلنا مع مدرسة أبي علي الفارسي وهذه المرة مع عبدالقاهر الجرجاني الذي ذكر هذا المعنى فقال: «فإذا قلت: أنت فعلت ذلك كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل، يبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمرود [أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ] [76] لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقرّ لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: أنت فعلت هذا وقال هو عليه السلام في الجواب [بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا] [77]، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل» [51] ص 124

نفهم من هذا أن للسياق دور هام في تحديد معنى همزة الاستفهام التقريري لأن أي تغيير في البنية الشكلية يؤدي إلى تغيير المعنى فعندما تقدم الفاعل فأنت تقرر بأنه الفاعل وعندما تقدم الفعل فأنت تقرر بحدوث ذلك الفعل.

ويشير إلى الإنكار بقوله: «ولها مذهب آخر وهو أن يكون لإنكار أن الفعل قد كان من أصله ومثاله قوله تعالى: [أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَيْنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا] [79]... فهذا رد على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم، وإذا قدم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل ومثاله قولك لرجل قد انتحل شعرا، أنت قلت هذا الشعر؟ كذبت لست ممن يحسن مثله، أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشعر» [51] ص 124

ويبين في موضع آخر غرض خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى الإنكار بقوله: «لينتبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع ويعي الجواب» [51] ص 128
وعليه فقد تخرج همزة الاستفهام عن معناها الحقيقي إلى معان أو أغراض أخرى كالتقرير والإنكار والتوبيخ... الخ إقتضاها سياق ومقام معي.

وخير من طبق؟ أفكار عبد القادر الجرجاني الزمخشري في "الكشاف" حيث يذكر لنا معنى الإنكار وأنه يجب أن يلي المنكر الهمزة في نحو قوله تعالى: [قُلْ أَعْتَبَرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا] [157] إذ يقول: «أولي غير الله، همزة الاستفهام دون الفعل الذي هو اتخذ، لأنّ الإنكار في اتخاذ غير الله وليا لا في اتخاذ الولي، فكان أولى بالتقديم» [66] ص 321.

وقد تعرض ابن يعيش لمعنى التقرير والإنكار، وجعل الإنكار تابعا للتقرير، وأثبت هذين المعنيين بالأمثلة الآتية: [47] ج 8 ص 151.

1- أتضرب زيدا وهو أخوك؟

2- قال تعالى: [أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ] [150]

3- قال تعالى: [أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ] [146]

نجده في المثال الأول: يشير إلى التقرير بالفعل وإنكار حدوثه وهو إنكار توبيخي، لأن ما بعد الهمزة واقع وفاعله ملوم، بمعنى لا ينبغي أن يكون ذلك الفعل الذي كان، لهذا جعل الإنكار ضربا من التقرير. أما المثال الثاني: نجد الهمزة دخلت على منفي في قوله تعالى: [أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ] [150] وهو تقرير على سبيل الإنكار الابطلاحي لأن ما بعد الهمزة غير واقع ومدّعيه كاذب فجاءت الهمزة لتتكسر ما بعدها وجاء ما بعدها نفي ونفي النفي إثبات.

يقول الزركشي في هذا الصدد: «وحقيقة التقرير إنه إنكار والإنكار نفي وقد دخل على منفي ونفي المنفي إثبات» [152] ج 2 ص 334

والاستفهام التقريري متعدّد التراكيب حيث تأتي الهمزة تقريرا بالفعل كما تأتي تقريرا بالاسم وهذا مانجده في المثال الثالث: الذي ضربه ابن يعيش في قوله تعالى: [أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ] [146] فهو تقرير بالفاعل لا بالفعل لأن الهمزة دخلت على الاسم "أنت" والسائل هنا يحمل المخاطب على الاعتراف والإقرار بوقوع مدخول الهمزة وعدم وقوعه (إثباتا أو نفيًا) مع علمه به، فالله عزّ وجل يقر عيسى عليه السلام بأمر هو عارفه.

ونستخلص من هذا أن ابن يعيش حاول أن يعطينا الاستعمالات المختلفة لهمزة الاستفهام، وأن المسؤول عنه بها قد يأتي مسندا أو مسندا إليه أو مفعولا أو غير ذلك من المتعلقات فلا بد من النظر في السياقات المختلفة التي ترد فيها لتحديد معناها لأنها قد تخرج عن معناها الحقيقي -الاستفهام- إلى معانٍ بلاغية اقتضاها مقام معين، إلا أن ابن يعيش جمع هذه المعان في معنى واحد هو التقرير، وجعل المعاني الأخرى كالإنكار والتوبيخ متضمنة فيه، وهذا ما أشار إليه المرادي بقوله: «وذكر بعض النحويين أن التقرير هو المعنى الملازم للهمزة في غالب هذه المواضع المذكورة، وأن غيره من المعاني كالتوبيخ والتنكير ينجر مع التقرير» [45] ص 34

2.3.3. هل:

حرف استفهام يدخل على الأفعال كما يدخل على الأسماء، غير عامل لأنه لا يختص بأحدهما، كما أنه شارك الهمزة في كونه يدخل على جمل خبرية - إسمية أو فعلية - فينقلها من معنى الخبر إلى الاستفهام.

وهي «قرين الهمزة في كثرة استعمالها» [22] ص 649

وفارقت الهمزة في العديد من الخصائص أشار ابن يعيش إلى بعض منها بقوله: «ألا ترى أنك تقول أزيد عندك أم عمرو، والمراد أيهما عندك. فأم ههنا معادلة لهمزة الاستفهام ولا تعادل "أم" في هذا الموضع بغير الهمزة على ما سبق ولا يقال في هذا المعنى هل زيد عندك أم عمرو» [47] ج 8 ص 151 فهل لا يطلب بها تعيين أحد الأمرين بخلاف الهمزة.

ويقول أيضا: «ولا يتقدم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه غير الهمزة على حروف العطف، بل حروف العطف تدخل عليهم كقولك: وهل زيد قائم» [47] ج 8 ص 151.

ويمكننا أن نلخص هذه الفروق من خلال ما جاء به المرادي: [45] ص 341-342-343.

1- هل تأتي لطلب التصديق الموجب لا غير نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟

أما الهمزة فتأتي لطلب التصديق والتصور لذلك تأتي معادلة ل "أم" المتصلة

2- دخول الهمزة على منفي ولا تدخل "هل" على منفي.

3- تقدم الهمزة على حروف العطف بخلاف "هل"

4- لا تعاد الهمزة بعد "أم" و "هل" يجوز أن تعاد أو لا تعاد نحو قوله تعالى: [قُلْ هَلْ يَسْتَوِي

الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ] [153]

5- دخول الهمزة على "إن" أما "هل" فلا تدخل على "إن" نحو قوله تعالى: [قَالُوا أَلَيْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ

قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقُ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ] [154]

6- قد يلي الهمزة اسم بعده فعل مثل أزيد قام؟، أما هل فلا يتقدم الاسم بعدها الفعل لذلك وجب

النصب في نحو هل زيدا ضربته.

هذه جملة من الخصائص والفروق بين "هل" و"الهمزة" فما هي المعاني التي قد تدل عليها هل

وكيف جاءت عند ابن يعيش؟.

- من جملة المعاني التي وجدت في كتب الأصول أن "هل" قد ترد بمعنى "قد" قال سيبويه: « فإنما هي

بمنزلة "قد" ولكنهم تركوا الألف استغناء إذ كان الكلام لا يقع إلا في الاستفهام» [23] ج 1 ص 100

أما ابن جني فقد رفض أن تكون "هل" بمعنى "قد" فقال: >> فأما "هل" فقد أخرجت عن بابها

إلى معنى قد نحو قوله تعالى: [هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ] [155] فقالوا معناه: قد أتى عليه

ذلك، وقد يمكن عندي أن تكون مبقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام فكأنه قال والله أعلم: هل

أتى على الإنسان هذا؟ فلا بد في جوابه من نعم ملفوظا بها أو مقدره، أي فكما أن ذلك فينبغي للإنسان أن

يحترق نفسه ولا يبأى [156] بما فتح له... فإذا قلت فما تصنع بقول الشاعر:

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القفّ ذي الأكم

ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على هل ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاق همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد وهذا يدل على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر، قيل: هذا قول يمكن أن يقوله صاحب هذا المذهب «. [39] ج 2 ص 463

فابن جني على خلاف سيبويه جعل معنى هل لا يخرج عن الاستفهام الحقيقي وهل في الآية الكريمة دخلت على خبر فنقلته إلى الاستفهام.

وقد اكتفى الزمخشري بإعادة ما جاء به سيبويه كي يثبت دلالة "هل" على قد [157] بقوله: «وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام» [31] ص 319

ودلالة "هل" على "قد" من الدلالات التي تابعها ابن يعيـش مثبتا أصالة معنى الاستفهام في "هل" بقوله: «والذي يؤيد أنها للاستفهام بطريقة الأصالة أنه لا يجوز أن تدخل عليها همزة الاستفهام إذ من المحال اجتماع حرفين لمعنى واحد» [47] ج 8 ص 463

وفسر دخول "أم" وهي من حروف الاستفهام على هل في قول الشاعر: [47] ج 8 ص 153

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحيّة يوم اليبين مشكوم.

بقوله: «أم" فيها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر العطف فلما أحتجج إلى معنى العطف فيها مع "هل" خلع منها دلالة الاستفهام وبقي العطف بمعنى بل للترك.... وليس كذلك الهمزة لأنه ليس فيها إلا دلالة واحدة» [47] ج 8 ص 153

إلا أنه لم يذكر المعاني التي ترد لها "هل" في القسم الخاص بالحروف لكنه أشار إليها في القسم الخاص بالأسماء فقال: « وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى قد نحو قوله تعالى: [هل أتى على الإنسان حين من الدهر] [155]

أي قد أتى وقد تكون لمعنى النفي نحو قوله تعالى: [هل جزاء الإحسان إلا الإحسان] [158] « [47] ج 1 ص 81

لقد وافق ابن يعيـش الزمخشري في مجيء هل بمعنى قد في قوله تعالى: [هل أتى على الإنسان حين من الدهر] [155]، وهذا ما رفضه ابن هشام بعدما استقصى دلالات هل حيث قال: « وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفة "هل" لقد إذا دخلت عليها الهمزة....وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري، فزعموا أن "هل" لا تأتي بمعنى قد أصلا وهذا هو الصواب عندي» [95] ص 461.

وأثبت ابن يعيـش خروج الاستفهام عن معناه الأصلي الذي وضع له في قوله تعالى: [هل جزاء الإحسان إلا الإحسان] [158] إلى معنى النفي الذي يفهم من السياق إذ المعنى ليس جزاء الإحسان إلا الإحسان.

3.3.3. أم:

لقد اختلف النحاة في "أم" هل هي للاستفهام أصلاً أم للعطف.

جاء في الكتاب: «أما "أم" فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين

على معنى أيهما وأيهما، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأوّل» [23] ج 3 ص 169

وهذا ما أكده ابن السراج في الأصول بقوله: «اعلم أن "أم" لا تكون إلا استفهاماً» [42] ج 2 ص 213.

فـ "أم" عندهما تفيد معنى الإستفهام وهي على وجهين المتصلة المعادلة لهزمة الاستفهام وتكون بمعنى "أي" والمنقطعة التي ينقطع ما قبلها عن ما بعدها.

وقد ذكر الرماني هذا المعنى بقوله: «تكون عديلة لألف الاستفهام وهي معها بمنزلة "أي" وذلك قولك:

أزيد عندك أم عمرو؟ والمعنى أيهما عندك والجواب يكون بالتعيين وذلك أن تقول: زيد إن كان عندك

زيد وعمرو إن كان عندك عمرو» [93] ص 70

تعادل "أم" المتصلة همزة الاستفهام في معنى الاستفهام كما أنها تعادلها في معنى التسوية.

أما "أم" المنقطعة فهي عكس المتصلة يقول سيويوه: <ويدلك على أن هذا الآخر منقطع

من الأوّل قول الرجل: إنها لإبل تقول أم شاءً يا قوم. فكما جاءت "أم" ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك

تجيء بعد الاستفهام وذلك أنه حين قال: أعمرو عندك فقط ظنّ أنه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظنّ في زيد

بعد أن استغنى كلامه وكذلك إنها لإبل أم شاءً إنّما أدركه الشك حين مضى كلامه على يقين» [23] ج 3

ص 172.

نفهم من هذا أنّ "أم" المنقطعة تأتي فاصلة ما بعدها عن ما قبلها وقد تعرض ابن يعيش لـ "أم" أثناء حديثه

عن حروف الاستفهام فقال: «وحروفه ثلاثة الهمزة وهل وأم ولم يذكر الشيخ هنا أم لأنه قد تقدم ذكرها

في حروف العطف لأنها لا تخلص للاستفهام إذ كانت عاطفة مع ما فيها من الاستفهام» [47] ج 8

ص 150.

ولمّا كانت "أم" عند ابن يعيش عاطفة وغير خالصة للاستفهام فقد تناولها بالتفصيل مع حروف العطف.

فها هو يعطينا تفسيراً لمجيء "أم" معادلة للهمزة بقوله: «و أما "أم" فتكون على ضربين متصلة وهي

المعادلة لهزمة الاستفهام ومنقطعة، فأما المتصلة فتأتي على تقدير "أي" لأنها لتفصيل ما أجملته "أي"

وذلك أن السؤال على أربعة مراتب في هذا الباب (الأوّل) السؤال بالألف منفردة كقولك: أعندك شيء

مما تحتاج إليه فيقول: نعم، فتقول: ما هو فيقول: متاع فتقول: أي متاع؟ فيقول: بز فتقول: أكتان هو أم

مروى فيكون الجواب حينئذ اليقين.

فالجواب مرتب على هذه المراتب المذكورة فأشدها إبهاماً السؤال الأول لأنه ليس فيه إيداع شيء

عنه ثم الثاني لأن فيه إيداع شيء عنده إذا قلت: ما الشيء الذي عندك: ثم السؤال الثالث وهو بأي وهو

لتفصيل ما أجملته، ثم السؤال الرابع بالألف مع "أم" وهو لتفصيل ما أجملته أي، فتقول أزيد عندك أم

عمرو وأزيدا لقيت أم بشرا فمعناه أيهما عندك وأيهما لقيت ولا تعادل أم هذه إلا بالهمزة « [47] ج 8 ص 97-98.

نفهم من هذا القول أنّ ابن يعيش نظر إلى التراكيب الاستفهامية وجعل لكل مقام مقال معين، فأنت عندما تسأل عن مبهم تستعمل الهمزة فقط، وإذا أردت التفصيل أكثر في سؤالك تستعمل "أي" ولتفصل "أي" تستعمل "أم" مع الهمزة ويكون الجواب مع "أم" أكثر دقة ويقين، لأنّ السؤال جاء بها أكثر تفصيلا من غيره من حروف الاستفهام فهي « تقتضي وتطلب إيضاح ذلك الإبهام » [42] ج 2 ص 214. فنظر إلى مراتب السؤال و حدّد معنى الاستفهام.

وقد ركّز ابن يعيش في تحديده للمعاني المختلفة للحروف على استعمالاتها المختلفة أما "أم" المنقطعة فهي التي « انقطعت مما قبلها خيرا كان أو استفهاما إذ كانت مقدّرة بـ"بل" و"الهمزة" على معنى "بل" أكذا وذلك نحو قولك فيما كان خيرا إنّ هذا لزيد أم عمرو كأنك

نظرت إلى شخص فتوهمته زيدا فأخبرت على ما توهمت ثم أدركك الظنّ أنه عمرو فانصرفت عن الأول وقلت أم عمرو مستفهما على جهة الإضراب عن الأول ومثل ذلك قول العرب إنّها لإبل أم شاء أي بل أي شاء فقوله أنها لإبل إخبارا وهو كلام تام وقوله:

أم شاء استفهام عن ظن وشك عرض له بعد الإخبار فلا بد من إضمار "هي" لأنه لا يقع بعد "أم" هذه إلا الجملة، لأنه كلام مستأنف، إذا كانت "أم" في هذا الوجه إنما تعطف جملة على جملة إلا أنّ ما فيها إبطالا للأول وتراجعا عنه حيث كانت مقدرة بـ"بل" و"الهمزة" على ما تقدم قيل للإضراب عن الأول والهمزة للاستفهام عن الثاني وليس المراد أنها مقدّرة بـ"بل" وحدها لأن ما بعد بل متحقق وما بعد أم هذه مشكوك فيه مظنون، ولو كانت مقدرة بالألف وحدها لم يكن بين الأول والآخر علاقة و الدليل على أنها ليست بل مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى: [أم اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ] [121] وقوله تعالى: [أمّ له الْبَنَاتُ وَلكُمُ الْبُنُونَ] [122] إذ بصير ذلك متحققا، تعالى الله عن ذلك « [47] ج 8 ص 98.

نستخلص من هذا النص النقاط التالية:

- 1- قدّر أم المنقطعة ببل والهمزة.
- 2- أم تفيد الاستفهام إلى جانب الإضراب، فأنت تستفهم عن الثاني وتضرب عن الأول، بحيث يكون الأول جملة إخبارية تامة.
- 3- لا تأتي "أم" بمعنى "بل" لوحدها مجردة من الاستفهام.
- 4- "أم" تفيد الاستفهام والعطف معا.
- 5- "أم" في قوله تعالى: [أم اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ] [121] وقوله تعالى: [أمّ له الْبَنَاتُ وَلكُمُ الْبُنُونَ] [122] تدل على الاستفهام ولا تدل على "بل" مجردة من الاستفهام، والاستفهام في الآيتين الكريمتين استفهام إنكاري.

هذه جملة حروف الاستفهام التي تناولها ابن يعيش في قسم الحروف إلا أنّ هناك أسماء أشربت معنى الاستفهام جاء ذكرها في أقسام أخرى من الكتاب سنشير إلى معنى الاستفهام فيها كي نلم بهذا الحقل الدلالي.

وقبل أن نلج إلى هذه الأسماء نورد قولاً لتمام حسان جاء فيه: «حين أراد النحاة أن يعبروا عما فهموه بوضوح من أن معاني الأدوات هي وظائفها أي أن معناها وظيفي لا معجمي قالوا في تعبيرهم عن هذا الفهم أن هذه معانٍ حقها أن تؤدي بالحرف.... وإذا كان هذا المعنى الوظيفي قد أمكن الوصول إليه باسم أو فعل أو ظرف أو ضمير على نحو ما رأينا منذ قليل فإنّ الكلمة التي تؤدي هذا المعنى توصف في هذه الحالة بأنها أشبهت الحرف شبيهاً معنويًا وربما أصبحت هي ذاتها أداة محولة لهذا السبب نفسه» [37] ص 125.

لهذا أردنا أن نذكر جملة من الأسماء التي دلت على معنى الاستفهام عند ابن يعيش نستهلها بـ:
- ما:

يقول ابن يعيش: «فهي فيه غير موصولة ولا موصوفة وهي سؤال عن ذواتي غير الأناسي وعن صفات الأناسي نحو قوله تعالى: [وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى] [159]..... فما اسم نكرة في موضع رفع بالابتداء والتقدير أي شيء تلك بيمينك، وهي مبنية لتضمنها همزة الاستفهام وإنما جاء بها لضرب من الاختصار وذلك أنك إذا قلت ما بيدك فكأنك قلت أعصى بيدك أم سيف أم خنجر» [47] ج 4 ص 5.
- من:

تضمّن هذا الاسم معنى الاستفهام وذكره ابن يعيش بقوله: «وهي مبنية لتضمنها همزة الاستفهام وذلك أنك إذا قلت من هذا فكأنك قلت: أزيد هذا أم هو هذا، والأسماء لا تحصى كثرة فأثروا باسم يتضمن جميع ذلك وهو "من" فاستغني به عن تعداد الأسماء كلها» [47] ج 4 ص 11.
- أي:

اسم تضمن معنى الاستفهام نحو قولك: «أيهم يأتيني، فأيّ هنا اسم تام لا يفتقر إلى صلة وهو رفع بالابتداء و ما بعده خير» [47] ص 21.
- متى:

قال ابن يعيش: «أما متى فسؤال عن زمان مبهم يتضمن جميع الأزمنة فإذا قيل متى الخروج؟ فنقول اليوم أو الساعة أو غداً، والمراد بها الاختصار وذلك أنك لو سألت إنساناً عن زمن خروجه لكان القياس اليوم تخرج أم غداً أم الساعة و الأزمنة أكثر من أن يحاط بها، فإذا قلت متى أغنى عن ذكر ذلك كله وهي مبنية على السكون لأثباتها وقعت موقع حرف الاستفهام وهو الألف» [47] ص 104.
- أين:

يبيّن معنى الاستفهام فيها بقوله: « وأما أين فظرف من ظروف الأمكنة وهو مبني لتضمنه همزة الاستفهام والغرض به أيضا الإيجاز والاختصار وذلك أن سائلا لو سأل عن مستقر زيد فقال أفي الدار زيد أفي المسجد زيد و لم يكن في واحد منهما فيجيب المسؤول بلا ويكون صادقا وليس عليه أن يجيب عن المكان الذي هو فيه » [47] ج 4 ص 104

- كيف:

قال ابن يعيش: « كيف سؤال عن حال وتضمنت همزة الاستفهام فإذا قلت كيف زيد فكأنك قلت: أصحيح زيد أم سقيم » [47] ج 4 ص 109

- أئى:

قال ابن يعيش: « وأما أئى فظرف مكان يستفهم به كأين قال تعالى: [أئى لك هَذَا] [160] أي من أين لك هذا » [47] ج 4 ص 110، وقد جعلها بمعنى "أين" خلافا لمن جعلها بمعنى "كيف".

- كم:

يقول ابن يعيش: « هي كناية عن العدد المبهم تقع على القليل منه والكثير والوسط ولها موضعان الاستفهام والخبر، وأصلها الاستفهام والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه فأغنت كم عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد » [47] ج 4 ص 125.

نلاحظ من هذا أنّ الغرض الأساسي من أسماء الاستفهام هو الإيجاز والاختصار.

وفي الأخير لقد حاولنا أن نبرز دلالات حروف الاستفهام عند ابن يعيش، ومدى قدرته على التفريق بينها، وأن الاستعمال وحده هو الذي يضيف على الحرف دلالة خاصة.

4.3. ملخص عام لأسلوب بحث حروف المعاني من خلال شرح المفصل لابن يعيش

لم يخرج ابن يعيش في "شرح المفصل" عن التقسيم الذي جاء به الزمخشري في "المفصل" وهو قسم الأسماء ثم الأفعال ثم الحروف وأخيرا المشترك نستطيع القول أنّ هذا التقسيم هو الأول الذي وجد في كتب النحو العامة.

وقد استهل بحثه لحروف المعاني في القسم الخاص بها بتصنيفها وتقسيمها إلى ثلاثة أضرب.

- الضرب الأول: لإفادة معنى فيها يدخل عليه ويأتي في ثلاثة مواضع:

1- يدخل على الاسم نحو الرجل

2- يدخل على الفعل كالسين وسوف نحو سيقوم وسوف يقوم.

3- يدخل على كلام تام وجمل مفيدة نحو أزيد عندك، وما قام خالد [47] ج 8 ص 5

- الضرب الثاني: يأتي لتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به ويرد في أربعة مواضع

1- يدخل لربط اسم باسم نحو جاء زيد وعمرو

2- يدخل لربط فعل بفعل نحو قام زيد وقعد

3- يدخل لربط فعل باسم نحو نظرت إلى زيد

4- يدخل لربط جملة بجملة نحو إن تعطيني أشكرك [47] ج 8 ص 4-5

- الضرب الثالث: ماجاء ليفيد معنى التوكيد وهي الحروف الزائدة نحو قوله تعالى: [فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ] [53]. [47] ج 8 ص 4-5.

وبعد تصنيفه لحروف المعاني أخذ ابن يعيش في تحديدها وبيان وظائفها ودلالاتها المختلفة معتمداً في ذلك على ما جاء في كتب الأصول فهو يأخذ جملة من الأقوال ويقوم بمناقشتها والمقارنة بينها نحو قوله: «صرح ابن السراج بهذا المعنى في تحديده للحرف فقال: هو الذي لا يجوز أن يخبر عنه ولا يكون خبراً، قال أبو علي الفارسي أن الحرف ما دل على معنى في غيره» [47] ج 8 ص 3 ومن أكثر من أخذ عنهم سيبويه [161] ص 10-13-14-16، الذي نراه في الغالب يوافق مذهبه إذ يقول: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لموافقة كلام العرب» [47] ج 8 ص 16، والمبرد [47] ج 8 ص 10، وابن السراج [47] ج 8 ص 13-103، وأبو علي الفارسي [47] ج 8 ص 89-103، وابن جني [47] ج 8 ص 89-151.. الخ

كما أنه كان يذكر بعض الأقوال دون شرحها أو التعليق عليها نحو قوله: «وقد احتج السيرافي لذلك أنّ هذه الحروف العاطفة لبعض الجملة المعطوف عليها لأنها تربط ما بعدها بما قبلها» [47] ج 8 ص 151، فكان ينهل من مصادر النحو الأولى المعاني الدقيقة للحروف. وجاء بحثه لحروف المعاني وتحديد استعمالاتها المختلفة وفق ترتيب معين إذ تناولنا ضمن طوائف مختلفة، فكان الخيط الرابط بين المجموعة الواحدة من الحروف الوظيفية المشتركة نحو حروف الإضافة وظيفتها الأساسية إضافة معنى ما قبلها لما بعدها وكذلك حروف العطف والحروف المشبهة بالفعل... الخ [162]

وقد اعتمد في ترتيبه للحروف في القسم الخاص بها على مبدأ القلة والكثرة في الاستعمال، لذا نراه بدأ بحروف الإضافة ثم الحروف المشبهة بالفعل... إلى غاية حروف الوقف وكذا الإنكار والتذكر، وهذه الأخيرة استعمالها قليل مقارنة مع حروف الإضافة وغيرها من الحروف، لذا جاء ذكرها في الأخير. وحتى ترتيبه لحروف المجموعة الواحدة يحتكم فيه إلى مدى استعمالها نذكر على سبيل المثال حروف الإضافة قدم "من" على غيرها من الحروف وبيّن سبب ذلك بقوله: «قد صدر صاحب الكتاب كلامه وابتدأه "بمن" وهي حرية بالتقديم لكثرة دورها في الكلام وسعة تصرفها ومعانيها» [47] ج 8 ص 10.

- وما لوحظ أنه يهتم بالتقسيم الدقيق للطائفة الواحدة من حروف المعاني، من ذلك تقسيمه لحروف الإضافة إلى ثلاثة أضرب، ضرب يستعمل حرفاً وضرب يستعمل اسماً وحرفاً وضرب يستعمل حرفاً وفعلاً [47] ج 8 ص 10، وكذلك حروف العطف قسمها إلى ثلاثة أقسام ن قسم يأتي ليجمع بين

المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وقسم يأتي لأحد الشئيين، وقسم يأتي فيها الثاني بخلاف الأول [47] ج 8 ص 89، فهذا التقسيم سهل عليه عملية البحث في معاني الحروف.

فهو لا يترك معنى من المعاني إلا وبينه وشرحه وهذا بالنظر إلى المواضع التي ترد فيها الحروف، من ذلك حديثه عن "لو" وأنها تأتي « شرطا فيما مضى إذ كان وجود الثاني موقوفا على وجود الأول» [47] ج 9 ص 11، ثم يشير إلى خروج "لو" عن معناها الحقيقي لتفيد التمني بقوله: « لو قد تستعمل بمعنى أن للاستقبال فحصل فيها معنى التمني لأنه طلب فلا تفتقر إلى جواب وذلك نحو لو أعطاني ووهبني والتمني نوع من الطلب والفرق بينه وبين الطلب أن الطلب يتعلق باللسان والتمني شيء يهجس في القلب يقدره المتمني» [47] ج 9 ص 11.

ولاهتمامه بتفصيل ما جاء به الزمخشري فقد اعتمد على شواهد متنوعة قدم منها النص القرآني كما استعمل بعض الأحاديث النبوية الشريفة [47] ج 8 ص 93.

إلى جانب النص الشعري من ذلك قوله: عن "لن" التي تنفي فعلا مستقبلا دخلت عليه السين وسوف «وتقع جوابا لقول القائل سيقوم زيد وسوف يقوم زيد والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة نحو قوله تعالى: [وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ] [163]، وكذلك قول الشاعر:

ولن يراجع قلبي حيا أبدا زكنت من بعضهم مثل الذي زكنا

فذكر الأبد بعد لن تأكيدا لما تعطيه لن من النفي الأبدى» [47] ج 8 ص 112.

فقد جعل النص القرآني الحقل الخصب الذي توظف فيه حروف المعاني من خلال البحث في الاستعمالات المختلفة للحرف الواحد لما لها من دور في تفسير النص القرآني، فها هو يقول في مقدمة كتابه: «إذا لابد في التفسير من استعمال العربية والاستفادة بدلالة ألفاظها إذ كان منزلا باللسان العربي فلا بد من معرفة ألفاظ العرب والاطلاع على مواضعها إذ الألفاظ أدلة المعاني» [47] ج 1 ص 11.

من ذلك تحديده للمعنى الدقيق لـ"من" بقوله: « فقوله تعالى: [وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ] [164] فقد تكررت "من" في ثلاثة مواضع فما معناها في كل موضع منها قيل إن الأولى لابتداء الغاية والثانية يجوز فيها وجهان أحدهما التبويض على أن الجبال برد تكثيرا له فينزل بعضها والآخر على أن المعنى من أمثال الجبال من الغيم فيكون هذا المعنى لابتداء الغاية كقولك خرجت من بغداد من داري إلى الكوفة وأما الثالثة فتكون على وجهين التبويض والتبيين أما التبويض فعلى معنى ينزل من السماء بعض البرد وأما التبيين فعلى أن الجبال من برد» [47] ج 8 ص 14.

فقد تتبع الكثير من معاني الآيات القرآنية أثناء عرضه لمعاني الحروف فقال: «قوله عز اسمه: [لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ] [165]، كما كان معنى الأكل ههنا الضم والجمع لا حقيقة المضغ والبلع عداه بإلى إذ المعنى لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم» [47] ج 8 ص 15.

ويقول أيضا: « فمن ذلك قوله تعالى: [وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ] [166]، فالمعنى من يرد أمرا من الأمور بالحاد أي يميل عنه ثم قال يظلم فبين أن ذلك الإلحاد الذي قد يكون بظلم وغير ظلم إذا وقع فهذا حكمه فالباء الأولى على تقدير عمل الشيء بالشيء والثانية على تقدير تخصيص الشيء بالشيء وإثما قلنا أن الأولى على تقدير عمل الشيء بالشيء من أجل أن الإلحاد فيه هو العمل الذي دل على النهي عنه إلا أنه أخرج مخرج ما أضيف إليه مما هو غيره من أجل أنه على خلاف معناه» [47] ج 8 ص 22، فقد كان الوجه الاستعمالي للحرف خيطا يوصله إلى معنى الآية القرآنية.

وما وجدناه عند ابن يعيش في بحثه لمعاني الحروف أنها لا تنوب عن بعضها البعض في الدلالة إذ أن لكل حرف معنى خاص به ولا يقوم مقام غيره نحو قوله: «... وأما قوله تعالى: [وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ] [167]، فليست في معنى "على" على ما يظنه من لا تحقيق عنده، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكين عدي ب في كما يعدي الاستقرار فكما يقال تمكن في الشجرة» [47] ج 8 ص 21، ويقول أيضا: « ولو كانت إلى بمعنى مع لساغ استعمالها في كل موضع بمعنى مع وأنت لو قلت سرت إلى زيد تزيد مع زيد لم يجز إذ لم يكن معروفا في الاستعمال» [47] ج 8 ص 15.

دون أن ننسى تعرضه بالذكر لبعض المسائل الفقهية منها قوله: «كما أن الشرط وجوابه كالجملة الواحدة ولذلك قد تسمى الفقهاء التعليق على شرط يميناً وقد سمي الإمام محمد بن الحسن الشيباني كتاباً له كتاب الأيمان وإن كان معظمه تعليقا على شرط نحو إن دخلت الدار فأنت طالق وإن أكلت أو شربت فأنت طالق ونحو ذلك» [47] ج 9 ص 22.

وقد تجاوز ذكر معاني بعض الحروف في القسم الخاص بالحروف مثل حروف الاستثناء إذ يقول: « قد تقدم الكلام على الاستثناء وحروفه في فصل الاسم بما أغنى عن إعادته» [47] ج 8 ص 126 كما أنه لا يفصل في معاني بعض الحروف من ذلك ما ذكره عن الحروف المشبهة بالفعل إذ يقوله: « قد تقدم الكلام على هذه الحروف قبل مفصلاً ونحن نشير إلى طرف منه مجملاً» [47] ج 8 ص 45.

كما تجاوز ذكر بعض الحروف مثل لعل في حروف الإضافة والهمزة الممدودة في حروف النداء وأدرج "أم" مع حروف الاستفهام وأما وإذن مع حروف الشرط وهكذا. ويشير إلى الحروف المركبة وسبب تركيبها على نحو ما ذكره في حروف التحضيض إذ يقول: «إعلم أن هذه الحروف مركبة تدل مفرداتها على معنى وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب وهو التحضيض... فلو لا التي للتحضيض مركبة من "لو" و"لا" فلو معناها امتناع الشيء لامتناع غيره ومعنى لا النفي والتحضيض ليس واحدا منهما» [47] ج 8 ص 144.

كما يشير إلى عملها إن كانت عاملة من ذلك قوله عن عمل الحروف المشبهة بالفعل «هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل» [47] ج 8 ص 54.

وتميزت دراسته لحروف المعاني في الغالب بالتقيد بما جاء به البصريون إلا أنه أحيانا يأخذ بمصطلحات الكوفيين مثل استعماله لمصطلح الصلة إذ يقول: « يريد بالصلة أنها زائدة... والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين. » [47] ج 8 ص 128.

وما وجدناه غالبا في بحثه لحروف المعاني أنه كان يعيد الأحكام والقواعد العامة الموجودة عند السابقين فيقارن بينها ويختار الأفضل منها وستعرض جدولا نبين فيه المعاني المختلفة للحروف وكيف تغير معناها بالاستعمال كما وردت في كتاب شرح المفصل لابن يعيش في القسم الخاص بالحروف.

جدول معاني الحروف كما وردت في شرح المفصل لابن يعيش-القسم الخاص بالحروف-

1. حروف الإضافة:

الحرف	معناه الأصلي	معناه في الاستعمال
من	ابتداء الغاية نحو: سرت من البصرة	<ul style="list-style-type: none"> التبعيض نحو: أخذت من ماله تبيين الجنس نحو: ثوب من صوف زائدة، مؤكدة، لاستغراق الجنس نحو: ما جاءني من أحد
إلى	انتهاء الغاية نحو: سرت من البصرة إلى بغداد	<ul style="list-style-type: none"> لا تفيد معنى المصاحبة عند ابن يعيش ولا تخرج في الاستعمال عن هذا المعنى.
حتى	منتهى ابتداء الغاية نحو: أكلت السمكة حتى رأسها	<ul style="list-style-type: none"> قد تأتي بمعنى إلى نحو قولك: إن فلانا ليصوم الأيام حتى يوم الفطر غاية ينتهي الأمر عندها. عاطفة نحو: رأيت القوم حتى زيدا ابتدائية (استئنافية) أجلست القوم حتى زيد جالس.
في	الظرفية نحو: زيد في أرضه	<ul style="list-style-type: none"> ويتسع في معناها فيأتي مجازا أو تشبيها نحو: في فلان عيب، أو أتيت في عنفوان شبابه
الباء	الإلصاق نحو: مررت بزيد	<ul style="list-style-type: none"> المصاحبة نحو: خرج بعشيرته الاستعانة نحو: ضربته بالسيف زائدة (مؤكدة) نحو: بحسبك أن تفعل الخير.
اللام	الاختصاص	<ul style="list-style-type: none"> الملك نحو: الدار لزيد الاستحقاق نحو: السرج للدابة
ربّ	التقليل نحو: رب رجل لقيته.	
واو القسم	القسم (والله)	
التاء	القسم (تالله)	

كي	التعليل نحو: كيمه
على	الاستعلاء نحو: زيد على فرسه
عن	تفيد البعد والمجازة نحو: انصرفت عن زيد
الكاف	التشبيه نحو: أنت كزيد
مذ	ابتداء الغاية في الزمان نحو: زيد عندنا مذ شهر
مذ	ابتداء الغاية في الزمان نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة
حاشا	التنزيه والبراءة نحو: قام القوم حاشا زيد
عدا	الاستثناء
خلا	الاستثناء نحو: أتاني القوم خلا زيد

2. الحروف المشبهة بالفعل (تنصب الاسم وترفع الخبر).

الحرف	معناها الأصلي	معناها في الاستعمال
إنّ	● التأكيد والتحقيق نحو: إن زيدا قائم	
أنّ	التأكيد والتحقيق نحو: بلغني أنّ زيدا قائم	● كما أنها تؤدي معنى الاسم كأنك قلت: بلغني قيام زيد.
لكن	الاستدراك نحو: ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني.	
كأن	التشبيه نحو: كأن زيدا الأسد	
ليت	التمني: ليت زيدا قائم	
لعلّ	الترجي: لعل زيدا يقوم	● بمعنى "كي" قال الله تعالى: [اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ] [168] أي كي تتقون. ● الإشفاق: لعل بكرا يضرب.

3. حروف العطف:

الحرف	معناه الأصلي	معناه في الاستعمال
الواو	الجمع بين شيئين أو أشياء في الحكم (الجمع المطلق) جاءني زيد وعمرو	● الجمع المطلق نحو: جاءني زيد وعمرو فهي لا تفيد الترتيب عنده.
الفاء	الجمع بين شيئين أو أشياء في الحكم فهي تفيد الإلتباع بغير مهلة.	● عاطفة فيها معنى الترتيب نحو: مرتت بزید فعمرو ● فاء جواب الشرط نحو: إن تحسن إليّ فإلله يجازيك.

● لا تأتي زائدة عند ابن يعيش.		
	الجمع بين شيئين أو أشياء في الحكم، وتفيد الإتيان بمهلة نحو: بعث الله آدم ثم محمدا صلى الله عليه و آله وسلم.	ثم
	الجمع بين شيئين أو أشياء في الحكم، الإتيان (بالترتيب) لكن مع التدرج نحو: قدم الحاج حتى المشاة.	حتى
● الشك: ضربت زيدا أو عمرا ● التخيير: خذ ثوبا أو ديناراً أو عشرة دراهم. ● الإباحة: جالس الحسن أو ابن سيرين.	لأحد الشيئين نحو: خذ ديناراً أو ثوباً.	أو
	لأحد الشيئين: ● المتصلة: للتسوية بين المتعاطفين ومعناها "أي": أزيد عندك أم عمرو. ● المنقطعة: مقدره بيل والهمزة: إنها لإبل أم شاء أي إنها لإبل بل أهي شاء.	أم
● التخيير: أضرب إما عمرا وإما خالداً ● الإباحة: تعلم إما الفقه وإما النحو. ● الشك: جاءني إما زيداً وإما عمرو.	لأحد الشيئين: جاءني إما زيدا وإما عمراً. (أي أحدهما)	إما الكلام من أوله مبني على الشك
وتخلص للنفي إذا جاءت مع الواو العاطفة نحو قوله تعالى: [فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ] [130]	يأتي ما بعدها مخالفاً لما قبلها فهي عاطفة نافية نحو: ضربت زيدا لا عمراً.	لا
ولا تأتي بمعنى الاستدراك.	يأتي ما بعدها مخالفاً لما قبلها وللإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني: قام زيد بل عمرو.	بل
	يأتي ما بعدها مخالفاً لما قبلها ومعناها الاستدراك نحو: ما مررت بمحمد لكن عبد الله.	لكن

4. حروف النفي:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
● كافة نحو: إنما و كأنما ● مهينة نحو: حيث ما وإذ ما (هيأتها للجزاء). ● أن تكون مع الفعل في تأويل المصدر نحو: يعجبني ما تصنع أي يعجبني صنيعك.	لنفي الحال نحو قولك: هو يفعل نفيه ما يفعل.	ما

لا	لنفي المستقبل إذا قال القائل: يقوم زيد غدا نفيه لا يقوم أو ليفعلن نفيه لا يفعل.	<ul style="list-style-type: none"> • كما تأتي لنفي الماضي نحو قوله تعالى: [قُلْنَا صَدَّقْ وَلَا صَلِّ] [84] • قد تكون نهيا نحو: لا ينطلق بكر ولا يخرج عمرو. • أو لنفي الأمر: لينطلق بكر وليخرج عمرو • الدعاء نحو: لا قام زيد ولا قعد، يريد الدعاء عليه. • زائدة مؤكدة نحو: قوله تعالى: [لَا أُفْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ]. [169]
لم	لنفي الماضي إذا قال القائل: قام زيد كان نفيه لم يقم.	
لما	حرف لنفي الماضي أن فيه تطاول وامتداد فهي لم ركبت مع ما نحو: ركب زيد ولما يلبس خفه.	
لن	لنفي المستقبل وهي أبلغ لنفيه من "لا" فهي تنفي فعلا دخل عليه السين وسوف فيقع نفيه على التأكيد. نحو قوله تعالى: [وَلَنْ يَّيْمَنَّهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ]. [163]	
إن المكسورة الخفيفة	نفي الحال: إن زيدا إلا قائم أو إن قام زيد أي ما قام زيد.	

5. حروف التنبيه:

الحرف	معناه الأصلي	معناه في الاستعمال
ها	تنبيه المخاطب للقريب ها إن عبد الله منطلق ها إفعل كذا	
ألا	التنبيه في الاستقبال ألا زيد قائم	
أما	- تنبيه في الحال أما إن زيد عاقل (عاقل على الحقيقة لا المجاز) بمعنى حقا فتفتح أن بعدها (أما أنه قائم)	تأتي بمعنى حقا فتفتح أن بعدها نحو: أما أنه قائم.

6. حروف النداء:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
الاستغاثة والتعجب، الندبة، الدعاء.	نداء القريب والبعيد. نحو يا فلان	يا
تفيد التقريب	نداء البعيد	أيا
تفيد التقريب تجوزاً.	نداء البعيد	هيا
	نداء القريب	أي
	نداء القريب	آ
	الندبة	وا

7. حروف التصديق والإيجاب:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
	عدة وتصديق(تصديق ما تقدم من إيجاب أو نفي)نحو: أخرج زيد؟ يأتي الجواب بنعم أو لا أو أما خرج زيد؟ يأتي الجواب بنعم أو لا.	نعم
	ترفع النفي وتبطله نحو قوله تعالى: [أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ] [170]	بلى
	التصديق بمعنى نعم	أجل
	التصديق بمعنى أجل و نعم وأكثر ما يستعمل مع القسم نحو: جبر لا أفعلن أي نعم والله	جبر
	تصديق لازم للقسم لمن قال: أقام زيد؟ أي والله.	أي
	تأتي بمعنى أجل نحو: إذا قال القائل: قد أتاك زيد تقول: إنه. أي أجل والهاء للسكت	إن

8. حروف الاستثناء:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
	إستثناء وحصر	إلا
	إستثناء	حاشا
	إستثناء	عدا
	إستثناء	خلا

9. حرفا الخطاب:

الحرف	معناه الأصلي	معناه في الاستعمال
الكاف	الخطاب نحو: ذلك وتلك، وذلك	
التاء	الخطاب نحو: أنت فالتاء حرف خطاب مجردة من الإسمية لا موضع له من الإعراب.	

10. حروف الصلة:

الحرف	معناه الأصلي	معناه في الاستعمال
إن	التوكيد نحو قولك: ما إن رأيتَه تأتي عادة بعد "ما" التي تكون لوحدها نافية.	• كما تزداد مع ما المصدرية لمعنى الحين والزمان نحو: انتظرنا ما إن جلس القاضي، يريد زمان جلوسه.
أن	التوكيد نحو: لما أن جاء زيد قمت، أي لما جاء زيد قمت.	
ما	التوكيد نحو: غضبت من غير ما جرم.	
لا	التوكيد نحو قوله تعالى: [فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ]. [171]	
من	التوكيد (في النفي خاصة) نحو: ما جاءني من أحد، أي ما جاءني أحد.	
الباء	التوكيد نحو قوله تعالى: [فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ] [53]	

11. حرفا التفسير:

الحرف	معناه الأصلي	معناه في الاستعمال
أي	تفسير لما قبلها وعبارة عنه نحو: ركب بسيفه أي وسيفه معه.	
أن	بمعنى أي للعبارة والتفسير قال تعالى: [وَأَنْطَلِقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا] [172] أي امشوا.	

12. الحرفان المصدريان:

الحرف	معناه الأصلي	معناه في الاستعمال
ما	تأتي مع ما بعدها من الفعل والفاعل والمبتدأ لتحقيق مصدر في معنى الحال نحو قوله تعالى: [وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا] [173]	
أن	تأتي مع ما بعدها من الفعل لتحقيق مصدر بمعنى الماضي نحو: بلغني أن جاء زيد أي مجيئه فيكون المصدر بمعنى الماضي. أو لتحقيق مصدر بمعنى الاستقبال نحو: أريد أن تفعل أي ففعلك. فيكون المصدر لما لم يقع.	

13. حروف التحضيض:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
<ul style="list-style-type: none"> • وقد تكون حرف امتناع الشيء لوجود غيره ويقع بعدها المبتدأ نحو: لولا زيد لأكرمتك. 	<ul style="list-style-type: none"> • إذا جاء بعدها المستقبل كانت تحضيضا نحو قوله تعالى: [لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ] [174] الماضي هنا في تأويل المستقبل والتقدير إن أخرتني أصدق. • إذا وليها الماضي كانت لوما وتوبيخا. 	لولا
<ul style="list-style-type: none"> • وقد تكون حرف امتناع الشيء لوجود غيره ويقع بعدها المبتدأ نحو: لوما خالد لزررتك. 	<ul style="list-style-type: none"> • إذا جاء بعدها المستقبل كانت تحضيضا نحو قوله تعالى: [لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَأْنِكَةِ]. [175] والمراد إئتنا بها. • إذا وليها الماضي كانت لوما وتوبيخا. 	لوما
	<ul style="list-style-type: none"> • الحث والحض إذا وليها المستقبل • اللوم والتوبيخ إذا وليها الماضي نحو قول القائل: أكرمت زيدا فتقول: هلا خالد. إما أن تحثه أو تلومه. 	هلا
	<ul style="list-style-type: none"> • الحث والحض إذا وليها المستقبل. • اللوم والتوبيخ إذا وليها الماضي. 	ألا

14. حرف التقريب:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
<ul style="list-style-type: none"> • التوقع مع الماضي نحو قد فعل. • التقليل مع المضارع نحو: قد يصدق الكذوب. 	التقريب نحو: قد قامت الصلاة	قد

15. حروف الاستقبال:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
	التنفيص في الزمان نحو سنفعل	السين
	أكثر تنفيصا من السين نحو سوف يفعل.	سوف
	نفي المستقبل نحو: جواب ليفعلن لا يفعل.	لا
	لنفي المستقبل وهي أبلغ من "لا" نحو جواب سيفعل – لن يفعل.	لن
	خالصة للاستقبال نحو: يسرني أن تحسن أي إحسانك فهو مصدر زمانه المستقبل أو الحال.	أن المخففة

16. حروف الاستفهام:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
<ul style="list-style-type: none"> التسوية: أزيد عندك أم عمرو؟ التقرير: أتضرب زيدا وهو أخوك؟ التقرير الإنكاري نحو قوله تعالى [أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ]. [145] 	الاستفهام (طلب الفهم مع التصور) أزيد قائم؟	الهمزة
<ul style="list-style-type: none"> تأتي بمعنى قد نحو قوله تعالى: [هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ] [155] تأتي بمعنى النفي نحو قوله تعالى: [هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ] [158] 	الاستفهام (طلب الفهم دون تصور) هل زيد قائم؟	هل
	- أصلها العطف لكن ترد لمعنى الاستفهام نحو أزيد عندك أم عمرو؟	أم

17. حروف الشرط:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
	المستقبل (إذا وقع بعدها الماضي أحوالته إلى المستقبل) نحو: إن تأتي أنك (فيما هو مشكوك في وجوده).	إن
<ul style="list-style-type: none"> تأتي بمعنى أن في الاستقبال فيحصل فيها التمني نحو: لو تأتي فتحدثي. 	الماضي (تحيل المستقبل إلى الماضي) نحو قوله تعالى: [لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ] [176]	لو
	<ul style="list-style-type: none"> أصل معناه التفصيل لأنها تدل على معنى الشرط بدليل دخول الفاء في جوابها نحو: أما زيد فمنطلق. أي (مهما يكن فزيد منطلق) 	أما
	<ul style="list-style-type: none"> معناها الأصلي الجواب والجزاء وقد تأتي بمعنى الشرط نحو: إذ تأتيني إذن أنك. 	إذن

18. حرف التعليل:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
	العلة نحو قولك: قصدتك كي تثيبني	كي

19. اللامات:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
	<ul style="list-style-type: none"> التعريف نحو: الغلام تعريف الجنس نحو: العسل حلو تعريف العهد نحو: جاءني الرجل تعريف الحضور نحو: يا أيها الرجل أقبل. 	لام

لام	● جواب القسم (وأصلها الابتداء) نحو: والله لزيد قائم.
اللام	الموطئة لجواب القسم نحو: والله لئن أتيتني لأتيك (لام لئن هي الموطئة لجواب القسم)
لام	جواب لولا ولو نحو قوله تعالى: [لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا] [177]
لام	الأمر نحو: ليقم زيد.
لام	الابتداء (معناها التوكيد) فهي تحقق معنى الجملة وتزيل الشك نحو لزيد عاقل.
اللام	الفارقة أو الفاصلة (للتأكيد) فهي تفصل بين أن المخففة من الثقيلة وبين النافية. نحو قوله تعالى: [إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ] [178] وقوله تعالى: [إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي عُرُورٍ] [179] فإن في الآية الأولى الخفيفة من المشددة وإن في الآية الثانية النافية.
لام	الإضافة: المال لزيد.

20. تاء التانيث الساكنة:

الحرف	معناه الأصلي	معناه في الاستعمال
التاء	تفيد التانيث نحو قولك: قامت هند.	

21. التنوين:

الحرف	معناه الأصلي	معناه في الاستعمال
نون تلتحق آخر الاسم المتمكن وغيره	● الدال على المكانية نحو: لقيت أحمداً ● الدال على النكرة نحو: صه و مه فكأنك قلت سكوتاً . ● تنوين العوض نحو: يومئذٍ ● تنوين المقابلة إذ سميت الرجل بمسلمات تقول: مررت بمسلماتٍ. كما لو أنك قلت مررت بمسلمين فالتنوين يقابل النون في مسلمين.	

22. النون المؤكدة:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
	<ul style="list-style-type: none"> • التأكيد (وتدخل على الأفعال) والمشددة أبلغ في التأكيد. • الخفيفة: اضربين: إضربوا كلكم. • المشددة: اضربين: إضربوا كلكم أجمعون. 	النون المشددة والخفيفة

23. هاء السكت:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
	للسكت (للبيان) نحو: لمه عمه	الهاء

24. حرف الوقف:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
	لوقف نحو عئيش أبدلوا الكاف بالشين لبيان الكسرة الدالة على التأنيث.	الشين

25. حروف الإنكار:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
		زيادة تلحق الآخر
	• الإنكار نحو: أعمره (في جواب من قال هذا عمر منكرا)	الواو
	• أعثمانه (في جواب من قال: رأيت عثمان)	الألف
	-أزيد نية (في جواب من قال هذا زيدا) .	الياء

26. حروف التذكير:

معناه في الاستعمال	معناه الأصلي	الحرف
		هي مدة تزداد بعد الكلمة أو الحرف
	• التذكير نحو: قالوا	• الألف

• الواو	• التذکر نحو: يقولوا
• الياء	• التذکر نحو: العامی

يكشف لنا هذا الجدول أنّ ابن يعيش في عرضه لمعاني الحروف التزم بالوظيفة التي تؤديها في تقسيمه لها واستقصاء دلالاتها.

وكان حريصا على عرض معناها الأصلي الذي وضعت له إلا أنّه لم يذكر المعنى الاستعمالي لبعض الحروف.

وخاصة لقد اهتم ابن يعيش بإبراز المعاني المتضمنة في الحرف الواحد فبيّن معناها الحقيقي ثم كشف عن بعض المعاني البلاغية التي قد ترد لها، وهذا ما وجدناه عندما تعرضنا لحروف العطف والنداء والاستفهام.

ولأهمية هذه الحروف في نقل الكلام من مستوى إلى مستوى آخر (أي من معنى إلى معنى آخر) لجأ ابن يعيش إلى تحديد معنى المصطلح العام الذي ترد تحته هذه الحروف، فالاستفهام عنده مصدر استفهمت أي طلبت الفهم، والنداء مصدره يمد وهو كأصوات الصراخ والدعاء والبكاء والعطف مصدره عطف الشيء على الشيء إذا أملتة ومعناه أن الثاني محمول على الأول في إعرابه.

ثم شرع ابن يعيش في تحديد المعاني المتعلقة بكل حرف فذكر حروف العطف وفصل فيها وفي معانيها المختلفة، إذ نراه يقسم هذه المعاني إلى معان عامة ومعان خاصة أو عارضة، أي أنّ هذه الحروف لها وظيفة عامة إلى جانب مجموعة من الوظائف الخاصة من ذلك دلالة الواو على الجمع المطلق، وتأتي دلالة العطف أو الاشتراك كوظيفة خاصة لها لأنها تشترك ما قبلها بما بعدها، وقد قيدها بالجمع المطلق لأنه يرى أنها لا تستعمل بمعنى أو التي للتخير أو "الفاء" التي تفيد الترتيب وأثبت للفاء وظيفة عامة هي الإتيان إلى جانب دلالتها على الترتيب والتعقيب والتسبب وهي دلالات خاصة أو عارضة، تفهم من خلال السياق.

وقد خالف ابن يعيش بعض النحاة في جملة من الأحكام المتعلقة بالعطف منها أن حروف العطف غير عاملة والعامل في المعطوف هو العامل في الأول وهذا رأي سيبويه، كما أن حروف العطف لا ينوب بعضها عن البعض في الدلالة على المعنى.

كما أثبت معنى التراخي الزمني لـ "ثم" واشترط "حتى" أن يكون المعطوف من جنس المعطوف عليه و لـ "أم" معنى الاستفهام و الإضراب معاً فأنت تضرب عن الأول و تستفهم عن الثاني.

وتأتي "أو" مع "إما" لأحد الشئيين إلا أنّ الأولى يبتدأ الكلام معها على اليقين ثم يعترضه الشك أما الثانية فإن الكلام معها من البداية مبني على الشك.

و"لكن" عنده للاستدراك و تأتي بمعنى "بل" و يأتي مع "لكن" و "بل" و "لا" ما بعدها مخالفا لما قبلها.

ونراه في استقصائه للمعاني الدقيقة للحروف لا يخرج عن التراكيب اللغوية التي ترد فيها، فكان بحثه لحروف النداء لا يخرج عن الجمل التي تأتي فيها حروف النداء، لأن وظيفتها الأساسية تكمن في الفصل بين أسلوب النداء و الأساليب اللغوية الأخرى.

وحروف النداء عند ابن يعيش "يا" و "أيا" و "هيا" و "أي" و الهمزة و "وا" وأصل هذه الحروف "يا" فهي لنداء البعيد ومعناها الحقيقي التنبيه و لشهرة استعمالها في أسلوب النداء خصّها ابن يعيش بالدراسة وبيّن معناها النحوي إلى جانب المعنى البلاغي، فقد تأتي لنداء القريب توكيدا، أو تكون بمعنى الاستغاثة والتعجب و الندبة... الخ. فهو بهذا لا يفصل بين الجملة التي تأتي فيها حروف النداء وبين وظيفتها الإخبارية التي تحدد في السياق وبالمقام.

ومازلنا مع الحروف الذي تنقل الكلام من مستوى إلى مستوى آخر وهي حروف الاستفهام. فالهمزة أصل حروف الاستفهام، وتأتي لتفيد معنى الاستفهام في الجمل الداخلة عليها إلا أنها قد تخرج عن وظيفتها الأساسية لتؤدي وظائف أخرى يحددها السياق والمقام.

وهذا ما نبه إليه ابن يعيش عندما جعل للهمزة معنى أصلي هو الاستفهام ثم أشار إلى بعض المعاني الوظيفية الأخرى، إلا أنه قدّم المشهور منها، وهو التقرير ومعناه أن تحمل المخاطب على الإقرار بأمر استقر ثبوته أو نفيه، ولم يذكر جملة من المعاني الأسلوبية كالتهمك و السخرية و التعجب... إلخ

أمّا "هل" فكان من جملة المعاني التي قد تخرج لها وذكرها ابن يعيش هو النفي.

الخاتمة

إن أهم ما يمكن الخلوص إليه من نتائج وملاحظات في ختام دراستنا لحروف المعاني من خلال شرح المفصل لابن يعيش سجلناها في النقاط الآتية:

- لقد وجدنا علماء النحو الأوائل أمثال: سيويوه والمبرد وابن جني وحتى الزمخشري ومن بعده ابن يعيش تناولوا الكلمة على أنها اسم وفعل وحرف، وبالموازاة ظهر مصطلح الأداة كبديل للحرف، لذا احتكنا إلى الاستعمال اللغوي فوجدنا مصطلح " الحرف " أكثر دقة من مصطلح الأداة، مما دفعنا لاختياره بدلا من الأداة.

- و تبين لنا أنّ أهم خاصية ميزت الحرف عن قسيميه الاسم والفعل أنه لا يقبل أن يكون ركنا من العلاقة الاسنادية (مسند ومسند إليه) بل يأتي كطرف في الكلام وظيفته الأساسية تحقيق معنى لم يكن قبل دخوله على الكلام.

- وقد اختار ابن يعيش للحرف حدا يراه الأنسب بعدما تعرض بالنقد للكثير من التعريفات منها تعريف سيويوه هو تعريف الزمخشري، فالحرف عنده " ما دلّ على معنى في غيره " فالفائدة التي تتحقق بوجوده هي التي دفعته لاختيار تعريف الزمخشري للحرف، فكانت مثلا: الـ التعريف لا تفيد معناها بمفردها إلا إذا اقترنت باسم نحو: الغلام، فنفيد معنى التعريف في الاسم وهكذا حروف الاستفهام والتحضيض والعطف والتقريب... إلخ.

- ووجدنا أن البحث في المعنى والفائدة المحققة من الجملة هي الخيط الرابط بين النحو والبلاغة وأن لا فصل بينهما.

فالنحو عند عبد القاهر الجرجاني و من سلك نهجه مثل الزمخشري وحتى ابن يعيش لا يعني بالبحث في أحوال التراكيب فقط بل ينظر في الوظيفة التبليغية المتغيرة حسب السياق والمقام.

• استطاع عبد القاهر الجرجاني أن يضم للنحو علم المعاني و يجعله قمة الدراسة النحوية مؤكداً على أهمية التقديم و التأخير و الحذف و الذكر... إلخ في بلورة المعنى و تحديده، فكان الاستفهام بتقديم الاسم بعد الهمزة غير الاستفهام بتقديم الفعل بعدها... إلخ

• ومن أبرز ما وجدناه في دراسة حروف المعاني عند ابن يعيـش عنايته بتحديد الأساليب اللغوية ودور الحروف في تشكيلها.

• فقد استطاع ابن يعيـش أن يعطينا صورة جديدة للبحث في معاني الحروف تمثلت في الوظيفة، فالحرف يتحدد معناه الوظيفي في السياق، ضمن إطار وظيفته الأساسية، من ذلك حرف النداء " يا " معناه الوظيفي الأساسي التنبيه، إلا أنه قد يخرج إلى معان وظيفية أخرى مثل التعجب، الاستغاثة، الندبة... إلخ، إلا أن هذه المعاني لا تخرج عن الوظيفة الأساسية لها وهي التنبيه، فالجملة وظفت هذا الحرف واستخدمته لمعان عديدة لا يتوقف على معناها إلا ضمن السياق الذي وردت فيه مع معرفة الموقف الفعلي للكلام.

وخلص القول في هذا أن البحث في المعنى النحوي وحتى البلاغي لحروف المعاني عند ابن يعيـش لم يخرج في كثير من الأحيان عن ما جاء به القدامى إلا أنه استطاع أن يضيف على البحث فيها مرونة، وذلك بعدم الفصل بين الحرف واستعمالاته المختلفة في استقصاء معناه الدقيق، فهي إشارة من ابن يعيـش يوافق فيها عبد القاهر الجرجاني وكذا الزمخشري في ضم علم المعاني للدراسات النحوية.

قائمة المراجع

- 1- سورة سبأ، الآية 24.
- 2- سورة الكهف، الآية 19.
- 3- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (الإمام جلال الدين عبد الرحمن) بقلم: محمد بن عمر بن سالم، دار الهجرة للنشر والتوزيع.
- 4- أنظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن)، مج2، ص279، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- 5- أنظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، الطبعة الثانية، دار المعارف.
- 6- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار النهضة المصرية 1367هـ-1948م.
- 7- المدارس النحوية، شوقي ضيف، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، 1983م.
- 8- الزمخشري، المفسر البليغ، كامل محمد عويضة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1414هـ-1994م.
- 9- أنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ج6، ص45، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، مج2، ص351.
- 10- أنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ج6، ص51، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، مج2، ص352، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص216.
- 11- جمهرة اللغة، ابن دريد(أبي بكر بن الحسن) الطبعة الأولى، أعادت طبعة بالأوفست مكتبة المثني ببغداد، 1314هـ.
- 12- الأضداد، الأنباري (محمد بن القاسم)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1987م.
- 13- لسان العرب، ابن منظور، طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصاوي العبيدي.
- 14- سورة الحج، الآية 11.

- 15- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس. تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، 1390هـ-1970.
- 16- أساس البلاغة، الزمخشري (محمود بن عمر الملقب جار الله)، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م.
- 17- الإيضاح في علل التحو، الزجاجي (أبو القاسم)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك الطبعة الخامسة، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1406هـ-1986م.
- 18- سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، تحقيق: علي فودة، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1932م.
- 19- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد حسين الزيات، حامد عبد القادر محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1960م.
- 20- معجم المصطلحات النحوية، محمد سمير نجيب اللبدي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، 1985م.
- 21- الأدوات النحوية في كتب التفسير، محمد أحمد الصغير، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1422هـ-2001م.
- 22- الكتاب، سيبويه، (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربية.
- 23- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي وأولاده بمصر، 1377هـ-1958م.
- 24- الفراء : هو يحيى بن زياد بن عبد الله، من أصل فارسي من الذيلم ولد بالكوفة سنة 144 هـ ونشأ بها، من مؤلفاته معاني القرآن، وقد أكثر من التبديل والتغيير في المصطلحات النحوية منها النسق بإزاء العطف.
- 25- درس النحوي في بغداد، مهدي المخزومي، سلسلة الكتب الحديثة، الجمهورية العراقية، 1974م.
- 26- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، الطبعة الثالثة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1966م.
- 27- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى، تقديم الأستاذ تمام حسان، الطبعة العالمية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.
- 28- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار النهضة للطباعة والنشر، 1988م.

- 29- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم (بدر الدين محمد)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- 30- المفصل في علم العربية، الزمخشري (أبي القاسم محمود بن عمر)، ويذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي براس النعساني الحلبي، بيروت.
- 31- الكافية في النحو، ابن الحاجب (جمال الدين أبي عمرو بن عثمان بن عمرو) شرحه، رضي الدين محمد بن الحسين الأستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
- 32- التحفة السنوية بشرح المقدمة الأجرومية، محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقامة، 1353هـ-1934م.
- 33- سورة المؤمنون، الآية 99.
- 34- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام (عبد الله جمال الدين)، دار رحاب للطباعة والنشر، الجزائر.
- 35- النحو العربي ومنطق أرسطو، عبد الرحمن الحاج صالح مخطوط.
- 36- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة، 1414هـ-1998م
- 37- في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986م.
- 38- الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- 39- إلمقتضب، المبرد، تحقيق حسن محمد، مراجعة، إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ-1999م.
- 40- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر)، راجعه وقدم له: فايز ترجيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- 41- الأصول في النحو، ابن السراج (أبي بكر محمد بن سهل)، تحقيق، عبد الحسين القتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1988 م.
- 42- النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الخامسة، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، 1978م.
- 43- سورة الضحى، الآية 5.

- 44- الجني الداني في حروف المعاني، المرادي (الحسن بن قاسم) تحقيق: فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ-1992م.
- 45- الصاحبى في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م.
- 46- شرح المفصل، ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- 47- المخصص، ابن سيدة (أبي الحسن علي بن إسماعيل)، السفر 14، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
- 48- دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، منشورات جامعة فارينونس، 1996م.
- 49- هو إمّا ثعلب أو المبرد وكانا متعاصرين ومتفقين في الكنية.
- 50- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تقديم على أبو زقية، موفم للنشر، 1991م.
- 51- موسوعة الحروف في اللغة العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1415هـ-1995م.
- 52- سورة آل عمران، الآية 159.
- 53- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، المكتبة التجارية الكبرى، 1968م.
- 54- مفتاح العلوم، السكاكي (أبي يعقوب يوسف بن محمد)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ-2000م.
- 55- كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربية.
- 56- البلاغة العربية بين التقليد والتجديد، عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1992م.
- 57- في تاريخ البلاغة العربية، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 58- وقائع لغوية وأنظار نحوية، سالم علوي، دار هومة، 2000م.
- 59- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتورة كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1982م.

- 60- الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها من علم اللغة العام الحديث، جعفر دك الباب، الطبعة الأولى، مطبعة الجليل، دمشق، 1400هـ-1980م.
- 61- أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسن، دار غريب، للطباعة والنشر القاهرة، 1998م.
- 62- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر عبد الفتاح لاشين، دار الجيل للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية.
- 63- في البلاغة العربية (علم المعاني)، محمد أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، الجامعة الإسكندرية، 2002م.
- 64- مجلة المورد، في جدل التراث والمعاصرة، الألسنة بين عبد القاهر والمحدثين، دراسة رشيد عبد الرحمن العبيدي، العدد الثالث، خريف 1989م.
- 65- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري (أبي القاسم جار الله محمود بن عمر)، علق عليه مأمون شيما، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1423هـ-2002م.
- 66- تطور الدرس النحوي، حسن عون، مجمع البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1970م.
- 67- المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، عمار ساسي، دار المعارف، بوفاريك، الجزائر، 2005م.
- 68- الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، سالم علوي، رسالة الماجستير في اللسانيات العربية، الجزائر العاصمة، 1987م.
- 69- النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، عبد الرحمان الحاج صالح، العدد 4، مركز البحث العلمي والتقني، الجزائر، 2007.
- 70- سورة الإنسان، الآية 1.
- 71- سورة يونس، الآية 59.
- 72- سورة المائدة، الآية 116.
- 73- هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي.
- 74- المتعاس الذي يخرج صدره ويدخل ظهره وذلك شكل من يطحن بالرحى.
- 75- سورة الانبياء، الآية 62.
- 76- سورة الأنبياء، الآية 63.

- 77- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي(أحمد بن عبد النور) تحقيق: أحمد محمد الخراط، منشورات مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1395هـ-1975م.
- 78- سورة الإسراء، الآية 40.
- 79- سورة الصافات، الآية 153-154.
- 80- فقه اللغة وعلم اللغة، نصوص ودراسات، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.
- 81- سورة فاطر، الآية 31.
- 82- يشير إلى معنى انتهاء الغاية.
- 83- سورة القيامة، الآية 31.
- 84- سورة الكهف، الآية 60.
- 85- سورة يوسف، الآية 80.
- 86- سورة المائدة، الآية 19.
- 87- سورة ق، الآية 30.
- 88- سورة فاطر، الآية 3.
- 89- نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هـ-1987م.
- 90- الجمل، الزجاجي(أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، تحقيق: ابن أبي شنب، الطبعة الثانية، مطبعة كلنكسيك، باريس، 1376هـ-1957م.
- 91- رأي سيبويه في أن العامل فيه العامل في الأول وليس الحرف.
- 92- معاني الحروف، الرّماني(أبي الحسن علي بن عيسى)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- 93- سورة آل عمران، الآية 145.
- 94- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام (جمال الدين)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي محمد الله، راجعه: سعد الأفغاني، الطبعة الأولى 1964م، والطبعة الثانية 1969م، والطبعة الثالثة 1972م، والطبعة الخامسة 1979م، دار الفكر.
- 95- سورة القصص، الآية 7.
- 96- سورة البقرة، الآية 58.
- 97- سورة الأعراف، الآية 161.
- 98- سورة آل عمران، الآية 43.
- 99- سورة البقرة، الآية 158.

- 100- سورة ص، الآية 44.
- 101- سورة يوسف، الآية 21.
- 102- سورة الصافات، الآية 103- 104- 105.
- 103- سورة الزمر، الآية 73.
- 104- أنظر: الجمل، الزجاجي، ص31، ومعاني الحروف، الرماني، ص43.
- 105- سورة القصص، الآية 15.
- 106- سورة الواقعة، الآية 52.
- 107- سلمة بن ذهل.
- 108- معجم حروف المعاني، أحمد جميل شامي، الطبعة الأولى، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1413هـ-1992م.
- 109- أنظر: المقتضب، المبرد، مج 1-2، ص57، والصحابي، أحمد بن فارس، ص105، والجمل، الزجاجي، ص31.
- 110- سورة يونس، الآية 46.
- 111- سورة طه، الآية 82.
- 112- سورة هود، الآية 1.
- 113- أنظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص97، والأصول في النحو، ابن سراج، ج1، ص424، والصحابي، أحمد بن فارس، ص108، والتحفة الوفية بمعاني حروف العربية، ابراهيم بن محمد ابراهيم السفاقي، ص20.
- 114- ذكرها سيبويه بالجر، انظر: الكتاب، ج14، ص97.
- 115- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص330-331، معنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ص171-172.
- 116- انظر: مثل الجمل، للزجاجي، والمقتضب، للمبرد... الخ.
- 117- سورة النازعات، الآية 27.
- 118- سورة الطور، الآية 30.
- 119- سورة البقرة، الآية 108.
- 120- سورة الزخرف، الآية 16.
- 121- سورة الطور، الآية 39.
- 122- سورة الصافات، الآية 147.

- 123- أنظر: الجنى الدائي في حروف المعاني، المرادي، ص229، ومغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، ص91، والإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ص630.
- 124- سورة المائدة، الآية 89.
- 125- أنظر: المقتضب، المبرد، مج1- 2، ص57، ومعاني الحروف، الرماني، ص18، والخصائص، ابن جني، ج1، ص347، والجنى الدائي في حروف المعاني، المرادي، ص228.
- 126- سورة الإنسان، الآية 24.
- 127- سورة الإنسان، الآية 3.
- 128- سورة محمد، الآية 4.
- 129- سورة الطارق، الآية 10.
- 130- الكتاب، سيبويه، ج1، ص439، المقتضب، المبرد، مج1- 2، ص58، والصاحبي، أحمد بن فارس، ص103، ومعاني الحروف، الرماني، ص94.
- 131- سورة الشعراء، الآية 165.
- 132- سورة الشعراء، الآية 166.
- 133- سورة النساء، الآية 166.
- 134- أمالي ابن الحاجب (أبي عمر عثمان بن الحاجب) - تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة - دار الجيل بيروت 1409هـ-1989م.
- 135- أنظر: الكتاب، سيبويه، ج2، ص216، والأصول في النحو، ابن سراج، ج1، ص352.
- 136- أنظر: الكتاب، سيبويه، ج2، ص239، والأصول، ابن سراج، ج1، ص355.
- 137- " أم " جمعت بين العطف والاستفهام، والأصل فيها العطف.
- 138- أنظر: الجنى الدائي في حروف المعاني، المرادي، ص31، ومغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، ص19.
- 139- سورة البقرة، الآية 100.
- 140- هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي يقوله في عائشة بن طلحة بن عبيد الله.
- 141- سورة البقرة، الآية 44.
- 142- سورة الروم، الآية 9.
- 143- سورة يونس، الآية 51.
- 144- سورة الأعراف، الآية 172.
- 145- سورة المائدة، الآية 116.

- 146- سورة يس، الآية 60.
- 147- حروف المعاني، الزجاجي، تحقيق علي توفيق احمد، بيروت، 1984.
- 148- يرى أن الفرق بين الاستخبار والاستفهام في أن الأول تستخبر فتجاب بشيء فربما فهمته وربما لم نفهمه فإذا سألته ثانية فأنت مستفهم فتقول: أفهمني ما قلته لي.
- 149- همزة التقرير.
- 150- سورة الأنعام، الآية 14.
- 151- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1391هـ-1972م.
- 152- سورة الرعد، الآية 16.
- 153- سورة يوسف، الآية 90.
- 154- سورة الإنسان، الآية 1.
- 155- يفخر.
- 156- قد التي تفيد التحقيق وليس التقليل.
- 157- سورة الرحمن، الآية 60.
- 158- سورة طه، الآية 17.
- 159- سورة آل عمران، الآية 37.
- 160- ذكر في مواضع عديدة منها، ج8، ص10-13-14-16.. الخ
- 161- أنظر الجدول اللاحق.
- 162- سورة البقرة، الآية 95.
- 163- سورة النور، الآية 43.
- 164- سورة النساء، الآية 2.
- 165- سورة الحج، الآية 25.
- 166- سورة طه، الآية 71.
- 167- سورة البقرة، الآية 21.
- 168- سورة القيامة، الآية 1.
- 169- سورة القيامة، الآية 173.
- 170- سورة الواقعة، الآية 75.
- 171- سورة ص، الآية 6.
- 172- سورة الشمس، الآية 5.

- 173- سورة المنافقون، الآية 10.
- 174- سورة الحجر، الآية 7.
- 175- سورة الحجرات، الآية 7.
- 176- سورة الأنبياء، الآية 22.
- 177- سورة الطارق، الآية 4.
- 178- سورة الملك، الآية 20.

الخاتمة

إن أهم ما يمكن الخلوص إليه من نتائج وملاحظات في ختام دراستنا لحروف المعاني من خلال شرح المفصل لابن يعيش سجلناها في النقاط الآتية:

- لقد وجدنا علماء النحو الأوائل أمثال: سيوييه والمبرد وابن جني وحتى الزمخشري ومن بعده ابن يعيش تناولوا الكلمة على أنها اسم وفعل وحرف، وبالموازاة ظهر مصطلح الأداة كبديل للحرف، لذا احتكنا إلى الاستعمال اللغوي فوجدنا مصطلح " الحرف " أكثر دقة من مصطلح الأداة، مما دفعنا لاختياره بدلا من الأداة.

- وتبين لنا أنّ أهم خاصية ميزت الحرف عن قسيميه الاسم والفعل أنه لا يقبل أن يكون ركنا من العلاقة الاسنادية (مسند ومسند إليه) بل يأتي كطرف في الكلام وظيفته الأساسية تحقيق معنى لم يكن قبل دخوله على الكلام.

- وقد اختار ابن يعيش للحرف حدا يراه الأنسب بعدما تعرض بالنقد للكثير من التعريفات منها تعريف سيوية هو تعريف الزمخشري، فالحرف عنده " ما دلّ على معنى في غيره " فالفائدة التي تتحقق بوجوده هي التي دفعته لاختيار تعريف الزمخشري للحرف، فكانت مثلا: الـ التعريف لا تفيد معناها بمفردها إلا إذا اقترنت باسم نحو: الغلام، فتفيد معنى التعريف في الاسم وهكذا حروف الاستفهام والتحضيض والعطف والتقريب... إلخ.

- ووجدنا أن البحث في المعنى والفائدة المحققة من الجملة هي الخيط الرابط بين النحو والبلاغة وأن لا فصل بينهما.

فالنحو عند عبد القاهر الجرجاني و من سلك نهجه مثل الزمخشري وحتى ابن يعيش لا يعني بالبحث في أحوال التراكيب فقط بل ينظر في الوظيفة التبليغية المتغيرة حسب السياق والمقام.

• استطاع عبد القاهر الجرجاني أن يضم للنحو علم المعاني و يجعله قَمّة الدراسة النحوية مؤكداً على أهمية التقديم و التأخير و الحذف و الذكر... إلخ في بلورة المعنى و تحديده، فكان الاستفهام بتقديم الاسم بعد الهمزة غير الاستفهام بتقديم الفعل بعدها... إلخ

• ومن أبرز ما وجدناه في دراسة حروف المعاني عند ابن يعيـش عنايته بتحديد الأساليب اللغوية ودور الحروف في تشكيلها.

• فقد استطاع ابن يعيـش أن يعطينا صورة جديدة للبحث في معاني الحروف تمثلت في الوظيفة، فالحرف يتحدد معناه الوظيفي في السياق، ضمن إطار وظيفته الأساسية، من ذلك حرف النداء " يا " معناه الوظيفي الأساسي التنبيه، إلا أنه قد يخرج إلى معان وظيفية أخرى مثل التعجب، الاستغاثة، الندبة... إلخ، إلا أن هذه المعاني لا تخرج عن الوظيفة الأساسية لها وهي التنبيه، فالجملة وظفت هذا الحرف واستخدمته لمعان عديدة لا يتوقف على معناها إلا ضمن السياق الذي وردت فيه مع معرفة الموقف الفعلي للكلام.

وخلص القول في هذا أن البحث في المعنى النحوي وحتى البلاغي لحروف المعاني عند ابن يعيـش لم يخرج في كثير من الأحيان عن ما جاء به القدامى إلا أنه استطاع أن يضيف على البحث فيها مرونة، وذلك بعدم الفصل بين الحرف واستعمالاته المختلفة في استقصاء معناه الدقيق، فهي إشارة من ابن يعيـش يوافق فيها عبد القاهر الجرجاني وكذا الزمخشري في ضم علم المعاني للدراسات النحوية.

قائمة المراجع

- 1- سورة سبأ، الآية 24.
- 2- سورة الكهف، الآية 19.
- 3- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (الإمام جلال الدين عبد الرحمن) بقلم: محمد بن عمر بن سالم، دار الهجرة للنشر والتوزيع.
- 4- أنظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن)، مج2، ص279، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (ب ت); الزمخشري، المفسر البليغ، كامل محمد عويضة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1414هـ-1994م.
- 5- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن)، مج2، ص279، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (ب ت).
- 6- أنظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، الطبعة الثانية، دار المعارف.
- 7- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار النهضة المصرية 1367هـ-1948م.
- 8- المدارس النحوية، شوقي ضيف، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، 1983م.
- 9- الزمخشري، المفسر البليغ، كامل محمد عويضة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1414هـ-1994م.
- 10- أنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ج6، ص45، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، مج2، ص351.
- 11- أنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ج6، ص51، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، مج2، ص352، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص216.
- 12- جمهرة اللغة، ابن دريد(أبي بكر بن الحسن) الطبعة الأولى، أعادت طبعة بالأوفست مكتبة المثني ببغداد، 1314هـ.

- 13- الأضداد، الأنباري (محمد بن القاسم)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1987 م.
- 14- لسان العرب، ابن منظور، طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصاوي العبيدي.
- 15- سورة الحج، الآية 11.
- 16- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس. تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، 1390هـ-1970.
- 17- أساس البلاغة، الزمخشري (محمود بن عمر الملقب جار الله)، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م.
- 18- الإيضاح في علل اللّحو، الزجاجي (أبو القاسم)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك الطبعة الخامسة، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1406هـ-1986م.
- 19- سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، تحقيق: علي فودة، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1932م.
- 20- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد حسين الزيات، حامد عبد القادر محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1960م.
- 21- معجم المصطلحات النحوية، محمد سمير نجيب اللبدي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، 1985م.
- 22- الأدوات النحوية في كتب التفسير، محمد أحمد الصغير، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1422هـ-2001م.
- 23- الكتاب، سيبويه، (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربية.
- 24- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي وأولاده بمصر، 1377هـ-1958م.
- 25- الفراء : هو يحيى بن زياد بن عبد الله، من أصل فارسي من الدّيلم ولد بالكوفة سنة 144 هـ ونشأ بها، من مؤلفاته معاني القرآن، وقد أكثر من التبديل والتغيير في المصطلحات النحوية منها النسق بإزاء العطف.
- 26- درس النحوي في بغداد، مهدي المخزومي، سلسلة الكتب الحديثة، الجمهورية العراقية، 1974م.

- 27- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، الطبعة الثالثة، مكتبة الإنجلو مصرية، القاهرة، 1966م.
- 28- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى، تقديم الأستاذ تمام حسان، الطبعة العالمية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.
- 29- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار النهضة للطباعة والنشر، 1988م.
- 30- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم (بدر الدين محمد)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- 31- المفصل في علم العربية، الزمخشري (أبي القاسم محمود بن عمر)، ويذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي براس النعساني الحلبي، بيروت (ب ت).
- 32- الكافية في النحو، ابن الحاجب (جمال الدين أبي عمرو بن عثمان بن عمرو) شرحه، رضي الدين محمد بن الحسين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
- 33- التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية، محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقامة، 1353هـ-1934م.
- 34- سورة المؤمنون، الآية 99.
- 35- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام (عبد الله جمال الدين)، دار رحاب للطباعة والنشر، الجزائر.
- 36- النحو العربي ومنطق أرسطو، عبد الرحمن الحاج صالح مخطوط.
- 37- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة، 1414هـ-1998م
- 38- في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986م.
- 39- الخصائص، ابن جنى (أبو الفتح عثمان بن جنى) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (ب ت).
- 40- المقتضب، المبرد، تحقيق حسن محمد، مراجعة، إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ-1999م.
- 41- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر)، راجعه وقدم له: فايز ترجينى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (ب ت).
- 42- الأصول في النحو، ابن السراج (أبي بكر محمد بن سهل)، تحقيق، عبد الحسين القتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1988 م.
- 43- النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الخامسة، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، 1978م.
- 44- سورة الضحى، الآية 5.

- 45- الجني الداني في حروف المعاني، المرادي(الحسن بن قاسم) تحقيق: فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ-1992م.
- 46- الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م.
- 47- شرح المفصل، ابن يعيش(موفق الدين يعيش بن علي)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة (ب ت).
- 48- المخصص، ابن سيده (أبي الحسن علي بن إسماعيل)، السفر 14، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان (ب ت).
- 49- دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، منشورات جامعة غاريونس، 1996م.
- 50- هو إمّا ثعلب أو المبرد وكانا متعاصرين ومتفقين في الكنية.
- 51- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تقديم على أبو زقية، موفم للنشر، 1991م.
- 52- موسوعة الحروف في اللغة العربية ، الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1415هـ-1995م.
- 53- سورة آل عمران، الآية 159.
- 54- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، المكتبة التجارية الكبرى، 1968م.
- 55- مفتاح العلوم، السكاكي (أبي يعقوب يوسف بن محمد)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ-2000م.
- 56- كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربية (ب ت).
- 57- البلاغة العربية بين التقليد والتجديد، عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1992م.
- 58- في تاريخ البلاغة العربية، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 59- وقائع لغوية وأنظار نحوية، سالم علوي، دار هومة، 2000م.
- 60- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتورة كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1982م.
- 61- الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها من علم اللغة العام الحديث، جعفر دك الباب، الطبعة الأولى، مطبعة الجليل، دمشق، 1400هـ-1980م.
- 62- أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسن، دار غريب، للطباعة والنشر القاهرة، 1998م.

- 63- التراكيب النحوية من وجهة البلاغية عند عبد القاهر عبد الفتاح لاشين، دار الجيل للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية.
- 64- في البلاغة العربية (علم المعاني)، محمد أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، الجامعة الإسكندرية، 2002م.
- 65- مجلة المورد، في جدل التراث والمعاصرة، الألسنة بين عبد القاهر والمحدثين، دراسة رشيد عبد الرحمن العبيدي، العدد الثالث، خريف 1989م.
- 66- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري (أبي القاسم جار الله محمود بن عمر)، علق عليه مأمون شيما، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1423هـ-2002م.
- 67- تطور الدرس النحوي؛ حسن عون، مجمع البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1970م.
- 68- المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، عمار ساسي، دار المعارف، بوفاريك، الجزائر، 2005م.
- 69- الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، سالم علوي، رسالة الماجستير في اللسانيات العربية، الجزائر العاصمة، 1987م.
- 70- النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، عبد الرحمان الحاج صالح، العدد 4، مركز البحث العلمي والتقني، الجزائر، 2007.
- 71- سورة الإنسان، الآية 1.
- 72- سورة يونس، الآية 59.
- 73- سورة المائدة، الآية 116.
- 74- هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي.
- 75- المتفاعس الذي يخرج صدره ويدخل ظهره وذلك شكل من يطحن بالرحى.
- 76- سورة الانبياء، الآية 62.
- 77- سورة الانبياء، الآية 63.
- 78- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي (أحمد بن عبد النور) تحقيق: أحمد محمد الخراط، منشورات مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1395هـ-1975م.
- 79- سورة الإسراء، الآية 40.
- 80- سورة الصافات، الآية 153-154.
- 81- فقه اللغة وعلم اللغة، نصوص ودراسات، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.

- 82- سورة فاطر، الآية 31.
- 83- يشير إلى معنى انتهاء الغاية.
- 84- سورة القيامة، الآية 31.
- 85- سورة الكهف، الآية 60.
- 86- سورة يوسف، الآية 80.
- 87- سورة المائدة، الآية 19.
- 88- سورة ق، الآية 30.
- 89- سورة فاطر، الآية 3.
- 90- نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هـ-1987م.
- 91- الجمل، الزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، تحقيق: ابن أبي شنب، الطبعة الثانية، مطبعة كلنسكسيك، باريس، 1376هـ-1957م.
- 92- رأي سيبويه في أن العامل فيه العامل في الأول وليس الحرف.
- 93- معاني الحروف، الرّماني (أبي الحسن علي بن عيسى)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة (ب ت).
- 94- سورة آل عمران، الآية 145.
- 95- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام (جمال الدين)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي محمد الله، راجعه: سعد الأفغاني، الطبعة الأولى 1964م، والطبعة الثانية 1969م، والطبعة الثالثة 1972م، والطبعة الخامسة 1979م، دار الفكر.
- 96- سورة القصص، الآية 7.
- 97- سورة البقرة، الآية 58.
- 98- سورة الأعراف، الآية 161.
- 99- سورة آل عمران، الآية 43.
- 100- سورة البقرة، الآية 158.
- 101- سورة ص، الآية 44.
- 102- سورة يوسف، الآية 21.
- 103- سورة الصافات، الآية 103-104-105.
- 104- سورة الزمر، الآية 73.
- 105- أنظر: الجمل، الزجاجي، ص31، ومعاني الحروف، الرماني، ص43.
- 106- سورة القصص، الآية 15.
- 107- سورة الواقعة، الآية 52.

- 108- سلمة بن ذهل.
- 109- معجم حروف المعاني، أحمد جميل شامي، الطبعة الأولى، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1413 هـ-1992 م.
- 110- أنظر: المقتضب، المبرد، مج 1-2، ص 57، والصاحبي، أحمد بن فارس، ص 105، والجمل، الزجاجي، ص 31.
- 111- سورة يونس، الآية 46.
- 112- سورة طه، الآية 82.
- 113- سورة هود، الآية 1.
- 114- أنظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 97، والأصول في النحو، ابن سراج، ج 1، ص 424، والصاحبي، أحمد بن فارس، ص 108، والتحفة الوفية بمعاني حروف العربية، ابراهيم بن محمد ابراهيم السفاقي، ص 20.
- 115- ذكرها سيبويه بالجر، انظر: الكتاب، ج 14، ص 97.
- 116- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص 330-331، معنى اللبيب عن كتب الأعراب، ص 171-172.
- 117- انظر: مثل الجمل، للزجاجي، والمقتضب، للمبرد... الخ.
- 118- سورة النازعات، الآية 27.
- 119- سورة الطور، الآية 30.
- 120- سورة البقرة، الآية 108.
- 121- سورة الزخرف، الآية 16.
- 122- سورة الطور، الآية 39.
- 123- سورة الصافات، الآية 147.
- 124- أنظر: الجنى الدائي في حروف المعاني، المرادي، ص 229، ومغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، ص 91، والإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ص 630.
- 125- سورة المائدة، الآية 89.
- 126- أنظر: المقتضب، المبرد، مج 1-2، ص 57، ومعاني الحروف، الرمانى، ص 18، والخصائص، ابن جنى، ج 1، ص 347، والجنى الدائي في حروف المعاني، المرادي، ص 228.
- 127- سورة الإنسان، الآية 24.
- 128- سورة الإنسان، الآية 3.
- 129- سورة محمد، الآية 4.
- 130- سورة الطارق، الآية 10.

- 131- الكتاب، سيبويه، ج1، ص439، المقتضب، المبرد، مج1- 2، ص58، والصاحبي، أحمد بن فارس، ص103، ومعاني الحروف، الرماني، ص94.
- 132- سورة الشعراء، الآية 165.
- 133- سورة الشعراء، الآية 166.
- 134- سورة النساء، الآية 166.
- 135- أمالي ابن الحاجب (أبي عمر عثمان بن الحاجب) - تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة - دار الجيل بيروت 1409هـ-1989م.
- 136- أنظر: الكتاب، سيبويه، ج2، ص216، والأصول في النحو، ابن سراج، ج1، ص352.
- 137- أنظر: الكتاب، سيبويه، ج2، ص239، والأصول، ابن سراج، ج1، ص355.
- 138- " أم " جمعت بين العطف والاستفهام، والأصل فيها العطف.
- 139- أنظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص31، ومغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، ص19.
- 140- سورة البقرة، الآية 100.
- 141- هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي يقوله في عائشة بن طلحة بن عبيد الله.
- 142- سورة البقرة، الآية 44.
- 143- سورة الروم، الآية 9.
- 144- سورة يونس، الآية 51.
- 145- سورة الأعراف، الآية 172.
- 146- سورة المائدة، الآية 116.
- 147- سورة يس، الآية 60.
- 148- حروف المعاني، الزجاجي، تحقيق علي توفيق احمد، بيروت، 1984.
- 149- يرى أن الفرق بين الاستخبار والاستفهام في أن الأول تستخبر فتجاب بشيء فربما فهمته وربما لم نفهمه فإذا سألته ثانية فأنت مستفهم فتقول: أفهمني ما قلته لي.
- 150- همزة التقرير.
- 151- سورة الأنعام، الآية 14.
- 152- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1391هـ-1972م.
- 153- سورة الرعد، الآية 16.
- 154- سورة يوسف، الآية 90.
- 155- سورة الإنسان، الآية 1.

- 156- يفخر.
- 157- قد التي تفيد التحقيق وليس التقليل.
- 158- سورة الرحمن، الآية 60.
- 159- سورة طه، الآية 17.
- 160- سورة آل عمران، الآية 37.
- 161- ذكر في مواضع عديدة منها، ج8، ص10-13-14-16.. الخ
- 162- أنظر الجدول اللاحق.
- 163- سورة البقرة، الآية 95.
- 164- سورة النور، الآية 43.
- 165- سورة النساء، الآية 2.
- 166- سورة الحج، الآية 25.
- 167- سورة طه، الآية 71.
- 168- سورة البقرة، الآية 21.
- 169- سورة القيامة، الآية 1.
- 170- سورة القيامة، الآية 173.
- 171- سورة الواقعة، الآية 75.
- 172- سورة ص، الآية 6.
- 173- سورة الشمس، الآية 5.
- 174- سورة المنافقون، الآية 10.
- 175- سورة الحجر، الآية 7.
- 176- سورة الحجرات، الآية 7.
- 177- سورة الأنبياء، الآية 22.
- 178- سورة الطارق، الآية 4.
- 179- سورة الملك، الآية 20.